٢-٧

المطول ، تأليف مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (-٧٩٣هـ) . بخط ابراهيم بن كامل سنة ١٢٢٧هـ .
٢٥٠ ق ١٧ س ٢١.٥×١٧سم
نسخة جيدة ، فوق المتن خط بالحمرة ، خطها نسخ معتاد ، طبع .

الاعلام ٨ : ١١٣ ، الظاهرية (علوم اللغة العربية) : ٥٦٣
١- البلاغة العربية أ- السعد التفتازاني ، مسعود بن عمر ٧٩٣هـ ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح تلخيص المفتاح للقزويني .

١

شرح تلخيص المفتاح

للقزويني

ابتدأت بقراءة هذا الكتاب المستطاب
يوم الاحد ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١
وذلك عند السيد محمود شكري آلوسي زاده

العبد ملا مصطفى
ابن محمد الشيخي
عفي عنه

١٤٤
خلصناه في آخر محرم

للسعد التفتازاني

اذا خاض في بحر التفكر خاطري ... على درة من معضلات المطالب
حقرت ملوك الارض في نيل ما حوى ... ونلت المنى بالكتب لا بالكتائب

وله ايضا

فنيت فرق الدرس وحصلت ما لاح ... فالعمر مضى ولم تنل آمالا
لا ينفك القياس والعكس ولاح ... انفعل ينفعل انفعالا

وله ايضا

طويت لاحراز العلوم وكسبها ... رداء شبابي والجنون فنون
فلما تحصلت العلوم ونلتها ... تبين لي ان الفنون جنون

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير يا الله

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع ا
لايادي وروائع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته
الحال واورد برأفته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة
على نبيه محمد خير من نبع من مضضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة ا
للسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه اليقين
واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها
في استيجاب التعظيم هو التحلي بجواهر العلوم والمعارف والتصدي لاجتلاء عرائس الصنائع
من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نظم القران فانه كشاف حقائق التنزيل
وراقي مفتاح لدقائق التاويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة الصحاح
لعلامة الايجاز من افانين الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب لمغلق
ص على فرائد محكمه ومفصل قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل معالم شامل
فيه عن النهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب اثار الكتب وصفي وصنه عن
ب عباب لجاد اساليبه وصفا لا يدرك انواصف المطري خصائصه وان يكن سا
بقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسرا التقليد فطفقوا يتعاطونه
من غير توثيق وتوطيد يخوضون في خزبعصاصده حول القيل والقال ويقصرون
من تقرير الطالب ثم على ذكر المفهوم والحال لا يتجاوزون ربقة التقليد اعناقهم حتى

حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم
يستطيع دقائق التفضل في ضمائرهم كلا بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الا
نحراف عن منهاج الرشاد فنبهات التنبيه لا رمزة الاذقة الاذان او التفطن للمحة ا
لخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجتليت من مستودعات
السرائر قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف
باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى الجرجانية خوارزم محط رحال الافاضل
ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان
ثم شمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتناص الاوابد
من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى التفحص عن دقائق علم البيان الاجع
الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على
غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الا
مام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين واكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه سجال الغفران
واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده
حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب اراء المتقدمين منطويا على د
قائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لالي عليها
تلا السحر دلائل الاعجاز ففي كل روض لفظه منه روض من المنى وفي كل سطر منه

عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى قد عطلت مشاهده و
معاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعا
لمه حتى انكسفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفو
ن من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكيا
والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم ويندرس الاثر لكن
لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو
الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يقع لهم شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض
متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحا
ل وبعضهم قد تصدوا للسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سوا
السبيل اختلست في اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت ا
قتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذ
لت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان
لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطا
قة ثم جعلت شرح هذا الكتاب ما يذلل لاصحابه عن بضاعة الادب ويسهل طريق الوصول
الى ذخائره كنوزه المخفية واودعته فرائد نفيسة وشحنت بها كتب القدماء وفوائد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت يهتدي اليها بنور التوفيق ولطائف

ولطائف فقر اخذت بها من عين التحقيق وعمدت في دفع اعتراضات بذلها ا
لعدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف
واشرت الى الحل عن غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من النا
س للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى المواضع ذلت فيها اقدام الاخذ
ين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من عثر بضاعة
ورفضت التاسي بجماعة هضموا التحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الو
ضحات وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطائف رماني الدهر بالارزا
ء حتى فوادي في غشا من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر
د الاخلاء بتفاقم المصائب وتكاثر الاحزان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خرا
سان لكنها ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر
على اهاليها سيف العدوان وابادهم كان من تمام السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم
من ام اوفى ولم يبق من حزبها الا حوم بالدحل فحجفج كان لم يكن بين الحجون الى الصفا ا
نيس ولم يسمر بمكة سامر فطوحت الاقدار في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان
وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر
اذا اساء على الشامة واذا احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ا
ن الى ان تقطع ارض الى ارض وتجري رفع الى خفض حتى الخت بحر وشين بهراه حماها ا
لله عن الافات فخرجت منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها

المحاسن كلها واحسنها الاعيان واليمن والامن فما هدت ان قد سطعت انوار
العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع
بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته وفاض روض الفضل الى امانه ونظم
شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العد
ل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الا
سلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد الله اهل الا
يمان ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
مهاد العدل والانصاف هادم اسس الجور والاعتساف رافع لواء الولاية في الافاق
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل بنص ان الله
يامر بالعدل والاحسان الخالص نيته في اعلاء كلمات الله الصادق سعيه في اجابة دعوة ر
سول الله خليفة ملك الافاق سطوته والخد كان مداه اجم سلكا نجوم حول دره المعالي
كما زين الجيد بسبائك معنبر كالمحج نسيم دهر منه الزمان وكم مكارم بلغت من تخصم هلكا اطارها
عقد من نصالحنا الى السماك لو الشرع قد سمكا وصادق الرشد منها كل معتنق فقد كان في ظلما
ت الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل باقباله متمسكا فاصبح يدعو الورى
ملكا ودنيا فخر عباد الملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معين الحق والدنيا وا
لدين غياث الاسلام والمسلمين ابو الحسن محمد كريد لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معد
لته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رافته وعنوان العناية لحماية الاسلام و

وشيد بنيان الهداية الثريا اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب
الافضال والانعام وحض من بينهم عبيد الاشبال والاكرام اقامت في الرقا
ب دم اباد هي الاطواق والناس الحمام فقرات الحمد لله الاذهب عنا الحزن ووكنت
بنسيان الاحبة والوطن وصرت بينهم بلطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا
محفوظا فشد ذلك عضدي وقهرني عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل له
لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه
ما سمح به في اثنائه ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا
مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية و
خدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان ي
شفعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله ا
تضرع في ان ينفع به المحصلين المخلصين الذين للحق طالبون وعن طريق الحق ناكبون و
غرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا القوم موصوف عزيز الما
م قليل الوجود في هذه الايام لما غلب على الطباع التلدد والعناد وفشا الجدال والجدل بين
العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل ففي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى ... سبحانه اذا الحق ... من شكر نعما



قوله الامرين على واحد
لحذف مفعول الانعام حسـ

نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء
تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان ذكرا
باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده
ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد
اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم وا
لشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات ا
لواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق ونحوهما مما يو
هم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه اختصاصا لان على
اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف الجنس
دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل مبني على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون ا
لاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل
سلام عليك ولا مانع من ان يدخل عليه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس

مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء
قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فا
ذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج المو
صول الى التقدير اي ما انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان ا
لتقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني
فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة
ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذ
هب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع
بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون و
يتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف
كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة
مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع
انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصو
نا عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتحقق
بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق

بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال

وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن

البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع والصلوة على سيدنا محمد خير من

نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوا

نين لان الحكمة علم الشرع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا

من عند نفسه ترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى

المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين

من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من

الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والخطاء دعاء لمن عاون الشارع في تنفيذ الا

حكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف

ولمن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار

جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد

الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى

الشرط لزمها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ

للمبتدأ قضاء لحق ما كان والتزم بقدر الامكان وبحيى لهذا زيادة تخفيف في احوال متعلقا

ت الفعل فلما كان ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه

لما لوقوع امر لوقوع غيره والغاية مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا انه لو

لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذه لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما قدم علم

البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها وهو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها

سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعل اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من

العلوم اجل مما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه فكل حزب بما لد

يهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية وا

سرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استار

ها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب

البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهو وسيلة الى

تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون

من اجل العلوم لكون معلومه ومن اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة

المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الا

عجاز هو الذوق ليس الا وانفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا

يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكرنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه لا يد

رك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض

عليه بان العرب تدرك ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله علم

الاسناد لا وجه الاعجاز نهاية من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين

العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين

ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه حقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم
لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في
المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعا
رة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او
تشبيه الاعجاز بالصورة الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخ
خييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المفتاح والقرآن
فعلان بمعنى المفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم ونظمه تاليف كلماته مترتبة
المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكا
ن ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز لمجرد الالفاظ والا لما كان لطائف ا
لعلميين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه
استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم ا
لذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرا
نه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة من بيان لما نفعا
تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب و
هو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه حق
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد
انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اعمها نفعا وهو يشمل تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول

والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه
عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصو
ل لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كا
ن المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل
هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظر
ف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه
فيه وعدم انفكاكه عنه وكذا الشيء في الظرف وما لم يسع في غيرهما ولكن كان القسم الثالث
غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل
اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر
معناه على الذهن لخلل فكان قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل ومفتقرا
خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا
جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فا
نه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر
وكل كلام مع المنكر مؤكد فينتج انه مؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغني عنه من الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي ا

في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وتسهيلا لطلب فهمه على طالبيه ولو لم يتناول الفعل المنفي بالمبالغ

اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء

الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعو

لين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنعك اجتهادا

في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر تر

تيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي

او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا

مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الا

ختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ما ذكره الشيخ في د

لائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذ

لك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا

مما لا سبيل الى الكشف عنه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا و

تعقيدا انفرا لها اولا وتعجبا ثانيا وترغيبا في انا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل

الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من

القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد

لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم

على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا

كبعض اعتراضات على المفتاح وغيره ولقد اعجب في بعض جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد

فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا غيره فتقديم المـ

ـسند اليه ههنا جهة حسن الا لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الوا

و للحال فاني بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو

المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافيّ لا اسأل غيره

فعلى هذا كان الانسب ان يقول ولا اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو

حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية

الاخبارية واما على حسبي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتا

ح وغيره في نحو زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قو

له تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وههنا

او ان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما

ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز

عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد

المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع

ظاهر يرتفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الباقي ان توقف

عليه المقصد فمقدمة والا فخاتمة ولا يخفى ان الخاتمة ايضا من الفن الثالث كما سنبين هناك ا

ن شاء الله ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها

معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى

قال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم
البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يناسب ذلك الكلام ويحصل به اي يوقف
على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة
من الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله
ككونه حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها اولا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امران احدهما احتياج التقسيم منها الى تعلق احدهما ببيان توقف مسائل العلم
الثلثة عليه ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما و
قع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا
عين المقدمة واعلم انه لا نص في تفسير الفصاحة اقول الاشبه انه لا فائدة في ايرادها الا انه
طلب فالاولى ان يقتصر على تفسيرها بما ذكر في الكتب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن
الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجاد
ت لغته فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح
في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن
الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقد فقد من استماع الافعال بمعنى انه وكثيرا ما يحكم
بالفاء من بها اللفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصف بها الاخيران فقط اي فانه

اي فانه عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون
اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة
العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي
تكون جارية على القياس سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي
والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر
والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها
تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت
الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان
مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة لكون الكلام على وفق مقتضى ا
لحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبا
ر ما تقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف
واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان
اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا ا
لى اللغة وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما
لكن فيه ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم ومع لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح
لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بما

لناس الناس للمسعودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على
معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بينه و
جب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس
اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه
نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذ
لك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره أي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد إلى ال
فرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مر
فوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل
العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول
والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى العقاص والمثنى
والمرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في
مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشد
يدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كا
لطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر

من القريب المخرج كالجيش والشجى وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو خلا
فه كملع بخلاف علم وكل ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخا
له من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل
ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخار
ج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر
ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتما
ع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عر
بيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات
ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصا
حة وفصاحة الكلمات تخرج من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع
مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمفرد الغير عربي في النظم والاسلو
ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما
شرط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقولون

الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الا
ستعمال فمنه ما يحتاج فى معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه فى كتب اللغة المبسوطة كتكأ
كأتم وافرنقعوا فى قول عيسى بن عمر النحوى حين سقط من الحمار واجتمع عليه الناس ما لكم
تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة افرنقعوا عنى اى اجتمعتم تنحوا عنى كذا ذكره الجوهرى
فى الصحاح وذكر جار الله العلامة فى الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون فى اذنه فافلت من ايديهم و
قال ما لكم تتكأكؤون على كما تتكأكؤون على ذى جنة افرنقعوا عنى فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج فى قول العجاج و
مقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا اى
كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء والسريجى اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج فى
البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اى حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه و
اما المجبل اسم مفعول لبنى لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مشتقا
من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد
قال سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه ثم انه هذا المصراع لا يخالف الغرابة كما يفهم من كتبهم لكون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهى فى مقابلة المعتادة وهى جيدة دون قوم والوحشية
هى المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهى فى مقابلة العذبة فالغريب حوشى اى يكون عذبا فلا
يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد الفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما

ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلا
ح مذكور فى كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش الذى يسكن القفار استعاروه
للالفاظ التى لم يؤنس استعمالها والوحشى قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذ
لك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهى فى النظم احسن منها فى النثر ومنه غريب القرآن
والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشى الغليظ وهو ان يكون مع كو
نه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك
مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ وامثال ذلك وقولنا ظاهر المعنى ومأنوس
الاستعمال تفسير للوحشية تمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان ا
ريد بالفصاحة معنى آخر ونعت ان يجيء فى الشافى والغرابة ونحى لغة لا نخل بها فلا مشا
حة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو فى حكمها كوجوب الاعلال فى نحو قام والادغام فى نحو مد وغير ذلك مما
يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء واشباه ذ
لك من الشواذ الثابتة فى اللغة فليست من المخالفة فى شىء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهى فى
حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا فى هذه الصور بل المخالف ما لا يكون على وفق
ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام فى قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل قيل
فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع بان يمج الكلمة السمع ويتبرأ عن سماعها كما يتبرأ عن

سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ
النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة
ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لو
فقه اسمه اسم امير المؤمنين على رضى الله عنه واللقب مشهور عند الناس والاغر من ا
لخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة الم
فسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم وقد
كرهها وجوه احدها الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل
بالفصاحة الثانى ان ما ذكره هذا القائل فى بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوا
ت فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الوجهين
ظاهر الثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح مستكره فى السمع اذا ادى
بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت
طيب وليس شئ للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غير ذلك و
كذا جحيش وملع دون فريد وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظة ضيزى و
دسر نحو ذلك وفيه ابحاث لانه قد يمنع لا يسبب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية
فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ متفاوتة باختلاف المقامات كما يجئ فى الخاتمة
ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه عما ذكر مع فصاحة كلماته وا

واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكو
حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كلام مشتمل على الكلمات
الغير الفصيحة متنافرة كانت اولا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر ا
لكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوى المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة
اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جنى لشدة اقتضا
الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وردّ با
ن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب المصعب كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى اى العدل هو اقرب واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى
سنمار وقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وفى الاشعار
عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه متناه فى الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب ا
سم رجل قبر صدرته وقبر حرب بمكان قفر اى خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك كقوله
قوله اى ابى تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معى واذا ما لمته لمته وحدى الورى مبتدأ خبره
معى والواو للحال اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استيفاء
ل اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام لثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم

ثاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجا مما عابه الصاحب قال المصنف
فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعل المراد ان فيه شيئا من الثقل
فاذا انظم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير
فصيح لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الحميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي
تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق
خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشا الثقل
في الاول اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة
مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لا
نه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلا
م معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه
لخلل واقع في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او
حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على
القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف
التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول فرزدق في مدح خال
هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا

الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في
الفضائل الا مملكا اعطي المال والملك يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم
الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين
المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي
يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل
مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة في اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقدم الخبر وعلى
كلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه وليس حي
يقاربه مماثلا في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله ففيه فصل
بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذ
هن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن
الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني
عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدمو
ع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل د
ليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي اساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني
الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسـ

السرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء و
هي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الا
صدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال
لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر
واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل
الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه
لازما لها عادة قلنا هذا لا يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور
ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من
معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس
له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلا
م ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني
الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق لي
ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا اذا نصب تسكب
بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل
في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدمع تحت الطلب لكنه اكتـ
عليه ولازمه ملازمة الامر المقيم لبطن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور
فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقد اتضح للكلا

١٤

للكلام المبرأ من السقم والصحيح انه اراد بطلب البعد طيب النفس به وتوطينها
عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على
مقاسات الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الد
موع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج
ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين
في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا ومن ذلك قيل
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكونه اي
يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي كقول ابي الطيب وتسعدني
في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح و
هو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والاد بها فرس حسنة الجري لا يتعب
راكبها كانما تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد
فاعل الظرف واعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل ا
سجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا جرعى تانيث الاجرع
قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذا
ت حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد
وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر

لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الا
حتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقال النبي عليه السلم الكريم بن الكريم بن الكريم
بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب
اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن
حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خياره ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا
سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه
ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده
المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا يقع
بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث فانه اورد الحديث مثالا
لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال
ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما
في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا
جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تع مثل داب قوم نوح وقوله ذكر
رحمة ربك عبده زكريا وقوله تع ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم
ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والنسبة
والعرض متناول بالمفهوم الذاتي العرض بناء باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة
الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الا

الاعراض وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها
ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره و
لا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس
سميت كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا سميت حالا فالملكة كيفية
راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ
فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
دون تعبير اشعار بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح
في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بالمقصود
في الجملة هكذا قيل ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر
على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما
اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى
غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم ا
لمفرد والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحس وغيرهما مما يتوقف
عليه الاقتدار المذكور قلت لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب
الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال
الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية

ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا
ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الا
مر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصيته وحال باعتبار توهم كونه
زمانا له والصحة المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فتفاوت المقامات يقتضي تفاوت
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافهما
عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما
ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا
اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع
او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند ككونه
ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمفعول او
غيره مقيدا عليها مستقصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز

والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابها وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني
اذا عرفت هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقا
م تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد
او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته
يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والا
طلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل يبا
ين مقام الوصل للامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلا
غة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الا
يجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزءها وللتنبيه على عظم
كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه
الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل
يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذ
كي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة
تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه فتقابل الغبي الفطن و
لكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى
مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر والكلام

من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام لبيّنه مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند

اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية

او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في

حكمها والضد له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا

المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات متنافية

وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه

بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا

للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله و

اعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه آنفا

في الماسبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي

الخارجي لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال

هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح

ويشعر بهذا زيادة لفظ والفاء في قوله فمقتضى الحال لما عرفت انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيانه

كيف لانه قد علم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر

تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح

لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان

ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا

والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي

يسميه الشيخ عبد القاهر رحمه الله بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على

حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه دلائل الاعجاز ان ليس النظم الا ان

تضع كلامك في الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه

التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو

المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج

فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او وقد

اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك

في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه اي تاتي بما في نفي

الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما اذا علم انه كائن

وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء من ثم الى

غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار

فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير

والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بحسب المعاني والاغراض التي

يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فربما تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو

في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة

راجعة الى اللفظ لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى بعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب

متعلق بافادته وذلك ظاهر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وقد علم ان الكلام
من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه
مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها
الكلام وكثيرا ما ينتصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه
على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تذكرون في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلا
ئل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون
اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الا
عجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دو
ن المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من
صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد ا
نها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير النفي و
الاثبات هذا خلاصة كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود
الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا
نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق ا
لبلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى و

والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع فيه ا
لتفاضل هو الذي يدل باللفظ على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثواني والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخصوصية
والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة وصف من الاوصاف الراجعة اليها
وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل
ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي
هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطو
قة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلها مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة و
ليس لك ان تحمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن
لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب ا
لالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ
المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا
كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية
التي حدثت فيه ومثل لنا صورة بمثل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب تم كلامه وكثير من مهرة هذا الفن تراهم لا يفهم
دعانا ليس كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة
في ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يقول
حد ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في
كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول
والفرق لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره
واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الا
عجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير
منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبما
ليحث بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا
الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا
هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الا
بات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته في نهاية الايجاز ان الطرف
الاعلى وما يقرب منه هو الحد واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي

تتباين اشياء من اصناف بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك توجد بين المعنى في البيت
وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في
ذاك وليس هذا مبتدعا منا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة
وضرب من التصوير هذا تنبيه مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات
الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال بسبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه و
بين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة التي نجعلها للفظ لا من اجل شيء
يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ
انا لم ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الا
عجاز به ويكون هو الاصل والعمدة وعلماء وقعهم في الشبهة انهم سمعوا قائلا يقول معنى فصيح والجواب ان
مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصا
حة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه دال وله اي وللبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو
حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان
قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين
في الشيء واهل العلم لا يعجزون ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلا
ع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة

الى مرتبة هي ادنى منه والزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي وبين
الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات و
البعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
ث الكلام حسنا وفيه تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عر
ضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصا
حة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة وال
بلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع
على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه
تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة وا
والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخو
ذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام
مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما فالامر مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع
ولا طباقه اي ما به يتحققان ويتحصلان الى الاحتراز عن الخطاء في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى
المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح
من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من

من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها
فيكون له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف
يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ
في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على اطلاق
ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذ
ين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق حينئذ فالحاصل
ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد
المعاني والبيان واما الجواب فنقول والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذ
لك غير فصيح منه اي من المركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة و
دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز
السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكاتم ومسرجا غرابة بخلاف تجمعتم
وكالسابح لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر ا
لى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن
غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البوا
قي فتبين ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اي تمييز السالم من
الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم بحرف اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع

اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او

يدرك بالحس كالتنافر اذ به ان يتنزل اشتار دون مرتقع وكذا التنافر في الكلمات وهو

اي ما يبقى في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا

بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبقى في العلوم

المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة

الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست

حاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني وا

لبيان وكمهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن ا

لاول يعني الخطاء في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج

الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء

لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان

وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين

علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس

يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان و

الثلثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والاظهر علم الفن الاول علم المعاني وقدمه على البيان لكونه منه

بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بتعدد دلالته المطا

بقة لمقتضى الحال فيعتبر زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا

وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة

بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا

وتفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا

يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات

جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول

مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها وا

لالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا فالاوجه انه بين العلم والحيوة كونهما جميع

ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع جزئيات مسائله حاضرة في الذهن

بل تريد انه له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد

بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها اسم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط و

العلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او

للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا و

العلم للادراك المجرد عن هذين الامرين عبارتين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف

والصحة فجرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم

فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئيات هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال

المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل

لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فمحال لانها
غير متناهية او البعض الغير المعين فتفويض بالمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا
ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد عندنا او البعض فيكون حاصلا لكل
عارف بمسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتنكير
وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي
ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية
اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وفيه
قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحا
ل اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معا
ني التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا او بهذا اصح لزوما وفسادا او بهذا يخرج علم البيان عن هذا
التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن
لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ا
يراد تشبيه واستعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذ
ف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال وهو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ ا
لمفتاح حيث يقول الحال المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال وهي مقتضى الحال الا ان تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى ا
لحال هو التاكيد والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند

التخصيص كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلا
م لمقتضى الحال ان الكلام الذي هو يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر
فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي
التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا
من احوال اللفظ باعتبار ان يكون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي
لمجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واما اعتراض
تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان و
غيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجوه الاول ان التتبع
ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه قال في التراكيب تراكيب البلغاء حيث قا
ل واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا يخفى في ان
معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه نهاية البلاغة بلوغ ا
لمتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز وا
لكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه والجواب عن الاول بان المراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا
فالملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب كذلك
ليست بمعنى لا يسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلامه

السكاكي علم انه في التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان هذا
الشيء مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية عن
المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر وايضا لا يخفى من قوله يتوقف فيه خواص التراكيب حقها الا
ان يكون ذلك للمتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به كلامه والمقام الذي يناسبه با
ن يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مـ
صرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان
زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية ان زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى
غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفي جانب له وهذا بعينه معنى
تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى ال
حال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عنه قوله توفية المعاني
وكذا توفيته وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغا
ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة فالعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا
المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فورد انه يفسد
مفاسد فليتأمل عما يضيق بنطاق الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه

انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلا
م مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتنويع العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي
خارجة عن المقصود احوال الاسناد الخبري احوال المسند اليه واحوال المسند متعلقات الفعل والقصر و
الانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او
انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او
لا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم
بل النسبة انما هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبيا او غير
هما كما في الانشاءات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج
نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه او لا تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان
يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء و
سيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقا
ت اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاخير تخصيص
لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او
بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل
المراد لفائدة احترز عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة
فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل

لحة لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوا
ل الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق و
جعل كل منها بابا برأسه والا فقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى
غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترد
يد بين النفي والاثبات فقد تكلف اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فا
حوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة ثم ميز بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر فرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا
فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص
مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثا
منا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسمى هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله مطابقته
بقه او لا مطابقته وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة او لا تطابقه فالخبر
على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال على الاخ
بار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصد
ق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقته لنسبته

بالاختصار ح

نسبة للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة للمتكلم فلا دور والتحقيق
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بانحصاره فذ
هب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق
والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون
لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل
على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في ا
لذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكو
نا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس
الامر فاذا قلت ابيع واردت الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال
بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون
الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر محقق موجو
د في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود ا
لنسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر و
لو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقولنا السماء فوقنا غير معتقد

ذلك كذب والواو في قوله ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطا والمراد بالا
عتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقا
د المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه حكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق
فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم مطا
بقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه و
لا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق لان كل من
له لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ
بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس
في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وبهذا تمسك النظام بدليل قوله تع اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه تع سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق
للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى
لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد با
عتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين

المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم
لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة
مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية ال
شيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة مم وحاصل الجواب منع كو
ن التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما
اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله لكن لا
في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كا
ذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون ا
لصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فسا
د ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان ال
سند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم
انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن
زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره لرسول الله عم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم
ما قالوا فكذبني رسول الله عم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما ا

دت الى ان كذبك رسول الله ومحنك فانزل الله تع اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي عم

فقرأ عم فقال ان الله صدقك يا زيد و الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة

وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق للواقع او مع اعتقا

د انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع

اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا

كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها معه اى

عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها

ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطا

بقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذ

ب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين

اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثير ما يقع الخبط في هذا المقام و في تحرير مذهب النظام وغيره

فقع هيهنا في شرح المفتاح ما يقضى منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تع افترى على الله كذبا ام به

جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع

الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اى الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثاني قسيم الكذب

اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصد

ق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلام الصدق الذي هو بمعزل عن اعتقادهم ولو قال

لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه

من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب

وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فيكون هذا

منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فيكون الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصد

ق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عد

م ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام

لم يفتر فعبر عنه اى عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد

ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب

في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الا

فتراء ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا وا

لتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل فيه جنون وكلام

المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او

ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعما

ل العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي

زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهو

ر فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام

الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في

المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس

والانشاء مركبا تقييديا او تصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمر
كب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد ا
لفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها او
صاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة
في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو هو فظهر لزوم الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك و
لو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ
اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد
الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه
كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالابحاث الخ
لخبر لكونه اعظم شانا واتم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات ا
لعجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه
بالاشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني و
ما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن ا
لطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا ا

لوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الاخر لم
يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث
لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب
اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الا
ية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن و
تفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك
زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن
حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها لظهور انه ليس قصد المخبر افادة انه اوقع
النسبة او انه علم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات و
بعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب

شعوس وقوع النسبة فتلك معلوم جميع القضايا ثابتة في جميع الاوقات ولا يكفي ثبوت

زيد الاوقد وجدته الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يختص
الكذب اصلا ولو لزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت لا نعلم ان العلم
بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانفكاك دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
ن قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت ضرب زيد تفهم منه انه ضرب وهل
م الخروج احتمال عقلي وتنقيح هذا البحث اذا قيل لكن ابن لم هذا ان تقول تعلم من فلان ولو كان مفهوم
م القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين
مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم لحق ما ذكره بعض المحققين
وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه و
قولهم تحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه تحتمله من حيث هو
اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وسمي الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة
الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى
بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم
بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع فحينئذ يمتنع الملزوم
فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه
عالم به من غير عكس كما حققت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة
الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف

خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تنزيل المسائل لكنه يوافق ما اورده المصنف في
تقرير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم الخبر بان المخبر عالم
بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل
تقدم حصوله عنده اما الاول فقد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما با
لحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فيجب هذا الحكم في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون
حصوله من ذلك الخبر وكذلك الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما
انما هو من الخبر فيتبنى على الاول بعده لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني
بعده مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصوله منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر
نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول
الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد
من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر املا و
ايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه
قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا ا
لحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم
وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة
الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير
المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده لا يقال انه علمه ولو سلم فانما نقض

فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم
مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الخبر الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا
او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق
بل المراد به مطلق الادراك
بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل
المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بفائدته لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال
للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديك هذا
هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومنه هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد
علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدر
ه يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت
ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية
فلان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا
يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك اثر لا ينتفعوا منه اي ليس لهم علم به فلا ينتفعون و
هذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الخ
خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به و
هو تكلف على ان شيئا من الوجهين لا يوافق مراد المفتاح ثم اشار الى زيادة التفهيم وان وجود

وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي
والاثبات اي في نفي الشيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بخبره افادة
ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان ا
لمخاطب خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله
والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب
حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا يرى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو
فيها ام لا ولا حكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون
التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم
طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو
الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب ا
صلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار
في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخا
طب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد
في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة ا
الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم

لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى
الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله ر
سالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي
هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسول الله والا فالبشرية في اعتقا
دهم انما تنافي الرسالة من الله تع لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان
تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب
في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تع اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية ا
ثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو بولس او حبيب
النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي
على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بموكد استحسانا في الثاني ووجوب
التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظ وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى
ظ الحال فكل مقتضى الظ مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظ فان قيل
اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظ
لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه
غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى تر
ك التاكيد هو الحال بحسب الظ لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال غير الظ

الظ كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا منع لجعل الاعم
الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا ترق في اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
على نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى
الظ بمعنى ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظ قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح اي يشير اليه اي الى غير السائل بالخبر
اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه
وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين
ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح
بالخبر مع ما سبقه من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل
صار محكوما عليهم بالاغراق املا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اي
محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اذ ما الى جنس الخبر حتى ان النفس ا
ليتفطن والفهم انه يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل
بل جلا وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج
له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء وتجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر
شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه واضعا على

المركض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ ويقولون ان في بني عمك رماحا لكن مجيئه
واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم
عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح
موكدا ومثله ثم انكم يوم القيامة تبعثون حيث اكد بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تمادي
بهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار فجعل المنكر كغير المنكر اذا كا
ن معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع
عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق
من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وفي
تذكره حل لفظ الكشاف هنا وجوه منها انه لا فائدة في ايرادها وقوله لا ريب فيه ظاهر
في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي ا
لريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في
بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكر
ير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود الشيخ انه قد جعل انكار المنكر كلا انكاره
نفيا بلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب با
لكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فا
لجواب عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر وجهين ثاني
بلهما احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب نفيا بلا على ما يزيله وح

٣١

وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان
احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلائل وسطوع
البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله
وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير
المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبو
ته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي
وزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن
المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال الثاني وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة
ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام
في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال منزلة المقام والحال
الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام
حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن
نفيا بلا على ما يزيله لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى و
نظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في الحمد لله ينطق عن سعادة جده اثر النجابة

ساطع البرهان اي قوله ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذ
لك الاخبار والنطق مع انه وضع في المولد فقيل بهذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لو
م السؤال خفيا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندورته مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي
الراي ويحتاج الى السؤال عن كيفيته وبيان صدقه فيطابق الكلام مع سياق الكلام مع السائل المستشرف
الى كيفيته بيانه المتشوق الى ساطع برهانه وفي هذا البحث ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارا
ت السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال
وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلب ووجو
ب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكر فيما تقدم وتحقيق لا بد من التنبيه وهو انه لا تنحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا او اثباتا
وردا لانكار ولا تجب في كل كلام مؤكد ان الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد
قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي
ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خواصها ان الضمير الشان معها حسنا
ليس بدونها ولا يصح بدونها اخوانه من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون
ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة
موصوفة ترى لها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها
حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم

يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير
معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه وا
لرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شيا
طينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في
ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه
لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على
ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك
لرسول الله وان اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر
على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا ليطابق هذا الادعاء وعليه قوله تعالى ان المنا
فقين لكاذبون واما قوله والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه
لانه لا يقع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب
المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير
لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس
بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولك الحيوان جسم فكانه قال
بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون

الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لانه الشيء الذي يسمى
حقيقة او مجازا الى الفعل على هذا النقض بلا واسطة وعلى قولهما لا يشتمله على ما ينسب الى الله
الفعل اعني الاسناد بمعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله و
مجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الواضع لان اسناد كلمة الى كلمة
شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل
بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج و
في الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار
ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان
كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكان
مبنيا على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم
المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فظاهر ان البحث في
الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز
اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما
بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا

ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي
الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف
له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او
لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمل عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما
يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول ا
لجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها
منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظ
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده
في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما
ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب
قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه

لم يجيء بعضهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بنا على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف
صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول
انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه
نحو الانسان جسم مع انه ليس حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه ليس حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر
هي ان كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس
لخروج عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه
ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك لصحة كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في
تعريف المجاز اولا وانما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قولهم
الكلام المفاد به ما عند المتكلم لا يقتضي ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم ا
لاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها
فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز على ما نص عليه الشيخ في دلائل الا
عجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها
لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للا
لمعاني ومع تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان
حقه ان يجيء بلفظ الذات لانه مؤكد وجوابه ان لفظه ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الفاعل او

او مفهوم له هو على ما صرح به فيما يجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ
عنه ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو ومن
المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد
ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في تعريف المجاز العقلي ما هو
منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال
ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي وانتساب الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي
الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادى بصورة
الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في ما قام زيد الى ما هو له فيكون
حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بل خالد والاسناد في نحو ما صام نهاري فانه اسناد الى غير
ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم ولعل نها
رك صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ومعنى في الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبا
ت واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس
الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول قوله المتعلق
باسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه
من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا او يؤول اليه والمآل المرجع كذا ذكره
في دلائل الاعجاز وحاصله بنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار اليه
نحو السقي بقوله وله اي وللفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى بلفظ الفا

عل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لا

ن الفعل لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له اى الفاعل او المفعول

به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر

في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير الفاعل وا

لمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل

ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشا

بهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراة ولا مجاز ولا استعا

رة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال

في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان

وا لكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في

اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا تشبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير

قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطائها حكما ليس في العمل كقولك عيشة راضية فيما بني للفاعل

واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملا

ته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان

عل لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى الشعر الذي هو الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقتها

ذكره المرزوقي في قولهم من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما

يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر في

وشاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب

في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي نحو

مر ان احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر

والثاني وصفالشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل

قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشا

لكتاب وكلامه فكم في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجاز الحيات يكون مما يلابسه ذلك المسند و

كذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو هو الضلال البعيد والعذاب الا

ليم فان البعيد انما هو الضال والاليم المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف و

ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه

ليس حقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة منه

فقيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما يبنى

للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل وقس عليه نظائره والمنير عند صاحب الكشاف

تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي

هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا قال جمل امثاله

هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف

نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار

وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين و

قولنا توصف البلد واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالمجا
ب اي المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير
ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه
ان يضاف اليه لانه جاز عن موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خا
صة او مطلقة باعتبار ان جعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يكون عليه الكلام بصريحه كما مر
او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شقاقا والليل والنهار ماكرين والطاعة
مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي مميزا كقوله بع اولئك شر مكانا واضل
سبيلا لان المميز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدعى عليه صرحا
كما مر وقد يكنى عليه كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مجر
وحة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم ولا ينحصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
والمصنف وقولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى
الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا
تأول فيها فان قلت ما السر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر
في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ا
ن صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التا
ويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا

يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة ا
لكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من التأول ليحت
رز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله
بضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس
الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ولحق
كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الا
قوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا
يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيد
ين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما فصلا
ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند ا
لمتكلم وبضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج
الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده
لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت كلام
المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل وا
لمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الله الكافر بالتأول وا
لقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بالغير غير

ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ذلك وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذ
كره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر و
صار قوله بتأول ضائعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت المراد بالاسناد الى
غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغايرة في
الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ومع تدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكن لا
سناد الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله
بتأول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي
انبت الله البقل وخلق الله الافعال بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا يدخل
نحو قول الموحد انبت الله البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل
انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين
فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لا
لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم
ارادته الا في ضمنه وقد بين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ا
رادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي لان مثل قول الجاهل
خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير
وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان الاسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر

والمراد بقوله ميز عنه قنزعا عن قنزع ان يجرد شعر نواحي الرأس اي ابيض بعد ان كان اسود

العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول فيه بل حمل
على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما هو من قول الجاهل كما استدل على
ان ما لم يعلم ولم يبدل بني على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي
كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب
الليالي اي مضيها واختلافها في الاساس جذب الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي حال
من الليالي على تقدير القول او على كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت انها
الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب
قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر الرأس قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ وا
لمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي باعتبار
ان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان و
ضعيان نحو احيا الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها
واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها
النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة
اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه

مجاز واحيى الارض الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا

وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال

سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز

فى كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المصنف

لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فا

لمجاز فى قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا فى قولنا الحبيب احيا

فى ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذ

هب السكاكى ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلى فى القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اى آيات الله

زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تع او نحو الساما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زا

دتهم ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلى فى القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير

الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح ا

لذى هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو

فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه

لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اى كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم يوما

على الكفر يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله حقيقة وهذا كناية عن شدته و

كثرة الهموم والاحزان فيه لانه قد تقرر عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال

يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت ما فيها

اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر

كما يتوهم من تسميته بالمجاز فى الاثبات ومن ذكره فى احوال الاسناد الخبرى بل يجرى فى الانشاء

نحو يا هامان ابن لى صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر

وكذلك الاخراج فعل الله تع وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد

جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهى الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه وعنه ا

جر النهر ولا تقطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذلك ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك

ولابد له اى للمجاز العقلى من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القر

ينة هو الحقيقة لفظية كما مر فى قول ابى النجم افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور

اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعنى يكون بحيث لا يدعى احد من المحقين والمبطلين انه يجوز

قيامه به لان العقل اذا خلى ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بى اليك او عادة اى من جهة العادة

نحو هزم الامير الجند وفيه المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون جهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره

كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعى المو

حد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهرى المبطل يدعى قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وا

فنى الربيع البقل فحمل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقده

الى ما هو له لكن امثال هذا ليس مما يحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوى العقول ولما احتجنا

فى ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له فاعل او مفعول به

اذا اسند اليه يكون الاسناد اليه حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فاسناده هو

الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما

ان المجاز اللغوي فيه لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له

حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فعرفت فاعله ومفعوله الذي اذا اسند اليه الفعل يكون حقيقة

اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد

نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل

يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا

في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك

حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك و

قول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله في الحب بسبب هواك بهذه الحالة وهو

ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع

عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر ونفي يصح حيث قال اعلم انه ليس بواجب في

هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت

تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في

وصيرني هواك ان تزعم له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولا وجه فالاعتبار اذن الى

يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة

والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه فيكون في الحكم فاعرف هذه

جملة واحق ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد له

من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا

مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في

سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبا

لغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر

من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة

وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر و

تضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع ا

لفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفا

عل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو

الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش

بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في وجود تعلق

الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي

نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب

تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا

هو في صاحب عيشة وكذا الامر في نحو قوله تعالى خلق من ماء دافق اي مصبوب في قوله تعالى خلق من ماء

دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو قولنا

نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه

لان النداء والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك

ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله

تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صا

ئم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع

بع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا

هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان اسماء الله تعالى تو

قيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل

هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذ

كرنا فيمتنع كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان

مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المـ

شبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع

حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قا

ل السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان

المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه قال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء

السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصا

حبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضا

فة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس

العملة لقصد المبالغة ولا يكون الربيع مطلق على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المرا

لا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل المجاز

٤٠

اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه فاعل مختار لاجل المبالغة في التشبيه وهذا

ظ ثم نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان انشاء الله تعالى

ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما اشتمل على ذكر الفاعل

الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتا

به وقال انك تقول رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة

وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن

التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل قوله قد زر ازرا

راره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه هنا شخص صا

ئم مطلقا والضمير لفلان فهم من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد

السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير الاضافة او

لمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضية صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقه فيكون من اضافة

العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التحملات المستبشعة وحمل

الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجا

ز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له

لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الـ

رابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير تو

قيف ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القا

ثلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع

في كلام الجميع من غير توقيف الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من

حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الرا

جعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم موكدا او مثبتا وكالتا

كيد وكونه مسند اليه لمسند مقدم او موخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كونه ا

لمسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان

وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قا

بلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذ

ف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثا

ني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره

عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الا

عظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في

الحقيقة فيجب ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذ

لك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلا

لة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف

اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى

وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتما

والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية

على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للا

حتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار

مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما

له واهانة ام او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى

الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او اد

عاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة او فوات فرصة او محا

فظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان

يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع

الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره

كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون المبتدا نحو الحمد لله اهل ا

لحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار

والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفا

عل وذلك يجب اسناد الفعل الى المفعول لا يقتصر هذا اي القرينة الدالة على تعين المحذوف

بل بمجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود

ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء استعمالا لاباحة يبلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره

قال الله تعالى يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة التي او الطريقة ففي الحذف تفخيم لا

ان هذا القرآن

توجد في الذكر او يبلغ من الفظاعة الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على لسان او ا
لسامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا
يسأل عنه اما لانه لحيرته ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم و
اما لانك لا تقتدر على استماعه لانجلاء السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر
الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على
غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون تكرير اسم الا
شارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من الا
ثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه
واهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وقد يكو
ن البسط حيث مستمال الزمان وقد يبسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الا
عتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذ
لك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السا
مع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ا
ن يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب وخا
لد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة
تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لابد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاست

والاستلذاذ وحيث ذكر لئلا يترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا
لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة
وارادة التخصيص متصل لانتفاء القرينة الحذف وتحقيقه لانه اذا لم يكن عام النسبة
نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو
خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا تعين بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذ
كره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة
بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعر
يفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشا
را به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في ا
لمسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من
الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كا
نت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا كما
ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادة اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص
وهو التعريف لان كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه
فيه غيره كقولك اعبد الله خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه

للخطاب توجيه الكلام الى الغير للافهام وقيل هو الكلام الموجه نحو الغير للافهام

لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على
وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام لل
للمتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون
لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو
توجيه الكلام الى الحاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا يريد با
لخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور و
بلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم
مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين
نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم اليه واحسن فاخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى
الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا
بعينه لا بقوله فاخرج في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه
الكلام اي حمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبا
لعلمية اي بايراد المسند اليه بالاداة علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية

المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع
ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء
اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم
مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضا
ره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يكون
احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا
يقتضي مغنيا عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود
انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا
يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بوا
سطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على
ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر
من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التنبيه والتي يكون
احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعنى انما هو العلم و
ما سواه وضع ليستعمل في معنى فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول مرة ذكره
وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذ
كرها الا معنى وما تنبها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة مقتضية
لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان هو

حه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة الثانية وعو
ضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم
انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكو
علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق
من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما
للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا المراد بالاله في
هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه ومطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة ا
لمعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان
الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تع وتقدس او
تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل
كذا في التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يد جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها
كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور والكنية الحقيقية
جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف
الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني
العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا با
عتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك

ثم استعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى المعنى المراد الواجب في الكناية

ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لم يكن من الكناية في شيء ويجب ان
يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد
يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت
كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون
من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم
او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في
الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا لو كان الانسب ان يقدم عليه
ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول
ثم الموصول واللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا ان الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه مذا
هب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى
مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة
بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت
الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك
فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الموصولة فانه وضعها على ان تخصيصها بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام

الصالح لهو موصول ثم الصلة قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب او المرجح بقوله لعدم ع
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا رجل عالم ولم يتعرض لما
لا يكون للمتكلم او لهما علم بغير الصلة نحو الذين فى ديار الشرق لا نعرفهم او لا نعرفهم هذا جد
وى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان تسميته بان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اى تقر
ير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى لا وقت زليخا يوسف وا
لمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه فالكلام عن نفسه و
فعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه
منه وهى عبارة عن التحيل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها وموطنها يوجب فرط تمكنها منه ا
لمراودة وقيل المراد فابائه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الا
ختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك كما فى امراة فى زليخا
وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة مخصصة
ومما هو نص فى تقرير الغرض المسوق له الكلام فى غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف
صحبى ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى من قال ان يقول
ءى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من
المفتاح انها مثال لهما ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح بالاسم او

او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب
من البلاغة واورد حكاية شريح فلم يكن مثالا لهما لان ذكر زيادة التقرير عن الحكا
ية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس و
لقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قوله وهو قول عبدة بن الطبيب من
قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا
اى تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى
وجعل صاحب المفتاح هذا البيت محتملا للايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده ال
مانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يقال يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان
العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصاء
الذين يظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة والولاء
الى وجه بناء الخبر اى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته
يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب وا
لعقاب والمدح والذم وغير ذلك وغايته ان تأتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد
فى علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى
ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال لا يخلق ما اذا ذكر اسمائهم الاعلام ثم انه اى
الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشأنه اى

فانه ذكر اسمائهم لا يختص دخول الجزاء الذى هو خبر الموصول فلا يكون فيه ايماء

شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك
السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما قيل ان الله او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها او
اعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان الخبر
المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الا
هانة بشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او بشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر
الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذر
يعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت ان الذين ترون وتمام البيت فيه ايماء من غير
تحقيق للخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطا
رح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة
والسبب كما هو الظاهر من قولنا الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت بيتا

47

وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى ا
ثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على
ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايما
ء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المتفطن وقد يقصد بالموصول ا
لحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءني الذي اكرمك او اهانك او الذي
نهب اولاده وسلب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطا
ئف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي بتعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى
صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بوا
سطة الاشارة اليه حسا فان اصل كلمة الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشا
هد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله
لتمييزه اكمل تمييز اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او
الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية
لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفر
زدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
وقدم ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك

للمتوسط عما يفيده الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث

عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع و

طرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من

حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا ويفيد الزائد على اصل المراد الذي هو الحكم

على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة

لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر

آلهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله نحو هذه وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت او تعظيم بالبعد نحو

الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول

الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن

ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل

غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضرب زيد عمرا

فوالى ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وفوالى

هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد

نحو بالله وذلك قسم عظيم لا افعل به لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اي تعقيب

المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه نحو

عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت

الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها

من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمو

ن الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنو

ن باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم

الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز

بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاشارة

من قبل المتكلم او السامع باحدهما او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود

اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت

فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي

طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في

قوله تعالى رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره في قوله رب

اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو

هو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد

يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير وا

حد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يأتي للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى

واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى

من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على

المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف

للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة
مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس
القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على
ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه و
بين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة مو
ضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلا
قها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة
نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من
القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة
سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولكونه في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة
وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة و
موصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم

الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما فانه لعقل ما تكلفوا ويقام مما ذكرنا في تقرير كلام ان
عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما
يشعر به لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار وقوله الا
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة
للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس يقصد
بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان
اسما موصولا لا يصح هذا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في ان الذين
انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب
عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق و
رايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
الكلمة في المعنى ان يقصد الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد الاذن منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانفهم القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف
باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن
لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل
صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وحقيقته ان اللفظ اذا

دلّ على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون جميع الافراد او بعضها اذ
لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع ولكن
هذا انظر لفظ صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره قوم
مع ان الاول لفي حرارته للجنس وقال في قوله ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل
محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الا
ستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما
صدقت عليه الحقيقة من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا
الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الما
هية من حيث هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو ذ
كرى رجعى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز
عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا
نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين
او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن
وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار العدم وهو اي الا
ستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشها

والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الد
نيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف
تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في
معنى الحدوث بل نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تع
ريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يا
تونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا ونحو ذلك واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الا
ستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الا
ستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ
نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات نحو يا اهل ذا

المفرد وفيهم نظر واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا ر
جل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل ر
جلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الا
ستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة ا
لمنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد
كما ذكره اكثر ائمة الاصول في دلالة الاستغراق وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل
بل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا
صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من
العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يعني استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي ا
لا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين
اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل
في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد ورد
حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منهم فيوهم بل هو اول المسألة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب
شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني

اسناد الوهن الى كل فرد عند حصول الوهن لبعض العظام

يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من
العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام با
عتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان ا
لواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما
تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه
ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها
حتى كانه وقع من قائل سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن بحيث لا يخرج منه البعض
وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين ا
لكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان
قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي
خارجا كالواحد والاثنين ومنشا هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى با
للام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشعر به حيث
قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين ان الجمع يتناول كل محسن وفي قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه
نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكونن للخائنين
خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم
يعني لو افرد لتوهم اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولفظ

عليك فنسألك ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو
التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول
الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما صدق عليه مفرده كيف يكون العالمين مما
ولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تناف وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما
سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما نهاية مختلفة بينا ولهذا الجمع بخلاف العظام وذ
لك لان هذه التفرقة لا يوجدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل
واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في
غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف
بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد
منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
منه وذلك انه في تناول الجمعية في الجنس ونزل المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه
كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدانه كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه من الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف
باللام لجنس كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبهم بدليل انه صرح
بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح

من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصو
ل الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله
ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام ا
لتعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن
الدلالة على التعدد وانما امتنع نحو وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج
فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى
شيء آخر من المعارف لانها اخصر طريق اي الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق ا
لمقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيبة على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في
الارض وعامر جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد
ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب ولتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضا
ف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي
تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف

وغيرها مما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها الخبر للمضاف نحو ولد الحجام
حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس بذا بناء ادم وقد يكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكا
التصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكتعب السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق
او لتضمن الاضافة تعريضا على الكرام او اذلالا او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب وعتم قوله
تع ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد
اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل
اليكم لمجنون او اعتبار لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب
خرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية
ونعيما كقوله تع ذلك على خراب الارض النفخة من راحتها يعنى جاجسن لخرامى وذلك لان الكلام المفرد
حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد الى الجنس كما
لو صرح نحو قوله تع ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجئ ان شاء الله تع واما تنكيره فللافراد اى تنكير
المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى والنوعية ا
ى القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء
التعامى عن آيات الله تع وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصد بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل وادخل فى بيان ذلك والتعظيم ا

او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله
اى كقول ابن ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف
اى الاحسان حاجب اى مانع حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او
التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما فى المعدودات والموزونات وا
لمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بينهما الشارح فى قد جاء للتعظيم والتكثير
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام
هذا ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم وا
لتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد يكون المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة
من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول
الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير فى قوله تع ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من
بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى
فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهو لا ينافى كون التنكير
للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الكلمة مفهوم منها فحسب لا مد
خل للتنكير اصلا فهم للفرق بين التحقير فى نفحة من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة
ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تع انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل او شئ منه

لعذاب ولا دلالة للفظ عليه واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني مما ذكره بعضهم

بعضهم نقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه

وسلم اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية والله تعالى

خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهى نطفة ابيه المختصة

به وكل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النو

ع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكيرا

لمسند اليه هى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فو

هم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقد

يرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه و

ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال كون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند

اليه وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان

نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا

للنوع لا للتاكيد وهكذا حمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك

فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يتحل الاشكال الذى يورد على مثل هذا التركيب

وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالا

ستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما

ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله و

وما غيره الشيب الا اغيّر الراى اما غيره الا الشيب اغيّر الراى و لا الى ما ذكره بعضهم

ان قولك ما ضربت زيدا مثلا الا ضربا محتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى

مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل

للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه

للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل نحو

له فهو ما يجبل نطرد الروم عنهم ويوما نجود بتطرد الفقر والجدبا اى بعدد كثير من جنود كثير

فرسانك وشىء يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم انه كما ان التنكير وهو معنى البعضية يفيد

التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم

ففى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها

مرادا به نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس نحو كف هذا الامر و

واما وصفه اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو الغا

لب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبا

رات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة

وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر و

هو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف اى ذكر النعت

للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل الع

العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى مجرد كونه

صفة للنكرة لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة
من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع
السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي
والالمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر
ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس
بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الا
لمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا
واذا مسه الخير منوعا فان الهلوع مرجحه الجزوع عند مس المكروه وسريع المنع عند مس الخير او مخصصا
المراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الا
شتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما
قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم و
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عند
نا فانه يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره
اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون في ذلك الاسم و
بان يعرفه المخاطب بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا
او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان

فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيا
تي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصفوا دا
بة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه
صفتين مؤكدتين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة ونثره فيه تنكير الموصو
ف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة
والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب
ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها واعلام المخاطب بها يعرف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة م
تضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة ا
وصلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤ
كد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا تفيد تاكيد الاخبار والله لزيد
قائم والانشائية انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما
ن الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلام ايضا ما يشعر بان الوجوب لعلم انما هو
في جملة الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة

ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا اولا في سورة

التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس ثم قال فاتقوا النار فجاءت النار ههنا معرفة وفي

سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه

الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون

معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وقد علموا ذلك بسماع من النبي عم ولا

مشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقريرا

المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقر الحقيقة ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني

زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا او

في امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع

التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال لا يبعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد ا

تقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد

تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا

به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان

قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم

وتقويه قلت لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في

نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد في بحث

تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند اليه ولعله انما اراد

الا ان ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير

المحكوم عليه دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم كان

ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تا

كيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار الا

تقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص

الحاصل من التقديم والمراد في هذا المقام مثل المراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد ا

لذي لدفع توهم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وهذا اعتبر اسلوب الكلام ومثل

هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه

المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت

او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ان يكون كتابه غنيمة عباد

كونا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه

لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو

جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم

بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتو

هم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء

على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما جمع بين

كل واجمعين كما يقتضي المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد

سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعجب والتقريع على ابليس
ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان دعوى
م الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا
اذا كان المتبوع دالا على الشمول محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ
والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا
فيه انتهى كلامه واما نحو جائني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص
في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاصح انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان
لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جائني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما و
كذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لا
ما توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد
تكون عطف البيان لا لتخصيص الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا
بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا
بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف

عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بالمتبوع ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات
الطير كان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جائني الفاضل الكامل زيد
فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيها اشعار بكونه علما في هذه
الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف و
ذكر انه للبيان والتفسير فاورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذ
لك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضا
ح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون مراده في هذا البحث مثل المراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء
به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ
الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله واحد حامل لمعنى ا
لجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاولى النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ
جنس الآلهة وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضا
حا لهذا الغرض وتفسير له وهذا الذي قصد صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد
والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما
والذي يساق اليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده بهذا الكلام وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه فلم
يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتا
ح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس الا

د دلالة لكلامه عليه بل اورده في الفصل فوله نفخة مثالا للوصف المؤكد وهو من الابر فا
واحدة صح

لحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض

ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد

الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاثنان يشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير

فان من حيث انه في الاولين اثنين والواحد بيانا ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض

وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما

لا مزيد عليه للمتصور به تبين ان لا خلاف هنا بين صاحب الكشاف وبين صاحب المفتاح والمصنف

على ما توهم القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان للوصف بان معنى قولهم الصفة

تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب وهو يدل

كر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذ

كر للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر

اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة بل موضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد

انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لان منها المفيد للتوكيد

للتخصيص او التاكيد او المدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى في الجملة وان كان الغرض

دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلا

لة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصد وتفسيره كما ان الداير ذكر ليدل

على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من

من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه لم يبدل منه

لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه بحث نظرا الى ان الاسلم ان البدل يجب قيامه مقام المبدل منه الا

يرى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعل والجن

بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه

المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند

اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهو بالنظر الى الحكم حيث جعلوه الفاعل في جاءني اخوك

زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو

جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين

وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه

بعضا من مفهومه فنحو الرجل اثنين ان جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين

هو عين ما صدق عليه الرجل وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه

ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له

بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل

او سكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد

للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى

مفعوله او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير

زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه

التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التأكيد لما فيه من التثنية
والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتما
ل باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلا
ن المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما صرح به كلام
بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد
الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والا
يضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار
عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة
ولتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع تراخ او بغير تراخ كذلك
اي مع اختصار واحترز به عن جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو
او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند اليه وتختلف من جهة ان الفاء يد
ل على ملاصقة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان
فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى تر
تيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان

ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في ا
ثنائها نحو ماتت الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوا معا
ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فهي لتفصيل المسند في حتى انه يعتبر فيه الذهن تعلقه بالمتبوع اولا و
بالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد وكذا الاثبات وحاصله ان الامر اذا
من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه فذلك هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا
مما لا سبيل الى الشك فيه انه كلام فبقي نحو جاءني زيد فعمرو يكون المقصود اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا
مهلة حتى كان معلوما ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفص
يل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للجيئة عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا
او جاءك عمرو قبل مجيء زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
المسند نحو جاءني الآكل فالشارب فانه اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف
المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل
المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو وكذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف صريحا لكن مثل لا في الرد الى الصواب الآن لا

نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه للمتبوع والمذكور في كلام النحاة

اي لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما

وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهو صريح

في انه يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن يعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون

عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد

او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب

عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه

الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدمه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء

قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور

على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت

المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في

المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا اشهر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي

يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم محقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما

جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو محقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه محقق فصرف الحكم في المثبت

ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحا

جب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل

الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لا ابتدا

لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع

في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او

للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط

بخلاف الاباحة فانها تجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عد

السكاكي من حروف العطف اي المفرد والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او قوعها

تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او الفصل يتوهم مذهب

الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه

لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه يجي

لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند

ههنا هو تخصيص المسند اليه بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه

وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيفيد راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما

جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه

بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى

عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره

على المسند لانه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلا

ح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دو

ن غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصا

فنقول ان حصلت شرط وجوابه فهم هم والجملة التي يأصلها
الذين وصف المفلحين عبارة عن مضمونه لكونه
وصف للذات وتحققوا عطف على حصلت
من تحقق الشيء بنفسه وما هم جملة مستفهمة
منه للسوال في الحقيقة واقعة مع موقعه
المفعول الثاني لتحققوا اى
تصوروا

فيكونه مسند اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الابرى الى قولهم في اياك نعبد
معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون
لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال
ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما
هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فرغموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح ولا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط نشاء من عدم
التدرب في هذا الفن وفهم التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام
اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وفيما مثل قولك هو
البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك
هل سمعت بالبطل المحامي لا تريد هل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى
يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه بالحقيقة دونا
ذلك وعلى هذا ما قرره هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما
ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فا
ئدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا نعت والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى لتخصيص قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو الفاضل
وعمرو وزيد هو الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة عن عباده
هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند

على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب همّا فالحيوة هي الحِمام اى لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اى تقديم
المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بان
مقدم ومؤخر للمراد اللفظ في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على
المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له مع التقديم حكمه وكحكمه الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد على الكلم فتقدمه تارة على
الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني
وهو مراد صاحب الكشاف فيه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره
اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العنا
ية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف
الى تفصيل كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل
الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم
هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في
الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما يجيء تفصيله واما

لتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل

المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفوس كقوله اي ابو العلا

المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني

تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي هو بقاء او في ان ابدان الاموات كيف من الرفات

كما في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقو

ل بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه ولا

ناقة صالح عليه ولا ثعبان موسى ولا النفس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل

المسرة او المساءة للتفاؤل علة لتعجيل المسرة او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما

لايهام انه لا يزول عن الخاطر لكونه مطلوبا او لانه يستلذ او لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل

في الدار وعليه قوله تع والحط من قدره او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المتكلم

انما هو انشائي المسند اليه بالمسند على سبيل الاستمرار لا لمجرد الاخبار بصدوره عنه نحو الزاهد يشرب و

يطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فا

نه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب [illegible] اولان كونه متصفا با

لخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمقصود ثم

من ان في الايضاح خبر المبتدأ اعترض عليه ان نفس الخبر تصور لا تصديق والمقصود بالجملة الخبرية انما

يكون التصديق لا التصور فالجواب ان المراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الخبر [illegible] فلا يصح لما

سياتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يعترض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال

71

يقال وقع الزنب مثلا ثم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الا

ستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو ان شاء الله تع لكان وجها

ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله شعر نبني فطن نجدهم سبوقا في عوانقهم سبوق حيوس

في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد بهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد

هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير عبارة المفتاح ليس بشيء لعدم [illegible] ايضا

ه كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في الحوانيت في حاجتكم وا

لخبر هنا اسم فاعل لان خفوف جمع خفيف ويجب مع هذا الاشتراط لتصريحه اعني التقييد بالحصر قولهم

نح وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة

لا فعل وفيه بحث نظرا الى ان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بال

تخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فلان

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم معتبرا

بافادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد

يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما

يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو

ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم ولكا

ي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذ

كور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول

لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لهذا القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان ا
لتخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة
الى جميع من في العالم ولو ترى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطو
ق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلت انا ولا احد غيري الا اذا كانت قرينة تدل على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن
المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول رادا كلا ظنيه
قلت لا غيرك فتقول ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه لتطابق كلا
مي ونفيه انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه
لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن الـ
متكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم للتقديم فان الصحيح لان الـ
منفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكو
ر هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وحينئذ نقول لا نسلم ان المنفي في هذا الكلام هو الرؤية الواقعة
على احد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي
لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي
لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب وان الصواب ما انا رأيت
كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته

همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا
على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع و
لهذا صح عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله تعالى فما منكم من
احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق
النفي كما توهم بعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
به فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعبر به عن موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجما
عات واذا كان احد صحيحا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما
فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا او
غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما يجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا الجواز ان يكون احد
ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا
رأيت جماعة من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل
ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم وهو سلب جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا
او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره
بهذه الصفة اعني ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد
رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا الايجاب الكلي

يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف لان المعنى هو
المفهوم الصريح والالزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على
كل احد ويلزم المحذور المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به
لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما
ما لو وقع في سياق النفي لزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا الا انك
اخطات في هذا الظن انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول
على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما و
خصوصا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد نفي
الفاعل هاهنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير ا
حدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه وزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فبقيت
وهم وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا او سلبا لم
يكن الخطا في الفاعل فحسب فهذه الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متفاوتة ومتنافية
ثم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه
على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا
ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصل كلام الشيخ انه اذا قدم المسند
اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما سنذكره عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك

انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته
واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلا
مة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت
انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا
اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل
شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فتنصب ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطبك ان هنالك انسانا لم
يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط وانا ما اكلت شيئا اليوم وانا ما رايت ا
حدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا
انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير و
يكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا او راى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت
شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
ولا قطع عنه هاهنا الاعتقاد ان انسانا لم يقل شعرا
في النفي من العموم والخصوص ومن هنا يقال احد بانه يستقيم ... اصاب في نفي الفعل واخطا فيمن نفي عنه

الفعل فزعم انه غير مذكور واحده او مشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا
في اعتقاده ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك
لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا
ضربت الا زيدا بانه نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا
تكون ضربته فيجب ان يعلم ان امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذ
لك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور
بعينه ثابتا ومحققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصد رده الى الصواب بان يكون
ما انا ضربت الا زيدا لانه نفي ان تكون انت الفاعل لا نفي الفعل بمعنى ان ذلك الضرب الواقع على من عدا ز
يد اسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته و
نفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتا
ح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه نفسه عين ذلك الفعل فيتناقض
بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد و
الاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لانه لا يجوز ان يكون هناك ضربان واقع احدهما على من عدا زيد والآخر
على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فلزم ان لا يكون هناك زيد

٦٤

زيد مضروبا بهذا الضرب الذي وقع النظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول
المستفاد بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه
هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا مجرد دعوى لان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذ
كور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون فيه انتقاض
النفي في شيء كما اذا قلت ما انا الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا وانت
ذكرت الاداة فنفيت ان تكون انت تلك الاداة واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل
بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان
يكون احد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروة للمتكلم
غير مقروة له لما مر هذا كله والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو
يفيد التخصيص قطعا سواء كان معرفا او منكرا او مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي ا
صلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد
يفيد التقوي والى هذا اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند
اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي
مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع و
بيان نحو

نسبة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطا

بقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره

في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصد الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه

يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب المسند

وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي

وقد يأتي للتقوي ولم يفصل المصنف الذي يتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه لجلائه

للتخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد بنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع انه فيه تاكيدا و

لما ذكره بلفظ كذا لانه اي لان لفظ انت اولا لان لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فهو

لنا لا تكذب يفيد نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غير

غيره ومعنى لا غيره الكذب انما ظن ان عدم الكذب في هذه الحالة الى المتكلم هنا مسند الى غير الضمير وانما اسند الى

الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فتأمل وكذا نحو انا سعيت انا في

حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور الفعل السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان

وهذا هو الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال ويقرب اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان

يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع منه خطأ في فاعله فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلت اني

لنال الاخير انه لو مفيد السامع صدور السعي في حاجته منك غير منسوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل

مع ان العالم يعرض نفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لا

ثم هو محل الاشتباه حتى ان شارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو والنسيان مالا يتبادر

70

لا يتبادر الى النظر فيه الا على التعجب والتحير وذلك انه قال اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود

جود سعي فلك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك صحيح من غير ارتكاب تجوز

او سهو او نسيان لجلاق ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك

فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت في حاجتك انما تستعمل لرد

الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فلا بد ان يكون باعتبار انه

لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذ

لك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل

بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لجاجة كان تجوزا او لا

كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم نبه على كلام ... ا

ما نبه والتجوز تنبيه على الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معروف وان بني الفعل على منكر

افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون

تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين

ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر ويصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل

في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا

اعتقد المخاطب بهذا الكلام انه قد اتاك آت ولم يدر جنسه رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة و

تارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان

او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيصا

بهذا الكلام

نوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم قد كان
م المقدمة انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر
والبناء على المعرف بل اشارته في مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان
يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص وهذا ايضا قد ورد كلامه عند حكمة منع التقوي وما اقتضاه عبد القاهر لكن
على ذلك يدل على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا
انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان او مظهرا معرفا او منكرا
مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام الكشاف
موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثالهما مما المسند اليه مظهر
معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما يجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا
فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فهو للتقوي وكم
من غرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بالفرق في الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف
محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فاراد التوفيق بين كلامه وبين كلام الشيخ
فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه ا
ي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا ه
فيكون فاعلا وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين با
نتفاء التقدير كما اشار اليه بقوله جاز تقديره لانه خبر كما مر نحو انا قمت لكن لم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام

زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق
ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا اذ لو اخر فقيل جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجوز ان لا يعد الا
تقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
لا فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين
ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا
فاعله وانما جعله رجل جاءني من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقد
ير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط لولا انه قدم وان انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف ا
لمعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر
دون المعرف ثم قال وشرطه اي وشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا جاءني رجل على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب
فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شرا
ن وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الا
ئمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما
في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر

تم فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيما في التوفيق بين الكلامين

بهذا الوجه لا يجري في نحو رجل جاءني لان المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص

بمعنى الحصر حيث تأولوا نحو شر اهر ذا ناب الا شر وقالوا ان يعدل بهو جعل التنكير للتعظيم ليحصل النوعية لا بد من

اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيما في التوفيق والنكرة الموصوفة

يصح وقوعها مبتدأ كالمعرفة فلا يصح فيها ان يكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرفة الحصر وقوعها مبتدأ ولا

لا موقع لهذا الاثبات بل اذا اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس بمستفاد

من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فمعنى قولنا رجل طويل جاءني

معناه لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما هر ذا ناب الا شر ونحو

وهو معنى ما ضرب اخاك الا كبير ونحوه فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظرا الى الفاعل اللفظي والمعنوي

كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع

تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون

اللفظي تحكم لان تقديم الفاعل لا يخل بالتقديم بوجه والتابع يختل على سبيل الفتح من الاتباعية وهو جائز كما في جرد

قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا ولما

اذا جعل مبتدأ او جعل مقام ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لا

ان هذا اعتبار محض متناف بل بعيد في جرد قطيفة فليس في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع

بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله نبه بها قبل

لحاق بلبلة فكان لما كان ذلك الشعر فان كله تأكيد لذلك الشعر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام

السلام على وجه ذنب لو كان يحيي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ما لم يكتب

لا شكالي وساكنة فبرسخ جاز او جر عطفا على فهد فان قوله وساكنة عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا

نافت وانت قمت وهو قلم عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة

فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت ابتداء تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا

نظيرة في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا

اخوك احد بالرفع على البدل لامتناع تقديم البدل ومنع هذا الحكم مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل هو

لبناءه بالمبتدأ فانها ههنا بعينه واما قوله فكان لحاق كله ذلك الشعر فهو كقولك ليت ما يشهد به الجملتان بكونه تأ

كيد اللفظي المستتر في كان كدلالة قوله قبل لحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وقف بره وكذا قوله فكف

تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل

هل واما تقديم التأكيد والبدل في الشعر على المتبوع والعامل جميعا فلم ينقل عن احد ثم لان انتفاء التخصيص في صورة

المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصول اي التخصيص بغيره الا بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في نحو شر

اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح باني لا

سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة

المنكر انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لحال لانا نقول نحو ذكرنا

التخصيص بالوصف يمنع تقدير انه خبر فيه تحقق وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا

التوافق توجيه كلام بل الجواب ان انما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص هو النوع الذي كان

مستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد الخبر

قوليتوان قصد التخصيص ايضا يحتاج الى اعتبار التأخير فلا تغفل

ثم لا خبر اذ لا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عبد القاهر قدس سره لان المعنى الذي اهو من جنس ان لا فى

جنس الخبر ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اى قائم الضمير مثل قام فيكره الا انما

د ويقوى الحكم وقال الفاضل يقرب دون ان يكون نظيره لان قائما لما يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا

ثم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير وبهذا معنى قوله وشبهه اى شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير با

لخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كالاسم الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقوله

بصحيح قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى لتضمنه الضمير مع شبهه اى مشابهته للخالي عنه

الا يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول

وقوله وشبهه علة الثاني والاخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا

اى ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل

به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اى

الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل ان ما كان متضمنا للضمير ووصف بها الخالي عنه

ل وعيب فيه الجهتان اما الاولى فلانه جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فلانه لم يجعل جملة ولا عومل

معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالاعراب والافراد في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا

يحكم بالافراد والاعراب حيثما اذا اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل حينئذ اذ الفعل لا يتفاوت عند الا

سناد الى الظاهر فلما جعل نائبا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد

نحو زيد عارف ابوه اى جعل نائبا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال الفاضل معناه

اتبع عارف في عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام

الكلام وما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل

وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب

غيري باكثر هذا الناس ينخدع اى الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل والثاني نفيه عن المخاطب بل

عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه وارد ان يكن

على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزوم الثبوت لذاته او

نفيه عنها بطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير ونفي التعرض وعن سلبه عنه في الايجاب لانه

اذا نفي الجود عن غيرك مثلا يثبت لك اذ بالضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولكنه اذا انتفى

الانخداع عن غيري من غير التصد الى ان فى سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع له حين

الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اى مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانف عمائل او

او مما هو من اضيف اليه كالزم مثل قوله اشكلا بوحيد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فانه

التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى وفي هذا اشعار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك و

غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كونه في تلك الافراد او الكلام فلما كان غيرك ا

ذه التعريض كما في قوله اعترتها من غيري ذنب اى عرتها لم يحتاجه من ذنب كما ان قوله غيري فقد كذا معناه انا لم افعل

فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولا يلزم فيه تعريض فليتنبه له لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم او

في على المراد بهما اى بهذين التركيبين لان الغرض من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ فما

سبق والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ

د لائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم

بری کالامر اللازم ولم یقع الاستعمال علی خلافه فقط قال الشیخ انت اذا نظرت فی الکلام وجدت هذین الا
صلین [illegible] علی الفصل ابدا اذ قصدنا بهما هذا المعنی ولم تر هذا المعنی یستقیم فیهما اذا لم تقدما لو قلت تبخل
کذا متمکنا وغیرک دائب کلاما مستلوما عن جهته ومغیرا عن صورته ورأیت اللفظ قد نبا عن معناه ورأیت الطبع
یأبی ان یرضاه قیل وقد یقدم المسند الیه المسور بکل علی المسند المقرون بحرف النفی لانه ای التقدیم دال علی العموم ای
علی نفی الحکم عن کل فرد من افراد ما اضیف الیه لفظ کل نحو کل انسان لم یقم فانه یفید نفی الحکم عن کل واحد واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم یقم کل انسان فانه یفید نفی الحکم عن جملة الافراد لا عن کل فرد فالتقدیم یفید عموم السلب
وشمول النفی والتأخیر لا یفید الا سلب العموم ونفی الشمول وذلک ای افادة التقدیم النفی عن کل فرد والتأخیر النفی عن
جملة الافراد لئلا یلزم ترجیح التأکید وهو ان یکون لفظ کل لتقریر المعنی الحاصل قبله وتقویته علی التأسیس وهو ان
یکون لافادة معنی آخر لم یکن حاصلا قبله یعنی لو لم یکن التقدیم مفیدا لعموم النفی والتأخیر مفیدا لنفی العموم یلزم ترجیح التأکید
علی التأسیس واللازم باطل لان التأسیس خیر من التأکید لان حمل الکلام علی الافادة خیر من حمله علی الاعادة قال
وهو مثله فان عورض بان استعمال کل فی التأکید اکثر فالحمل علیه راجح قلنا نعم ولو سلم فلم یعارض ما ذکرنا لانه قوی
ای لان وضع الکلام علی الافادة وکان هذا القائل یتمسک فی اصل الدعوی بالاستعمال ویجعل هذا الکلام بیانا للسبب
سببه والا فلا یثبت اللغة بالاستدلال وبیان الملازمة اما فی صورة التقدیم فلان قولنا انسان لم یقم موجبة مهملة
اهمل فیها بیان کمیة افراد المحکوم علیه معدولة المحمول لان حرف السلب جعل جزءا من المحمول لا ینفصل عنه [illegible]
الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المرکب من الایجاب والسلب فلهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة
ولا فرق بینهما عند وجود الموضوع کما فی هذه المادة ولهذا صح جعلها فی قوة السالبة الجزئیة والا فالسالبة الجزئیة ا
عم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا کان قولنا انسان لم یقم موجبة مهملة معدولة المحمول یکون معناه نفی القیام عن

ای یوم اذا قلت انسان لم یقم بدون کل معناه نفی القیام عن جملة الافراد لا عن کل فرد فلو کان بعد دخول کل معناه کذلک کان تأکیدا لا تأسیسا فیلزم ترجیح التأکید عن التأسیس

عن جملة الافراد لا عن کل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول فی قوة السالبة الجزئیة عند وجو
د الموضوع نحو لم یقم بعض الانسان بمعنی انهما متلازمان فی الصدق لانه قد حکم فی المهملة بنفی القیام عما
صدق علیه الانسان اعم من ان یکون جمیع الافراد او بعضها وایا ما کان یصدق نفی القیام عن البعض و
کلما صدق نفی القیام عن البعض صدق نفیه عما صدق علیه الانسان فی الجملة فکلما صدق انسان لم یقم صد
ق لم یقم بعض الانسان وبالعکس اذ التقدیر وجود الموضوع فهو فی قوة السالبة الجزئیة المستلزمة نفی الحکم عن
الجملة لان صدق السالبة الجزئیة الموجودة الموضوع اما بان یکون الحکم منفیا عن کل فرد من الافراد او بان یکون منفیا
عن بعض الافراد ثابتا لبعض آخر وعلی التقدیرین یلزمها نفی الحکم عن جملة الافراد دون کل فرد لجواز ان یکون منفیا
عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم یقم بدون کل معناه نفی القیام عن جملة الافراد لا عن کل فرد
فلو کان بعد دخول کل معناه ایضا کذلک کان تأکیدا لا تأسیسا فیلزم ترجیح التأکید علی التأسیس [illegible]
یکون معنی کل انسان لم یقم نفی الحکم عن کل فرد لیکون کل لتأسیس معنی آخر لا لتأکید معنی الاول واما فی صورة التأخیر فلا
ن قولنا لم یقم انسان سالبة مهملة لا سور فیها والسالبة المهملة فی قوة السالبة الکلیة المقتضیة للنفی عن کل فرد
نحو لا شیء من الانسان بقائم وانما قال فی الاول المستلزمة وهنا المقتضیة لان السالبة الجزئیة تحتمل نفی الحکم عن کل
فرد وتحتمل نفیه عن بعض وثبوته لبعض وعلی کل تقدیر تستلزم نفی الحکم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلز
ام الی هذا بخلاف السالبة الکلیة فانها تقتضی بصریحها نفی الحکم عن کل فرد ولما کان المقرر عندهم ان المهملة فی قوة
الجزئیة وقد حکم ههنا انها فی قوة الکلیة احتاج الی البیان فقال لورود موضوعها ای موضوع المهملة
نکرة غیر مصدرة بلفظ کل فی سیاق النفی وکل نکرة کذلک فهی مفیدة لعموم النفی وانما قلنا غیر مصدرة بلفظ کل
لان ما یفید العموم هو النفی الداخل علی النکرة التی تفید الوحدة فی الاثبات واما التی تفید العموم کالمصدرة بلفظ کل فقد

ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا
لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده
لعموم السلب ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين ا
لمعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة ا
لنفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا عن الجملة يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد
على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد
في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان
وقد زال ذلك اي الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه فحينئذ اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تأ
سيسا لا تأكيدا لان التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان
لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون كل تأسيسا وما كان
ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لا
فادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التأكيد هذا فقال ولا
نسلم ان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا
حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا

لا يكون كل تأسيسا بل تأكيدا على ما صرح من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تأسيسا
فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثلا لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأ
سيس اذ لا تأسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين على الآخر ولك ان تقول الحاصل ان لم يقم انسان لما
كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حمل يكون تأكيدا لا تأسيسا
فلا يصح قول المستدل لانه ان جعل على النفي عن الجملة فلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا بل لا يلزم ههنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيدا لا
نا نقول اما ان نشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين او لا نشترط فان لم نشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل ا
نسان تأكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر و
ح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد و
على غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن
جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتأمل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن
كل واحد من افراد الموضوع لا يقال انها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي
لم يبين فيها ان الايجاب او السلب لكل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع

وقطع ان الصادق على قولنا لم يقم انسان انما هو موجبة الكلية دون [illegible] المهملة واما اذا لا سور

فيها فلما اذ التقدير انه يبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لمثل هذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا

شيء بالسور الكلية او العموم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء او لا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل

ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا ما او بجميعهم ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وبهذا يجوز ان يكون

بهيئة القضية وكون النكرة الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما

قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب

وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تفيد شمول النفي واخرى نفي الشمول انه اذا كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان

اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه

تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او

معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت

معمولة وكلاهما ليس بجيد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة

للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه بأو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل

نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وما جاء القوم كلهم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل

متمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ لم يخرج عنه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من ان

اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن نقص والذي وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ

وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا بمعنى كلا اذا قدمتها على الفعل المنفي

العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير

بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كلما

بقرينة المثال المذكور والمعنى اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة

للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم قدم التاكيد لانه كالاصل

فيه او مفعولا كذلك نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مفعولا نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها

لم آخذ وذكر مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا

لن على ما بين في النحو وكذا اذا وقع [illegible] مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك

ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما

اضيف اليه كل ان كانت في المعنى فاعلا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه وما قد كل

الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذ الذي حمل عليها او عمل فيها كما في المثال ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي

الوصف ما كل القوم كاتب وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ونحو كل ثبوت الحكم لبعض ما اذا كان

خبرا عنه نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا

للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كلا ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها

انا او ما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطابة و

شهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان

ن وبعضا لم يكن وحينئذ نقول لا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا

يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحكم فيه ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز

النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل

عن كل فرد كقول النبي عم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة ام نسيت يا ر
سول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال
الله المعتمد في اثبات الحكم الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الشيئين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه بالتعيين او بنفي كل منهما
ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاده ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون
قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض
ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل
منهما لا نفيهما جميعا اذ الاثبات الجزئي رفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح
والشائع فيما لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل هاهنا ما
يكسر وزنا وسياق الكلام انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير
مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان
يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في
كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول رايت كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في
قول ثابت كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه الى الرفع
مكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قبلها ان تستعمل تاكيدا

71

تاكيدا لما تقدمها لانها اشتملت على ضمير ما لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه وما ا
ضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوي لا لفظي
في الصورة عما ان عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا مررت كلكم هذا كلامه وانما اخره
فلاقتضاء المقام تقديم المسند ويجيء بيان هذا اي الذي ذكرناه من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم
والتاخير كله مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع
المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى المقام في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما عطر فيه نعم ر
جل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة دا
لتقدم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلا
السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة منها وقولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير القصد و
تفصيله بالاسم مخصوصا بالمدح نحو نعم رجلا زيد وانما اعيد من هذا الباب في احد القولين اي على احد قولي المخصوص خبر مبتدا
محذوف ومعناه اسمه في المخصوص مبتدا وهو نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لا
حتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولنا انا نقصد من وضع الباب وطامح تفسيره بالنكرة الا معنى لترك قلت قد تقرر
لهذا الباب خواص منها جواز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
بمنزلة الكلم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخيرا
لمخصوص في اللفظ لافادة ولهذا الاعتبار صح عنده بالنكرة وايضا يجوز ان يكون الضمير للتاكيد مثل نعم رجل

رجلا فالاولى نحو زعموا سبعون زعما و ترفع بئس المخصوص بالفاعل فيهم هو او هي زيد عالم مكان الثاني

او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر و المختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث

غير فضلة نحو هي هند مليحة و فائدته الدفع الايهام قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث و

لم يسمع نحو هي الامير في غرفته و هي زيد عالم فانه كان القياس يقتضي جوازه و اما لم يوجد لفظ الحروف

ليهم بالمرجع وما بعدها قصة وربه رجلا و نعم رجلا قضيتين سبع سموات لا لذين من المسند اليه لتمكن فيه

وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا

لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فاحتبسه اللام النفوس عليه من ا

لتشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب و معانا

ت الطلب في القلب محل و مكانة لا يكون لما يحصل بسهولة و لهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى فيه فلا

يقال هو الذباب يطير و هذا المعنى قصد الابهام ثم التفسير يدل على التفخيم و التعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير

الشان و هو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا

شيخ تخير خالا فنعم خالا و هو قليل و لا يخفى ان ما ذكر وهو ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في

ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر يعلم ان فيه ضميرا قطعا و وضع المظهر موضعه ا

لمظهر في باب نعم عما ذكره ليس بسديد و قد يكون وضع المضمر موضع المظهر لادعاء ان مرجعه واضح امره كقوله تعالى انا انز

لناه اي القران ادعاء لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او للادعاء ان الذهن

لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع تذكرت ليلى و القلوب رواق و قد يعكس اي قول ابن الراوندي كم عاقل عا

اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه لتميزا

اي عين المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل

الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته يعني ا

عجزته او عيت عليه و صعبت مذاهبه اي طرق معاشه و جاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاو

هام حائرة و صير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع قالوا لو كان ثم وجود

لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس و هو كون العاقل محروما و الجاهل مرزوقا

فكان القياس فيه الاضمار لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان و هو جعل الاوهام حائرة و العالم المتقن زند

يقا كمل العناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يري السامع ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي

له تلك الصفة العجيبة و الحكم البديع و قد بان ان الحكم هو كون العاقل محروما و الجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص ا

لمسند اليه بالحكم البديع انه عبارة عنه و معنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي و لا يخفى ما فيه

من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع و السخرية كما اذا كان السامع فاقد البصر او لا يكون ثمة مشا

ر اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس

او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه و عليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير

هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة و المرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى

على حد علم يعلم و ما اشجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني و ما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت

بذلك اي بقتلي و لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة و ان كان المظهر

الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي جعل المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد

الله الصمد اي الذي يصمد اليه و يقصد في الحوائج و نظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد

في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تع وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما
انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال
الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا الى امور به شيء الى الامتثال
نباني به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امر
ك بكذا وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور به من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عز
مت بعد ذلك وثوقه ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عم الى التوكل لد
لالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواك حيث لم يقل
انا العاصي لتحريك على ان يكون العاصي عبدا لا اذن في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه
بعض عكس من وصف بالعاصي مكان قوله تع يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي
الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليعلم ان الذ
ي وجب الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب
ثم قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير
مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة في العبارة الدالة على شرح ويحتمل ان يكون معنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر ولا يختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الاخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين و
قوله مطلقا زيادة من الكتب لم يصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او

قوله تع فامنوا بالله ورسوله

اويضم غائب او باجمع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد ورد في ا
لكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بقصود المتكلم
من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان عن يمينه الى شما
له ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم
الثلثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما فخص هذا اي
ل من بيان امثلة السكاكي لما فيه من الالتفات على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر او
رده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي با
لتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد
التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر و
يكون مقتضى سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم
قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير
اضعاف ما بين من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون
صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة باسم الظاهر او ضمير الغائب ومنها نحو
يا زيد قم ويا رجلا اضرب خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة
ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي
جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق

في هذه المسئلة فالذي لا تعبدون وهذا الحق ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فلا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فخطاب نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وكذا يتوهم البعض الا
وهم من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والحق انه ليس منه قال المرزوقي في قوله انا
الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
في الاخبار عن نفسه كان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى الثاني لامنه من الا
لتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرة ترداده لرددته ومن الناس من
زاد للالتفات بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله يا ركبنا حولها نرمي
ابانا في قرباء الغيبة ففيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله ... ليس بكلام آخر
بل هو من متعلقات تبريه ومتمماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل
عند الجمهور ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر ويكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها
فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول
ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبإ جاءني و
خبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها ...
... لا بد من الاسناد المجازي كهم ناره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بانه
في كل بيت من الابيات التفات وقد صرح صاحب الكشاف بان امرأ القيس قد التفت ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات فعلم
من ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدهما في بات والآخران في جاءني احدهما با

باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في
ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الا
نتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان في كل منها التفاتا على ما ذهب الجمهور فالجواب عن الاول ان الا
نتقال انما يكون في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات
قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها
وعن الثاني انا لا نسلم ان الخطاب في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يبلغه الكلام كما في
قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعد ذلكم وقوله هل يزجركم رسالة مو
سل ام ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولاكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذلك النجاح في التبكير حيث
لم يقل ذلكما مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان
قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حتى يكون قوله ترجعون واردا على
مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر
يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبإ جاءني
وقد قطع بعضهم بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكا
كي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يختلف ا
لخلاف بينهم وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى

على ما حققناه ومثال الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع
تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم ولذا استعمل في الواحد في
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب في الحسان متعلق بطروب طروب قال المرزو
قي معنى طروب في الحسان له طرب في طلبها ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد
ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى
التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اى يطالبني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها
وروى تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه
التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شطت اى بعدت وليها
اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي يجوز ان يكون عواد فاعلا من المعادات كان الصوا
رف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون جمع عادة يعنى ان عادات عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كا
نت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذى يرسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الا
فاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالتين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد
فانه ما خوطب بهذا الكلام وانما خاطب به الا من حيث اللفظ فهو يلتزم ان المخاطب به لان ذلك يجرى مجرى البديع
الا مع غيره جلالة قول جرير تمنى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يا فداك ابى وامى
بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت
الثاني هو الخليفة فهذا احسن من تفسير الجمهور وقول ابى العلاء هل تزجركم رسالة مع رسول ام ليس ينفع

ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجركم الى الغيبة في اولاك
وهو قال انه اضراب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان
المخاطب بقوله تزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما
تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق البا
طل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فض الله فاه والعذر منه
في صفات الظاهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عار
ضيها بفرع بشامة سقى البشام والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج في صدره شئ فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
كانه قال فلا صرمه يبدو وما تصنع به فاجاب يبدو وفي اليأس راحة ووجه حسن الالتفات على الا
طلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السا
مع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى هذا الو
جه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد
من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحر
ك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد
مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك في يوم
الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق
بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب بقوله ايا

والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول نحو اياك

طلب بالدعاء اذا دعوته لم مواجهة والمعنى يوجب ذلك التحريك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على التخصيص بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل لا يليق بغيره وبالاستعانة في جميع المهمات عنه لا
من غيره وتعميم المهمات مستفادة من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة
ويكون اهدنا بيانا للمعونة في التئام الكلام ويكون العبادة مقدمة لانها وسيلة الى طلب الحاجة والاستعانة في المهمات
فالنكتة المختصة بها موقع هذا الالتفات بحيث انه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على
وجه يجد من نفسه ذلك التحريك المذكور وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر
الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك
المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد فيكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا
تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ التميز اشعر بالعلية
ويمكن ان يقال ان ازدياد لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه
النفس الى الذات الحقيق بالحمد فلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصفه اولا بانه
المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش وليستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه مالك لهم في العقبى واليه معاد العباد فانصرف النفس اليه بالكلية لتناهي وضوحه و
تميزه بهذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر
الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن
قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة
اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه

كلامه على خلاف مراده ايا في بغيره للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى
المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها
على انه اي على ان ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال
كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس
الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب
ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده
الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب ا
من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سواله منزلة غيره اي غير ذلك السوال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى
بحاله اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في
اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا
قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض
من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم
ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق

لهم به غرض وكقوله تع يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتا
مى والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق وذكر
هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنها اى ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يصعق وكذا فى
النفخ والصواب نوع بمعنى نوع وهذا فى الكلام لا سيما فى كلام الله اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ
اسم الفاعل كقوله تع وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تع يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمى الفاعل و
المفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضى والحال حتى يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تعرض لان د
لالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال
يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضى عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للوا
قع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله تع وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك
ان الدين يقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق ومنها اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى اليه اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدأ نكرة وما فى موقع الخبر معرفة كقوله قفى قبل التفرق يا
ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اى لا يك موقفا منك الوداع والثانى ان يكون الداعى اليه جهة ا

من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القل
نسوة فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف
وفى كونه مما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف نحو الظرف فهو هنا الامر بالعكس
لكن قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار اى ذهب التعزز ود
الناس والضعيف بصفات اللئام حتى لو بعثوا على هذا الوصف سنة لا تبالى ان من منهم الهجين كان ام غير الهجين فقيل
انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الا
سم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل العلاقة بين ما وقع بعد ام وبين ما وقع
بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة
هو ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبى مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء با
لنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل فى الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبى لان دخول الهمزة فى الاكثر على ما
يخص ويجئ فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف هل زيد قام فلا قلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال ارجل شريف كان ابوك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه فى
الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم
وقبله اى القلب السكاكى مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الا
لتباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل ورده غيره اى غير السكاكى مطلقا والحق انه ان تضمن
اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل كقوله اى قول رؤبة ومهمه اى مفازة

دقيقة فلما ان مضت نسبان عنها وصار يحفه نعلو لجذعا عرفنا ما يرى البصير فيها فاتينا الالاء
عليها ان نباعا فقلنا مهلا لتنبئنا لكى تزداد للسنو الطلا عا مت من يد الغريب فرية كوران

المراد بالارض سفلها وبالسماء علوه

مقبرة اى مشقوقة بالغبرة ارجائه اى اطرافه ونواحيه جمع رجا مقصورا كان هنا ارضه سمائه فهنا مضاف
محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونهما فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه غبرتها
لون ارضه وفى القلب من المبالغة ما ليس فى تركه لاشعاره بان لون سمائه قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الا
رض فى الغبرة والاى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خرو
ج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اى كقول القطا
مى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طين السطح بالفدن اى القصر السياعا اى الطين با
لتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن ت
ستطيعا ولعل نكاته ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمن قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايها
م ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى ا
لفدن والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع ا
لبصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب
لم اصب وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب ان يوصف الراى والبصيرة بالقرو
ح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار
لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير فى قوله ولم
اصب لانه اورد فى معناه لم اقض اصيب الى القتيبة وجدته اى لم الق بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الا
قدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وحذر منه الدم ولان قوله
كلام الاداة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس علة الحمام وحثا على تحرك العز فى المواقف حرضا

ورفض المحرر خوفا من العاقبة كذا فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم ا
اصب بمعنى لم اجرح وانما جعله بمعنى لم الق فلا قرينة عليه مع ما فيه من تشتيت النظم ودلالة الكلام فى ابيات الجرح
لا دلالة فى ذلك لانه اذا جعل البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح فى هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قا
رح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الق فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود
والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير فى انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن
انه على بصيرته التى كان عليها اولا لم يحصل له تنبه ثم تبرم فى الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدا
م عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا
ما ارادوا وقع وانى على بصيرتى الاولى لم ابدلها فى الاقتحام فلا غلب فى اختيارى التورط والاقدام بل قد صار اقد
امى فى الحرب قارحا لطول ممارسته وتكرر مباشرته الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر فى حذف المسند اليه
وانما قال فى المسند اليه حذفه وفى المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوم وشدة الحاجة ا
ليه اشد واتم حتى انه لم يوجد فى الكلام فكانه ذكر ثم حذف قصدا لحفظ الكلام رعاية للنكتة وهو ان المسند اليه اقوم ر
كنا فى الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند حيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لغرض الاحتياج اليه
ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول
ضابئ بن الحارث البرجمى ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب وفى الاساس للعلماء فى رحله اى فى منزله
وماواه وقيار اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى والمعنى لغريب و
قيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا
يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بانفراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر لفظا نحو ان زيدا وعمرا منطلقان

وفي ارتفاع وضار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا
يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالا
بتداء والخبر محذوف والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشريك بينهما في عامل كما تقول ليت زيدا قا
ئم وعمرو منطلق والسر في تقديم ضار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحرج على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي
العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وضار جاز ان يتوهم ان له مزية على ضار في التاثر عن الغربة لان
ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم ليتاتى الاخبار عنهما دفعة وجيء بالكلام تنبيها على ان ضار مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى
العقلاء في التحرج عن الاغتراب فصار الى التحرج وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان ا
لذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة
معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم
ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم فههنا
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن ا
لثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي ر
ماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف وهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر
كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المبرد في قوله فما فيهم معين كنود ولا عب جوده وقد كا
ن منهم البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منهم البر مترعا وهو البحر ايضا مترع
ع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لغرض الا
هتمام ولو انهم قدروا المحذوف في الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر وحده مترعا

مترعا وكان البحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيد
وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت
فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود و
اذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من ذكره نعم قد يدل القرائن على نوع خصوصية فيقد
ر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي
للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا ففاجات عند من يجعله ظرفا ويجوز ان يكون ظرفا
ملفوظا بها هو الخبر المحذوف فحق لا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتداء
اي فبالمكان زيد ولا يلزم تقديم لما بينهما من الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ يصير
تقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
جمع سافر كصحب وصاحب او مهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وفي
الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هنا ظرف قطعا لخلاف
ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في ان مالا وان ولا
دا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القا
هر واستقصت ان لم يحسن الحذف [illegible] الحاضنة [illegible]
المقام في المحافظة على الشعر والتضمن بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا فال
قد ان محلا وان مرتحلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر نصا ولم يقصد انه بدون

ضيق المقام فالقسم وقوله تع قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون
الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل اعني انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند ا
لمحذوف هيهنا فعل وفيما تقدم اسم لوجهة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تقرير ا
لمقدر فلو ظهر لم يحتج اليه والقاصر اليه لان لو لا يدخل الا على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدا
ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف
المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو
ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المبالغ لان الفعل الاول لما سقط لا
جل المفسر ابرز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني ما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصا
ص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالحاصل ان المسند في الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة
فعلية وانا ليس مبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في هذا فتامله فيه قوله عليه السلام وقوله فصبر جميل
لاحتمال الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل فيقع الحذف لتكثير الفائدة بامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ور
جح حذف المسند اليه بانه اكثر فائدة على حذف الخبر وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر ا
لجميل اجمل ليدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا
موافق له دون حذف الخبر وبان فيه الصبر قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر يعني اجمل
قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف في لا يجوز حذف المسند اصلا والقرينة هيهنا
سوال اذا اصابه الخطب مكروه وكثيرا ما يتوفر خير حتى صار بهذا المقام فهما نفهم منه هذا المعنى بسهولة

بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا فان تقديره فاصبر صبرا جميلا وبان لا ا
صل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كان النكرة موصوفة وبان المد
لمفهوم من قولنا فصبر جميل اجمل اذ اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى
وما يحتمل الامرين قوله تع ولا تقولوا ثلثة تقولوا انا او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصو
ف او المبتدا او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا رايت الحاذق النبي بو
حذف وصفه وربته فقيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يقع حذف المسند بناء على ان ذكره يخرجه الى ما
ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذ
لك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدرتا على ايقاع مفرد بعد
ام نحو اقام زيد ام قعد وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لا
نك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد فعدم الانقطاع فالعد
ول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام
قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي المتعلق ان يكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خ
لق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط
انما يكون جوابا عن سوال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل وتذكير فاعل لان السوال عن الفاعل وذكر القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه انما يكون كذلك ان لو كان السوال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل المعنى لو ذا
ربدان السوال عن فاعل الفعل ومصدره فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقهما يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة الماكذ

على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الا خلفها لظهور ان السؤا
ل جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤا
ل انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على
جملتين لما فيه من كثرة الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على المحقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر
نحو قوله اي قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه
ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي
يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى
وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح و
لا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله
او بيبكي المقدر اي ليبك لاجل اهلاك المنايا يزيد وتعلقه على التقدير بن بمعنى المانح عداه عنه الي استحقا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو بني الفعل مبنيا للمفعول
ويرفع المفعول المسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مقدر مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك انه
لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند
المفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اوكد

وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده
اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو
يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو لذلك اجلا
في ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولهذا ضا ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد
وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الا
هتمام بالفاعل وبان في الاطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع
واعتز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم
او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله بل فعله كبيرهم
هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت
او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسرة سيفه
وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر مم لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب المسلم
مع هذا الذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي
الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فا
فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع

هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا منطلق يكون منطلقا
مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق
ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه اخفى واولى
بان يمثل به وايضا المفرد بان يقال بابوه منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه فحكم محض ثم المذكور في
قسم الفعلي من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا يكون القياس ان يجعل ابوه سببيا فعليا وانطلق
نحو زيد منطلق ابوه سببيا لكنه لم يقل به ثم في الجملة عبارة المفتاح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي
امثلة منها الكوفي البصري وفي الدار خالد وقال اذا قدر استقر فيهما او حصل على اقوى الاحتمالين وعرض
المصنف عليه بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد امرفوع بالا
بتداء لا بالفعل عليه لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر بكم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني مرفوعا به على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطا في
عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذا قدر به استقر او حصل لانه لو قدر مستقر
يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب في جميع ذلك ضبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا حال التعبير
مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا الا ان المفرد ما يكون او فعلي وكل منهما مذكور بامثلة واغراض في كونه
التمثيل ههنا ظاهرا ولذا ترك المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وفي تقديره يوضح الحكم وكذا
في تقديم المسند على المسند اليه فلو كان قصده ههنا امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لا
نه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا
ونظائره للفطن العارف بصناعة التركيب في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفده لاشكال

المسند

عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت او
بعد التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد
قائم وانما لم يقل عدم قصد التقوي كما اشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جائني وما انا فعلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة
التقوي اعم من عدم قصد التقوي وليجب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تا
كيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة نحو سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع في قوله غير سببي موقع الفعلي في عبا
رة المفتاح على المسند اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه فنقض المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند فهو محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان ا
لاسناد بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لان
ان المسند السببي في نحو زيد ابوه قائم منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا يحكم الى و
فعلي خبر المبتدا وكذا الحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير معتد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد
اسندت اليه ضرورة وقد قرر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة
فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد على النحو لا هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في ا
لباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية و
اذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كل المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يفيد افراده ومما ذكره الفاضل في
شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف في زيد ابوه منطلق ثم اسند ان المسند في زيد
منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان حكم الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد

نحو ضربته وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يقال انه جعل علت على المبتدا
بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد
لان تعلقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه
قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته و
نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب
المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه و
منفيا عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما
ويكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع
اثبات او نفي نحو ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله سببيا فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه
بثبوته للمبتدا الذي هو ابوه قد علق بزيد بالاثبات ثم وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا واوقع
منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء
الا عرف من تفسيره والثاني نحو زيد عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل استدعى الاسناد الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله
يكون مفهوم المسند فقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان
وفي قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان الجواب
ان يقول او اذا كان فعلا لان الوجه العدول الى المضارع وتركه الفاء اذا في موضع الالتباس مع رعاية في الاقرب الذي

الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الفرق بين لفظ المفتاح اي المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس
في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي لا بد ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون
مسند ذلك الكلام جملة وهذا غلط من ظن ان المسند السببي لا يكون الا جملة وقت مسند الى مبتدا ويمكن ان يقال انه في قوله
هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا فالمعنى ان المسند السببي
يكون جملة اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او ح يكون المسند السببي هو لا فرد من مجموع الكلام
وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو زمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي
واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا
لصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه
يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم
الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وذكر ان الزمان قار الذات لا
يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي كقول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق العرب كانوا يجتمعون فيه
ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم
اي يتفرس الوجوه ويتأملها ليعرف منه ذلك القوم شيئا فشيئا ويعد وهذا اللفظ لحظة لحظة يعني اني على كل قبيلة جنايتهم
فيردوا عكاظ طلبني الكافل بامورهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لا
فادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدوام لكن بمعونة المقام وهو منطلق يفيد ان الانطلاق ثابت له دا
ثم يجر عن اعتبار التجدد قال الشيخ عبد القاهر المقتضى من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم و
ان كان الغرض ذلك مع الاشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون ذلك بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان
يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلا
ق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق
يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
والا لم يختلفوا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له
او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص و
هو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان عما
هو من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيتها اشار
الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة ا
ذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي و
ايضا وضع هذا الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله ونسبته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على
اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قو
لهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الخبر الذي انتقل اليه وهذا نوع آخر في
تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم

العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحا
ضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او
قادر على التكلم فيتولد منه علو شانه وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكر
مك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل
وقد بين ذلك اي التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه
فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة
انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة
بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في حيث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون
الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا
ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها ا
ي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لان التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية واحتما
ل الصدق والكذب وهذه القضية يتردد في نفسها ففرغ منه وتحقيق كلام اهل العربية ما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزء الشرطية مقدما او تاليا انقطع عنها الحكم التفصيلي ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتحقق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل للصدق والكذب
وكذا قولنا فالنهار موجود وقوله جواب الشرط على ما يرجحه وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا ا
كرمك على تقدير مجيئك ان جئتني بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم

الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت
للنهار على تقدير طلوع الشمس فيتوقف الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبا
ر مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين طلوع الشمس وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط وا
لمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعد
مها فكل من الطرفين قد خلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انهما تشاركا الجملة في انهما قول جازم مو
ضوع للتصديق والتكذيب وخالفاها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها
ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومفهومه عند
هم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر
انه جملة خبرية قيد مسنده بظرف فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث و
لكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على الحكاية او على ضرب من التاويل و
اصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذلك يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لانا
نعرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع ا
لشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلهذا لم يذكره وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كقولك ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم انك تكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط

اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في حق من لم يكن كذا فهو ذاعي حيث مستعملة في مقام
الجزم لنكتة فظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط
الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد توهم الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو
بوقوع الشرط وذلك لان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان
الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال
لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى المستقبل مثل فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه
اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم
موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة اي حصول تمام مقطوع به
وبهذا عرف تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة ونوعها كالواجب
لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها وبهذا يجيء بان دون اذا
فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وهما يجيء وبيان عدم التكثير وعدم القطع
بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان
القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جا
ءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والحق قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف
الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذ
هب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا حقيقة ولا تقديرا لكن اللام اشارة الى الماهية ... فيجب ان يكون

الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الجنة المطلقة الموعود بها كثرة وقوع وانشاء عادة فبهذا ظهر فساد ما

قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي من شانها ان يتحد وقوعها

كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبهم بناء على ان الحسنة

المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما

بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل

ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي

الخصب والرخاء قد صارت لكثرة وجودها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء

الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه النعم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها بحيث اقبح الناس اعتقادا

واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير

لانه قد يسلم الاستحقاق دون الاشية ولا ترك الشكر على القليل كترك الشكر على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني

واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم

وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود

دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكونوا اسوء ايضا وقوع جنس الحسنة الذي يقتضي

لا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا الا موجودا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة

الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقصود حتى يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار

دخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود ولا يمكنهم انكاره والحاصل ان العهد يقتضي المراد بالحسنة الحسنة

المعهودة مبالغ المزاول يكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة

حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض

وبهذا انظر من صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ

المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا ذكرت السيئة بتنكيرها على تقليلها فان

قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة مثلا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومرفا في قوله تعالى واذا

مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبي عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد

للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان

مساس قدر يسير من الضر لمثله حقيق ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر

المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا

الانسان بالشر حقيق ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل

كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد

وكما اذا استطلت ليلك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فيتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او

لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او لتنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة

الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه

او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقطع بانتفاء الشرط لا يصلح لذكر الشرط الا فرضا

لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحوها كما في قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر

انكم فنضرب عنكم الذكر وما فيه من الاوامر والنواهي والوعد والوعيد ونحو ذلك صفحا اي اعراضا او للاعراض او

معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن

حج بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على
مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان
يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي
ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم في الاصنام دون ان لما عرفت انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع
الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا
نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فح
هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب
التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي
ان كان حقا فوجهنا على الانكار والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال
ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان
القيام قطعي الوقوع بالنسبة الى غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع با
نهم يقومون اعلاء على من حصل القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع ان
يحتمله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الا على
سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله وينتزعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وا
ن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا
فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الارتياب لا يكون مقطوعا به فلا يصح

يصح استعمال ان فان الامر لا يقال لان ... هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا
نقول ظاهره ان ليس المراد على الارتياب في المستقبل ويستلزم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص
المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على
المضي لتمحضه للزمان لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذ
كر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما لم يجعل ا
لشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه
لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلما هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا
يختص بان الاشكال الآتي بعد ان غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم جعل يجوز منهم ا
لارتياب وعدمه وهو معنى الكلام او تغليب غير القطعي باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشار اليه في المثال
المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منها تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة تثب
ت للجميع منهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم
التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس وكانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من التغليب بل
لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان القص
د مدحها بانها صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو
قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى القوم ولفظه لفظ الغا

ئب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه كالعمرين

لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين

او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الا

خف الاان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا ا

لقبيل لان فيهما تغليب وكانت من التغليب اذ ليس فيه تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما

على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل جعل احدهما متفقا للآخر في الاسم ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الا

تفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الاعلى

الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي في شرح المفصل في بحث التثنية وعلى

ليران فيه بعض وفي التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب

مجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف

فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية و

منه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقو

له تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم و

منه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذ

ين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم

قط ثم عود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب نحو انا وانت او الغائب نحو انا وزيد

فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله

قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى انت يا محمد وجميع من سواك

٨ ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ود

كر من المطلقين وغيرهم ولا يجوز ان يعني خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلا

م واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي

جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب

في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق

بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون وقد جمع في لفظ

واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذر

ؤكم فيه اي خلقكم يا ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا

يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل فانه من التمكين من التوالد والتناسل فهو كالمنبع

والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه

تغليب المخاطبين على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب و

لما صح خطاب الجميع وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان

ولولا التغليب لكان المناسب ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وبينهما وتعالى ان يقال جعل الخطا

ب شاملا للانعام تطويل لا حاجة اليه لان الغرض بيان القدرة واظهار الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص

بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم

ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها ما تأكلون

وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التدبير جعل لكم من الانعام ازواجا او هذا التدبير

لكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومن تغليب على الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض

الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك

وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع على وجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى بما قدمت ايديكم

ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما لتعليق امر

كان كل منهما لتحكم من ذكر امرين معلقا فيكون في النفس استراره لانه لما يذكر تعليقه به اي ولكونه. واذ

التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل

حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في

زمان التكلم لا في الاستقبال الابدي الا اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول

الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه

مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط

في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وجاز ان يتبين ان الجزاء

يجوز ان يكون طلبا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان

يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا

لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى دفعا لما عسى ان يتوهم من مخالفة مقتضى اللفظ من غير ان يقتضيها شيء وقد مر لفظ الشارة الى

ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان

فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقد يتبع الا تنصروه فقد

نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وفي هذا ما قدروه ما يكبر المقام وتا

وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا و

لكن قد تستعمل ان في غير موضع الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب

وان كنتم في شك ما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر حينئذ

الجزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قول ابي العلاء

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقد ايضا وان ذهلت عما اجبت صدق

بها فقد اجد وجدا لنفوسه حالي لظهور ان المعنى الماضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذ للماضي كقوله تعالى

حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا ولكثرة كقوله تعالى واذا لقوا

الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان

اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما هو للوقوع كالواقع كذا وكذا جميعها

عطف جميعه باق لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقوله

ان كل منكر كذا يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاول او اظهار الرغبة في وقوعه

اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك الدولة هذا يصلح مثالا للتفاول واظهار الرغبة ثم اشار الى

بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في

حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا

فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان

اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بما

ارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لانم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء

لكلام مما قد دروه وبوجعل الانعام من انفسها ازواجا وهذا تغليب على ماوجود على ما لم يوجد كما الا وجاز

…

ن للجليس وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية فقبله ما هو تبة فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن

فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقد يتبع الا تنصروه فقد

نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدروه ما يكبر الفهم وتا

ونا ويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعرض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا و

لكن قد تستعمل ان في غير موضع الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب

وان كنتم في سكامر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر حينئذ

الجزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قول ابي العلاء

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وفي ذهلت عما اجتنى صدا

رنها فقد الهيت وجدا لنفرته جالب لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي كقوله تعالى

حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا ولكثير ان كونها كوقع واذا القوا

الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان

اشترينا كذا حال انعقاد الاسباب الاشتراء او كونه عطفا على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميعها

عطف جميعه باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكونها هو للوقوع كالواقع كقولك

ان مت كان كذا تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه

اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك الدولة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى

بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في

حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا

فتعبير عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان

اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بما

اردن تحصنا يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انه ان التعليق بالشرط يقتضي انتفا

المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط لا يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه و
جود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الجزاء
بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلا
هما منقول عن معناه اللغوي بناء على ما شرط عليه كذا ذكره علامة الابهري ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لكن الشرط النحوي
في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم
يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن التحصن
فالمولى احق بارادته لها ولان الآية وردت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا نكر
ما هو معناه تحريم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن
الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع
عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا اذا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم
المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اما لما ذكرنا او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذ
ين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم الشرك مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للا
شراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت
اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لا
يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء

من الخفاء والضعف نبه السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن
اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي
فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب
بسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق
على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا
يزيد وليس هذا في كلام السكاكي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحا
ض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاو
رات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي يجدوكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا امثالهم ولن ينفعهم العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد
عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه
الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار
الدنيا والدين ويستبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ار
واحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان ترقيم وداديتهم ان يرتد
وهم كفارا لمصادقتهم وانطباعهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله ترقيم الاولين ليبالغ في كونهم اعداء و

وبسطهم الايدى والالسن اليهم لاتيناه واضحة اللزوم بالنسبة الى الجزا لان ودادتهم كفر المؤمنين

ثابتة البتة ولاحاجة اليهم من كفرهم لكونهم اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة

ولارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدى والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لما ادى المصالح

من بذكرها بينهم من القرابة والمعارفة وغاية واعلمهم قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادتهم كفار

كفرهم بان يسلم المشركون منهم فان كانت ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف

على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يقصد وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح

فوقع جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير

استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت كذا في

دلائل الاعجاز فاي الآية ان كان من الضرب الثاني لم يكن مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح مراد المقا

ح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم اولم

يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا معطوفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان نظائر الشرطية وغير

ها في الكلام كثير قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط

والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا

قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر وتسببها مقتضيا بها ولا شك انه موقوف

على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا والدليل ان

الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عم لهم

فقيل لو ظفر المشركون بهم بطنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا مودة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم

بهم ووجدوهم مؤمنين في تحقق العداوة وبسط الايدى والالسن وودادة الرد الى الكفر لا دنا

نقول هذا انما يصح لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في ا

لقصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي عم عن الطريق وقوله الشرط اى لتعليق حصول مضمون

الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني

لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها

لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع من

مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا نفس المعلق الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع ا

لجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضا

ف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه

لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق ا

متناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف تنبه السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه الشارح من منع كما

يقتضيه من تعليق الامتناع بالامتناع قطعا وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء

والملازمة واحدة في الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او

نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمعنى نحو لو لم يأتني لم اكرمك امتناع عدم

الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني الثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض

عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب فقد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون لشيء واحد اسباب مختلفة

كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الابرى ان قوله تع لو كان

فبهما آلهة الا الله لفسدتا فانما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس
اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفسدها الله تع بسبب آخر فالحق انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط
عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غير
هما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وا
نتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فانه موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي
ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع
المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه
ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم
بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع
الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة
على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على
ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم

هم رعايا ولكن ما لهن دوام الابيوردي ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه
لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم
دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم
نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم با
نتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان
علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا
استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق ونشا
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذ
كرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم
ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان
ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء
على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو
لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت

كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا اثني عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء ولنسلم الشرط

مع استبعاد لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل بهذا المعنى لولا

ايضا نحو لولا اكرامك اياي لا اثني عليك اي اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده

اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو الداخلة على المنفي فان قيل هل يجوز ان يكون في هذه الامثلة

على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان

يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف مثبتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام

م بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم

م الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا اذا قلنا لو جئتني

لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نقطع قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام

كرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلامه دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته ثم يحتاج بكون ملاحظا

للعقل عند الحكم وقيد الذكر الشيء وفيه ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون

المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف النفي

فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات

وبينا قض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتني

لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتي فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم

عصيانا مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط

بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى

ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فينتج انه ينتج ولو

علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانه اهملا

ن وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كان لو لزوميتين وهو محال ولو سلم فاستحالة

النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان

لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى منه

نقيض التالي لانها للامتناع اي لامتناع غيره ولهذا لا يجوز استثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام

م الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق

ن قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله

ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة قوله لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على

تقدير عدم الاسماع فهو لازم دائم الوجود وكذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء

الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم

ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي

لخير وقد ذكروا ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو

كان لو من ذاهبا بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما ان الكافر في قولك لو كان به قوة

لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه

ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في

صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا

رسول الى البشر ملكا لجعلناه ذكر الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبو

ت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي فالاستقبال ينافي المضي فلا

يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان و

هو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط قال الشاعر

ولو وضعت في دجلة الشام لم تفق من الجع الاولاي القلوب خوالك يصف ناسفر على مفارقه بغداد

وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبه الشام في ماء دجلة كا

ن امرا قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو

يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه

كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل

قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم ويمدهم بعد قوله نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهز

ئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفا

ف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم

تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اريد بالفعل في قوله قصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا

يكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان القران انتفاء

عنتكم باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اريد به امتناع الاطاعة يكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الاطا

عة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار

لا امتناع استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول ولكن في ايضا وجه لانه كان المضارع المثبت يفيدا

يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الا

متناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام وان اكيد فاذا ادخل عليها

حرف النفي يكون تاكيد النفي ونبانه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم

بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد اضرب وما زيد مورث لا

ختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه يدل حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في

كلامهم ودخولها على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ

وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا

مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا

فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون نا

كسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في

اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الما

ضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الما

ضي المتحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وحكمه كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه

عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا

مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرا

يت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا ا

ستشهاد لانه لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد الترم

ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لا
نها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعد
ها فقوله بناء على ما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيو
ن فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصو
فة بيود والفعل المتعلق برب محذوف فاي رب شيء يود الذين كفروا فخفي وثبت فلا يخفى ما
فيه من التعسف وبين النظم ورب ههنا للتقليل الذي بمعنى انه تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت
منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل
الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة
لو كانوا مسلمين عليه ان لو للتمني حكاية لودادتهم حيث جيء بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول
حلف زيد بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو لو وقع بعد فعل
يفهم منه التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قو
له لتنزيل يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم منقادين لمن يملك
المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لـ
تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والار
ض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذكر لدلالة المضارع على الحال الحاضر الذي من
شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك

الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون د
خولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يخبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول العدا اصابني حوادث لو ينبغي لي الكذب لما بقي مني اثر و
لم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثو
بة من عند الله خير للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه فظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا
فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهوم من تعريفه كقولك
زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذو
ف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة
كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع او لا يمتنع لم يرد في كلا
م العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله ويكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك و
كذا فيما اذا اضعف على ان يكون المعنى ان شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ
والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول انه
لا اصل في المبتدأ والمسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم
الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع

الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلانه وجب كونه معلوما
لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على شيء انما يستدعي
العلم به بوجه ما ولان فوت الافادة في الاخبار بالمعرفة غلط لما يجيء في تعريف المسند ولان ما ذ
كره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل
الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به ثم بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد
غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلا
ح ومن ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم و
الحال يقيده والوصف يجيء بكلم الذي فيه الشيوع فيخصصه هذا وهم لان ان اراد الشيوع باعتبار الدلا
لة على الكثرة والشمول فلا نسلم ان النكرة في الاثبات ليست كذلك فيجيء ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم
مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا
شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة ا
نفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى انه صح قولنا ضرب زيد ضربا شديدا بالوصف
واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى تحقيق عند
تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر آخر مثله

مثلا اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق
التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد هو المنطلق ونحو زيد اخو عمرو
الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري مما ورد
في المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس
هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا
زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فيتوهم انه واحد القصر من لم سمعه ولا عرفه زيد وهذا مفيد من غير تا
ويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله
وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان
ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر
لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق
حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا المقسم كلام يجيء من حيث القصر وتما
ورد على تعريف العهد قول ابي نواس فان يكونوا براء من جنايته فانني من نصر الجاني هو الجاني اي
هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضا
فة الجناية الى كل منهما يجب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون اللام فيه للجنس الكامل في الجناية المربي على كل جا
ن وهم يريدان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التشبيه ولذا كررنه بعض الكتاب تعريف المسند ان
كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه و

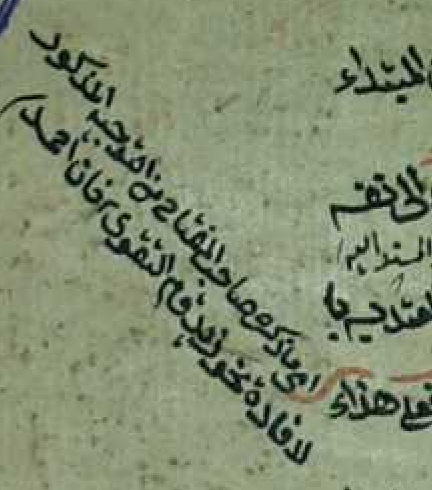
بمعنى انه يشعر بلفظ الايضاح لكن قد يؤتى باسم معلوم عند احد منهما باي ذكر ويزيد عليه انه يجب معلوميته للطرفين سوا
كان بالاضافة او بغيرها او بوجوه ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلا
م زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة الا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعر
فة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من
غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر ا
لى اصل الوضع وما في الايضاح الى ما هو الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلو
ما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف المخاطب اصلا وعكسه اي
ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صـ
فات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا صفتين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطا[illegible] بحيث
يمكن ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به و
هو كالمطلوب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا
بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرف على ا
لتعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا اسودا غابها الرما
ح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في باب الغلط بخوض بحر تفهم ماؤه ان الصواب ماؤه تفهم لان ا
لسامع يعرف انه ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف ز
يد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق

المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد ا
لمنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان ا
نسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب يحمل تعريفه على ما ذكرنا سائر طرق
التعريف والثاني اي اعتبار الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا
لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو ا
لشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتدا
د بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا
تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام اذا حمل لكونها
في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس فاصرحكم لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حمل على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا و
جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في
الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الا
نسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم
من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس فقط فلا يصدق فرد
منه على غيره ولامتناع تحقق الفرد بدون الجنس تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا كرم الا التقوى والامير الشجاع اي لا

الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير موقر اصلا نحو التوكل على الله التفويض الى الله والكرم
في العرب والائمة في قريش لان الجنس قد يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن
يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان
يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وعند هذا يظهر ان تعريف
الجنس في المحدود يفيد قصر المحدود على الاتصاف بكونه للمعلوم وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير
وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في
الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك
في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب
الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقد قصر هبة المائة من الابل حال كونها
مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس
هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا
الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب
معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما لك به حبيبا كما في انت الشجاع ولا الى ان احدا لا
يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبين في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى انه لم يصب احدا ظلم مثل
الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني
فهو مثل زيد المنطلق الذي كان منه الانطلاق المعهود لا انه ههنا نوع خاص من الجنس لان المعنى ان المحبة مني بجملتها
بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محبتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت

٢٧ ح الذي من شانه ان يسعى في حاجتك صح
قلت زيد المنطلق في حاجتك غرض فيه معنى المحبة ح مثل في انت الحبيب وقوله وقد يفيد اشارة
بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على
قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه لم يرد حسن بكائه حسن على البكاء لا يتجاوز الى بكاء
آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء
على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت
لبكائه الحسن ويخرجه من حكم بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا
سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون القصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا
انه لا يتجاوزه الى نوع آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ثابت لا ينكر ولا يتخوف فيه ومثله قوله
جاء وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان بنت المخزومي بنتها لم يحفظها
من الامر فيها معروف غايبا كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا يشافي الفرد يكون اعتبار تعريف
الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى ا
الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل
فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر
فرد وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المقابل معهودا كما هو اصل
وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدأ
مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومبنيا للمعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه

مسندا ومثبتا للمعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة قوله قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد
يكون زيد مبتدا والمنطلق خبره وردّ هذا القول بان المعنى المتحصل الذي هو الصفة صاحب الكم فالصفة قد
جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والكم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يستولى الوهم في الاحتياج
تاويل زيد بصاحب هذا الكم مما الاحتياج اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من
مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما
المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى و
اما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويل
بلم يعني كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة
الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون
ثابتا للمبتدا والانشائي ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي يسند
الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو
في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا يرى ان الامر
في نحو ابن زيد واين انت هذا ونحو الفعال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ولما
ثبت المبتدا وكذا قولهم بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كان الاسد وكم في الرجل
يدل على احد القولين ولا يخفى ان تقديره اهو سبب جميع ذلك نحو فللتقوى او لكونه مسببا كما مر فان ا
فلاده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون حالا ما هو في سبب
موصوف لا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سببي في ذكر اي متعلق به مرتبط لان السببي في الاصل هو الحبل



الحبل وكل ما يتصل به الى شيء فهو سبب له وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا
لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه
سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا
يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الا
شارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة وتقدمة
منه للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك
بالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في
التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه فان قلت هب انه لم يقصد الجملة الا
فعلية خبر عن ضمير ان اشتراطه فرده وكونه لتحقق منتفيا للتقوى كما مر لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص
مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيها جملة قطعا قلت هو داخل
في التقوى ضرورة تكرر الاسناد فيها ان التقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل
التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان علم ليفيد التقديم
والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارها يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص لكون لا وقد ذكر في بحث انما
ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط
بدون التقوى لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم اصل الفعل فان لا حاجة الى التاكيد و

الثبات ثم التجدد صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو
انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسمية او فعلية او شرطية او ظرفية لاختلاف
والفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل
على اي تقدير هو بالنسبة فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك والذي جاءني فله درهم فعند التردد يحمل عليه اصلا وقيل المقدر اسم الفاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والصالح للمفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد
في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة و
المصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل حتى يكون المقدر فعلا
لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول لان المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه في التقدير
يجعل جملة لا مفردا وتوجيه العبارة لما مر اصلا مع ان فيها فتأخر لا ينبغي ان تحمل على ظاهرها افادت ان
الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الارجح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي
ان يقول لان الظرف مقدر بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه اي المسند
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد ان زيدا مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قيل المسند هو الظرف اعني فيها
والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور
على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها او
ان تعتبر النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه

الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا
قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي وديني مقصو
ر على الاتصاف بلي لا يتجاوزه الى الاتصاف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض و
نظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في نحو قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي معناه حسابهم مقصو
ر على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وكيف يكون قصرا حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصو
را على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا مبني على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى
غيركم وديني لا يتجاوزني الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما
ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام زيد دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام
من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في
سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب وبناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب
الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر حينئذ يجب ان يكون حقيقيا بل اضافيا ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سا
ئر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند
خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأ
مل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي كقول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا

منها كبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني عن المبتدا لتوهم انه نعت لا
خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل لتصحيح الابتداء بتقديم الحكم
عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل وشرط ان يكون
الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لئلا الالتباس باحتمال ان يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف
الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها فاما اذا كانت النكرة
مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واما نحو في الدار رجل ان الله يخصص اذ كان سبب
تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على
ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة
فاذا حصل الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفا
ؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في مدح المعتصم
بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشراق بمعنى صار مضيئا وفاعله
هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلثة وبيانها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا
او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله وا
لقمر ومما يتفرع على تقديم المسند تفصيله اي المسند سهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو على ضعف الكر
حسن ما يستحق وقد اهمل بها الفقيه اما الاول فلشهرته وكون الكلام في الخبر دون الانشاء واما
الثاني فلانه لا يعتبر ليت اعتباره فابلا الاعتبارات المذكورة بل هي المتعلق بالتقديم وجميع المذكو

المذكورات تفاصيله على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند
كون المراد بالجملة افادة التجدد نحو عرفت زيد وتركه التقديم لان الكلام يفتر عن ضبط واشكال وتشبيه
على نوع اختلال وذلك انه قال واما ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا
ويقدم ليبنى عليه ما يسند اليه في الدرجة الاولى وتقوى في الدرجة الاولى احترز عن نحو انا عرفت و
انت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير
الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان
خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى و
الى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثا
نيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وهو هذا
الا انا فهو وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كا
ن الى الضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الا
ولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن
ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى
زيد بطريق القصد واستدعاء اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة

Right page

ثانيهما او وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد تبعة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فلان كلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في نحوي الحكم محمود على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه التعدد بالاسانيد الثلثة لانه قد صرح في ذكر الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض ذم جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانهما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو انه قد ورد فان الفعل حينئذ يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء فلا يصح قوله لاحترازه عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمقصود اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض من اجتا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد التقوي دون التجدد والحدوث ثم ادعى تصدي لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما طويلا مجدوي وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل

Left page

الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقولهم صرح في المبتدا اي نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرح في ذكر الضمير الى المبتدا او ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل فح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه اشارة لتحقق ثلث اسانيد واما ثانيا ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشير قوله ثم الا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى على ان لا يكون بواسطة شيء الى آخره ثم تقدم شيء من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقام ولم يره ولا طبق حاله ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا قبيح ما كان عند المناظرة وشقيا عما جرى عليه وانا اقول فيه في كلام الشيخ انه نظرا من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان نحو انت جد فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يجوز ذكره اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى في كلام ظ في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا ولو كان كما زعم الثالث حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدا الى نفسه

على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ لو جيد لدنا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يدل على غير اسناد الخبر

لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غيرهما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ

فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل

به فعل الرابع لذا ان اريد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد وا

حد وهو نسبة المعرفة الى المتكلم بالثبوت وان اريد به الوصف الذي هو جعل الهيئة احد اللفظين

مسندا اليه والاخر مسندا فقد تم ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء ا

صطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر و

لو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان اريد بالاسنا

د بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل مجرد

اسناد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اريد غيره فلا وجه للا

قتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير ا

لثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به ا

حد ولم يلتجئ اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الا

ولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير وفي بما

هو المقصد فما ذلك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد

للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية وا

حد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدر

جة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى

شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثا

نية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد

فقام انه قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا في تقدم الاعتبار الاول على الثا

ني وكلامه في بحث التقوى لا ينافي الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ

لانه الذي يبتدع فيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو لا يرد بقولهم صرف المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثا

ني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا انما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر

بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى انه يكون

الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار فاذا تم انه كان متضمنا للضميره

صرف ذكر الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد ان صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير الى المبتدا

اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذكر الضمير اليه ثانيا هو الا

عتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول ومنه وضح لم

يلزم كلامه التناقض ولا ينقض الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو

ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة ويقدم

ذكر الفعل المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد هنا اسناد آخر كما في

زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد

فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الا

احوال متعلقات الفعل

ولي ولا حاجة بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني من اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ
فانه في الدرجة الثانية ولا ينزل في افادة التجدد بتقديم الفعل المبني على هذا المسند اليه بل يجوز ا
ن يتقدم عليه كما في قام يوم زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصور
تين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله
البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره لانه من ان يفيد التجدد دائما
مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذ
كر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا ا
تقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما اي من المفاعيل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككونه
الفعل فعلا فانه يختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية وا
ما ما يقال ان هذه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضا
ف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغا
ير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي في عدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الكتاب
الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع خصوص ومزيد دقة فوضع
هذا الباب ليراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم
مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل

حذف المفعول

من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل بكل
منهما لكنه يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا مختص به وان كان سائر المفاعيل بل
جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع
فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول
لغوا عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود ا
لفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من
غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان ا
لمقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفا
عل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيا
ن جنس ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء حال كونه معطيا ويكون السامع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي م
ن غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا

الشجو الهم والغيظ الغضب

بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذ
ين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عمومه في افراده ولا خصوصه
ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لم يوجد ومع هذا
لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه
اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في
بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الا
ستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على
الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اذا كان اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من
غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد
المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل
دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة و
قصد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشموله احترا
زا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفا
عله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع

١٠٥

وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض و
المقصود عدم كونه مفادا من الكلام وان المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق
واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق
من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا
فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا اقوى قرينة ما صنعا موردة لان ما ذكره
من الحصر مما لم يشهد به عقل ولا نقل ثم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون موجدا
للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يشعر هذه العبارة به اصلا ما ذكره للعصر وتحقيقه ما ذكرناه فليحا
فظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عد
اه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة على
استحقاق الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطفا على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منز
لة اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن
الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق ا
لرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخبا
ره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا
يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية

ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه
من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو جود وذو كرم حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والاى و
ان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته او نفيه له على و
نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا با
ن قصد اثباته او نفيه عنه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلق الفعل بالمفعول لم
يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصد كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاءها
من غير تعيين المفعول وفلان يعطي من غير اعتبار التعلق مع قصد انه يفعل كل اعطاء فالفرق بين تعميم افرا
د الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد
ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام مع وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية
والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشية بالمفعول
غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك
شيئا قد علق المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو
قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة ا
لصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس
السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت
تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت

وذهب اليه صاحب الضرام

١٠٦

لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية
ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فوقع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد
بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل
اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني
ليسيل عنها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم
غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلنا لو
شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في
هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل لغرض آخر كالتقرير يحتمل ان يريد اني في ضعف ونحول بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء ا
لتفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل
لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد
هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر
فيحسن ترتيب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام نحو كما امرتهم فقيل اي امرتهم با
لفسق قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على
قوله اما للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني
من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا

فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك نحو قوله
تع كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية محل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اى شد
تها وصولتها اخرتها اى قطعت اللحم الى العظم فحذف المفعول يعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما
بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان فى بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليندفع من السا
مع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى فى اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذ
كر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه
عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحترى قد
طلبنا فلم نجد لك فى السودد والمجد والمكارم مثلا اى طلبنا لك مثلا فحذف المفعول به اللفظ اذ لو ذكره لكان
المناسب فى قوله فلم نجد الايقاع على ضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله ولم امدح
لارضيه بشعرى لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى
ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون
السبب فى حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب معه
لان طلب المثل صريحا يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف
بيان بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد بقرينة ان
المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصا
ر حينئذ وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم

كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن شاء
ويهدى الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا
من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن الناس الذوقية يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول تعميم للمفعول
فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطى
محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم المفعول فمما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول
به قوله واياك نستعين اى على كل امور نستعين فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام و
ههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول
بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او
حذف والا فلا دلالة على التعميم فلا ذكر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام و
الحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع فى بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال من ان المعنى
عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص
بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه قوله تع رب ارنى انظر اليك اى ذاتك وقد عرض هذا البحث
على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو قولهم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الحكم وظاهر اللفظ يوهم
الاستغراق الحقيقى وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فظاهر انه لا يتوهم الا ما يجوزه و
لا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذى لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصا
ر لامكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تفيد التعميم بالذى لا يوهم خلا

في المفصّل مما لا دلالة للفظ الكناية عليه وثانيها ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد
من عموم المقدّر ولو سلّم فترك التعرّض لماله مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذ
كذا اعني التعميم غير مناسب وثالثها ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد التعميم و
الاستغراق وتحقيقه ان الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يفيد المقصود على ما ذكرناه فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سمّوا الله او سمّوا الرحمن ايّا ما تسمّوا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى ا
لنداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمّى الله غير مسمّى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كا
ن عينه ومثل هذا العطف وان صحّ بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث ا
لكتيبة في المزدحم لكنه لا يصحّ باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وا
يضا لا يصح قوله ايّا ما تدعوا لان ايّا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين
وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصا
حب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
ومنهما الذود واما ان المسقيّ والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدّر يذودان
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من
جهة ان مذودهما غنم ومسقيّهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع
بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودا
ن غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم

لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما و
سقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم
بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام ا
لشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذو
ف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول
عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او
التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر بأسا شد
يدا اي لينذر الذين كفروا والحذف للتعين ولان الغرض ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل و
نحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاده وقوع عرفانك على ا
نسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول
لتأكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول لرد الخطأ لا
فادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فا
ن اعتبار رد الخطأ فيه تكلف لا يخفى على متأمله ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة

في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا ابطال اما زيدا ضربت ولا غيره ولا اما زيدا ضربت ولكن ا

كونه اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الفعل الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص

فكذلك لا تقول ضربت في نفسه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال اما زيدا ضربت ولا

غيره كما ذكر فيما اذا قلت هذا ولا تنوي وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصا

ص بل لغرض اخر ذكره اما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في

الاكرام وانما الخطاء في المفعول فحين اعتقدته زيدا فرددته الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما

نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته و

الا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذو

ف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة

على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد

للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى

قول صاحب الكشاف في قوله تعالى اياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصا

ص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون

فيتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض

فيه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون ثم

فيبعد على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان

ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها في غيرها ثم حذف منه الشرط وعوض

وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدو

ن جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء ا

لثانية فالظاهر انها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة

فان لم تخلصوا لي الاخرة والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع

في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما

نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد

فقائم اصله مهما يكن من شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام و

هو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها فيحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد و الا

فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التحقيق واقامة اللازم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام

اللازم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من انه لا بد ما

التزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع

الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات

مما يقصد لزومه لما بعد الفاء ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان كان ممتنعا في غير هذا الموضع لا

ن التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر من هذا التحقيق ان مثل هذا

التقديم ليس للتخصيص لظهور ان الغرض اثبات انا هديناه ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشترا

ك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه

اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل عما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته

وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي و
مثل قولك زيدا عرفت قوله كزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر
المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم
للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا بحركة الفكر لا لازم للوضع غالبا بخلاف الشراح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد
لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال ان عليكم لحافظين وقال الى ربها
ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحصى
فهذا اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد
واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري و
اشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي
لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا وا
سطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا يسقط ما ذكره
ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول
ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد
التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم ببيانه

بيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير
العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة
على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع لان من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا
كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
م واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر و
يقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الا
عطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعول به
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول
والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ
القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح
وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله ويقدم
بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضي
للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة

لبني الكلام والمفعول فضلة يستغني عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من
معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للاعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم
المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له
ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان اولان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الا
همية هنا قسيمة للاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم ا
لمسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف هنا بالاهمية الاهمية العارضة بحسب
عناية المتكلم والسامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول
لان المقصد الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا نه
يقدر عليه انه يقتل رجلا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لا
ن في التاخير اخلالا بالبيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن
قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة
اوصاف والثاني في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لكونه اعرف في الاوصاف واما الثاني فيجب تقديمه على الثالث
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقد
يم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا
ي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم ا

كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الخير ذكر
وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى
لمن قال ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا
جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى
بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان
ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها مسلم خير ام كلها كذلك فبهذا العارض صار المجرور
نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه ليس فيه ذلك العارض
وكما اذا عرفت في التاخير ما فيه مثل الاخلال بالمقصد في قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر
لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال با
لفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بتقديمه واعترض المصنف عليه
بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا با
عتبار تعلقه بشركاء اذ لا نكير في ان يكون جعل متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تعلق
ه لله وبالجن وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر
اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان انكر تعلق جعلوا
بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه على الانكر تعلقه بهما لكن العناية بالله تم وايراده في الذكر اهم لكونه

نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال
بالمقصود او رعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض
وجب انه قدم ان يكون نصب العين وثالثها ان يعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا لكن
جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا الذين
فيا الكفرة ونعمناهم في الحيوة الدنيا دنت من قوم نوح عليه السلام الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وبهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق
واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على الخبر من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوا
به ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد و
ضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكن عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض
المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع لاجله تقديم على العامل فالمقصود هنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جا
التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب
الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان
لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل
اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجا
وزه الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي و

مبحث القصر

وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر را
جع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر والى تخصيص الوصف بموصو
ف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآ
خر ما يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير
من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد ان زيدا او بكرا او خالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم قد اورد الا
مثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلام لا يخرج عن امثلة
هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير ولا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا وا
ذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر وقلت
النفي بحكم العقل الى ثبوته لمدعي له عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو
شاعران فيها وان النفي بتوجه لذلك فهي قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان
يشاركه غيره لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصو
ف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت ا
لنحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في
قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها

على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما يدل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا
لنا العالم كريم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ما يقابل المعنى والاول
وذلك لان اطلاق المعنوية عليه اكثر وايضا اعتبار المعنى الثاني يحوج الى الزيادة تكلفوا لشمول جميع الامثلة
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا
فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا لك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر المو
صوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد
لتعذر الاحاطة بصفات الشيء امام متصور او لوجود صفات تتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصرها على
صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو
من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه
لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بانه غير ثنه ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد
ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما يشير اليه وقد يقصد به
اي بالثاني في المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا
زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصد فالقصر الحقيقي نوعان احد
هما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم
الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة

بصفة مكان اخرى صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر
دون آخر او مكانه وقولنا في التنويع فلا ينافي التقييد بقولنا دون اخرى معناه متجاوزا لصفة اخرى فان
المخاطب يعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل
ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قولنا دون اخرى ودون آخر ان اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن
اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير
ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قولنا مكان اخرى ومكان آخر
فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر
يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الباقي قلت هذا
الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خصص بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر
الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع
غير صفة واحدة ولا يتردد في اتصافه بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فكل من نوعي

الكلام ومع استعمال لفظة او وفيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله من يعتقد العكس وفي الايضاح فيرجح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة المذكورة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف او اتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب حتى يعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة

الاخرى حتى يثبت المتكلم الصفة مكانها الاخرى لانا اذا قلنا ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود فقد خصصناه بالقيام متجاوزا عن القعود ولم نخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى نوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصته زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقدها الا باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان نفيها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهي صادقة على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا مكان اخرى بل تخصيصا بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون الآخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود

تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا لا مدفع له في تكونه دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين

ولا يلزم ان يكون المخاطب حينئذ معتقد الشركة البتة بل هو من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في

هذا المقام ان يقال انه في كلامه حذف واضمار او تقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبا

لثاني من يعتقد العكس وتساويا عنده وبعض القصر الذي يكون المخاطب به من تساوى عنده سواء كان دون

اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات

ولعله بهفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين

ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لكونه

فيجي الامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة

قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان ا

راد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم

مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان ا

ثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم

لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي

اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من

جهة اخرى مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شا

عر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح و

لقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط وانما عليه ان يبين ان هذا الشرط حسن في قصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل بانه اللفظ

لفظ الايضاح ولو فهم فلا بد عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شا

عرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الشرط

لا يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم

ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم

يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وانما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فيتجه

على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد

كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح

مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور هنا اربعة

وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما ا

شبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يحمل

الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما هنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع ا

لتعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يتعلقان بغير المسند اليه والمسند كالمفعول وغيره لذ

كورة هنا وكانه في قوله القصر منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في

قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان

يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر

هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن ففي كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا

للقصر ولم يذكره هنا وقد اشار الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود واني علم من اثباتا

في القلب بناءً على أنّا فيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقد العكس فلم يبق للقصر دلالة على هذا المعنى بخلاف
مجرد الإثبات فإنه خالٍ عن هذه الدلالة أو ما زيد قائمًا بل قاعد في قصرها أي قصر الصفة على الموصوف زيد
شاعر لا عمرو أو ما عمرو شاعرًا بل زيد ويصح أن يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان
عمل ما بتقدم الخبر وقد أجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح أنه يمتنع تقديم الخبر
على الاسم إذا عمل فكأنه أراد أنه لم يعمل إما لأن أصل العمل وإما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه
صحة واعلم أنه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الإفراد صالحًا لأن يكون مثالًا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الإفراد
وتحقق التنافي في القلب على زعمه أورد للقلب مثالًا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فإن مثالًا واحدًا يصلح
لهما ولما كان كل مثال منهما يصلح مثالًا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي
والاستثناء كقولك في قصره إفرادًا ما زيد إلا شاعر وقلبًا ما زيد إلا قائم وفي قصرها إفرادًا وقلبًا ما شاعر إلا
زيد والكل يصلح مثالًا للتعيين والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها إنما كقولك في قصره إفرادًا إنما زيد
كاتب وقلبًا إنما زيد قائم وفي قصرها إفرادًا وقلبًا إنما قائم زيد واعلم أن كلام الشيخ في دلائل الإعجاز مشعر بأن
لا وإنما يدلان على قصر القلب دون الإفراد لأنه قال ليس المراد بقولهم إن لا تنفي عن الثاني ما وجب للأول أنها
تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل بل إنها تنفي أن يكون مجيء جائي زيد لا عمرو وإنه لم يكن من عمرو مجيء مثل
ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو فهذا الكلام مع من غلط فزعم أن
الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد أنهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في إنما فإذا قلت إنما جاءني زيد لم تكن تنفي أن يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي أثبته لزيد عن عمرو فهذا الكلام مع من زعم أن الجائي عمرو لا مع من زعم أن زيدًا
وعمرًا جائيان فإن زعمت أن المعنى إنما جاءني من بين القوم زيد وحده فذلك أنه تكلف والكلام هو الأول ... الا

الاعتبار إذا أطلق ولم يقيد بالنحو وحده لأنه السابق إلى الفهم أنه كلام وإنما كان مفيدًا للقصر لتضمنه معنى
ما وإلا وفي هذا الكلام إشارة إلى أن ما في إنما ليس هي النافية على ما توهمه بعض الأصوليين حيث استدلوا
على إفادته القصر بأن إن للإثبات وما للنفي ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه بل يجب أن يكون
لإثبات ما بعده ونفي ما سواه أو على العكس والثاني باطل بالإجماع فتعين الأول وهو معنى القصر وذلك لأن إنّ
لا تدخل إلا على الكلام وما النافية لا تنفي إلا ما دخلت عليه بإجماع النحاة وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى
كأنهما لفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى ما وإلا بثلاثة أوجه أشار إلى الأول بقوله
المفسرين في إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة وهو أي هذا المعنى هو المطابق لقراءة
الرفع أي رفع الميتة وتقرير هذا أن القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيًا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم
مبنيًا للفاعل أيضًا وقرئ برفعها وحرم مبنيًا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيًا للفا
عل ما في إنما كافة قطعًا إذ لو كانت موصولة لبقي إن بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى أصلًا فا
ذا قرئ قراءة النصب إنما حرم عليكم الميتة تبين أن إنما متضمن معنى ما وإلا فقد اقتضت هذه القراءة قراءة الرفع لأن
ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر أي تقديره إن الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف
المسند أن نحو المنطلق زيد أو زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فإن قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة
مثلها في قراءة النصب قلت أما على قراءة حرم مبنيًا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمختصر ههنا فظاهر أنه ليس بكاف
لأن حرم مسند إلى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة إلا على تأويل إنما حرم الله شيئًا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو أن يجعل ما موصولة والعائد محذوفًا والميتة خبر إن والتقدير إن الذي حرمه الله عليكم الميتة

لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حُرِّم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون كافة وان تكون موصولة ونقل ابو
علي عن الزجاج انه اختار ان تكون كافة وحُرِّم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم انّ والميتة خبرها او
لا ينبغي ان يحمله على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله وقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم
المذكور بعدها في كل من القصرين مخصوص بمظنون المخاطب لا نفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد لاثبات الجزء
الاخير مما بعده الموصوف او لاثباته على الصفة معه اي مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو
انه لا يصح الا وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصيح وصرح باسم
الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق
انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد في الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم
يحمه ليم وعنف من حماه وحرمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل
الضمير وأخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لهو لا عن غيرهم ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه يصح ان
يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي
يدافع انا لانه قد زاد انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والدفع عنه فليس
بمستحسن ان يقال انا الذائد والذي ادافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في
المقصد فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب ولو سلم لا ...

لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا لا يكون غائبا و
لو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه انما معنى ما والا با
نقل الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في
تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك
لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد وضمنا في قولك
لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة
الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا
فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا تميمي انا وكان الاحسن
ان يذكر مثالين لانه هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد الا لمن
يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير و
تعيينا لمن اعتقد انفراد احدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد
اشتراكها في ان المخاطب يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب

ايضا كونه لا صحيحا او لحطا بجوز كل واحد منهما على الت وتختلف من وجوه فذلك الرابع اى التقديم يا بين
نحو ما اى بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق فى السليم فى مفهوم الكلام الذى فيه التقديم فهم منه القصر وان لم
يعرف انه فى اصطلاح البلغاء لذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفى والاستثناء
وانما معانى تفيد القصر والاصل اى الوجه الثانى من وجوه الاختلاف ان الاصل فى الاول اى فى طريق العطف النص
على المثبت والمنفى كما مر من الامثلة فانه فى لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفى وفى بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول
فيهما اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف والعروض
اما فى الثانى فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور فى كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هى لا التى لنفى الجنس وغير نحو لا غير
مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل فى المفتاح وهذا المقام يجوز ليس غير وليس الا واعترض عليه بان
هذا ليس طريق العطف بل طريق النفى والاستثناء لان الغير زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا
زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفى فى العطف قد يكون بان يحذف المنفى ويقام مقامه لفظ اخر شاملا له و
لغيره والعطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدى معناهما مثل
ليس غير وليس الا فرح لا يبقى العطف فليتامل وفى الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفى نحو ما زيد الا قائم
وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفى اعنى القعود والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى
يعنى بلا العاطفة لا يجامع الثانى اذ لا يدل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما هو على طريق العطف كلام
المفتاح لان الكلام مخصص بلا دون بل لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم

118

وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك فى تركيب المصنفين لا فى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفى بلا العاطفة على ما صرح به فى المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغير
ها من ادوات النفى لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تفيد بها النفى فى شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع او نحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفى قبلها
بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو يكون نفيا لما هو
منفى قبلها بغير النفى وهذا قدح فى وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكان يجوز ذكر منفيها منفيا قبلها بلا
العاطفة الاخرى قلت لم يرد بغيرها من كلمات النفى على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بحوى
الكلام وعلم السامع او المتكلم او نحو ذلك من الافعال الدالة على النفى مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك عما لا يعد من كلمات
النفى فانه لا امتناع فى ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بكونه من كلمات النفى واما ما ذكرت من الكلام فهو مع تنبيه
بانا مل فى قولنا دابر رجل كريم ان لا يوذى غيره فان المفهوم منه انه لا يوذى غيره سواء كان ذلك الغير كريما او
غير كريم لان التخصيص بذلك التخصيص فقوله بغيرها اى بغير لا العاطفة التى نفى بها ذلك المنفى ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها
اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها او يقصد فذاخذ بهذا الوجه مذهبا وقد علمت انه احتراز
عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثانى تاكيدا ونحو جاءنى الرجال لا النساء
لا هند لا زينب ولا بغيرها على ان يكون بدلا وقد يجامع النفى بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم فيقال انما انا
تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو والتمثيل يجوز زيدا ضربت لا عمرا الاحسن لان النفى فيهما اى فى الاخيرين غير مصرح به
بخلاف النفى والاستثناء فانه وان لم يكن النفى فيه مصرحا به لكن النفى مصرح به بوجود كلمة النفى واذا لم يكن الاخيرا

بانه صريح في النفي فلابد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك النفي الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها بحيث

ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول

ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي والاحد بهذا المعنى لا يقع الا

فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما

معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو منفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا

عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو

من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منع فيها بالنفي الضمني كما في انما

فانه لا يصح اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم

جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت اليوم الجمعة لا ساير الايام لان النفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات

النفي اللهم الا ان يقال ان التخريج بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم الصريح به ولم يرد زيد الا

القيام وما ذكرت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما

ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذكره عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون

فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما

يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص

كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر

هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا حسنا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه تقديم

تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وبنا اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر

وقبيح لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجئ الا عمرو وملكها

الا زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني

ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف اي اصل النفي و

الاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم

المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان

يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما

بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا

يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طر

يق انما ان يسلك مع مخاطب في كلام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين فيخرج الكلام على

خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى خلاف الاصل في الثاني وترك كما يقول لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا

اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبا

ر مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول مقصور

على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير

جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكار

هم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة

حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني

في حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين

قلت نحو تنزيل المخاطب منزلة المنكر في هذا المثال سؤال
المتكلم سعى المخاطب وفي مثل السابق عن المخاطب
فقط بسبب سبب سبب سبب سبب

فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا
منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان ا
لكفار القائلين بهذا القول اعني انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار
منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم و
عكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا
مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على ا
لبشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى الجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو
الزلة لا من العثور وهو الاطلاع وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة
فكانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا با
لرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما
هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع
ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول هو الحق وجواب الثاني فليفهم وعلى تنزيل المعلوم منزلة
المجهول فقد قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر فقد قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فا

فانظر اليه انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذ
بين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا
المخاطبين وثباتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكو
نوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند الامتحان فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكو
نك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك و
يقربه وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون
هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه خاطب مشفق على اخيه فكانه اخطاء في زعمه انه ليس باخيه لكنه غير مصرح بذكره وقد
ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له
ثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعاء انه كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت و
تعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على
ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به محققة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو
قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان
دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كما
شترك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على
العكس نحو ما زيد قاعدا بل قائم ويعقل الحكمان معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف

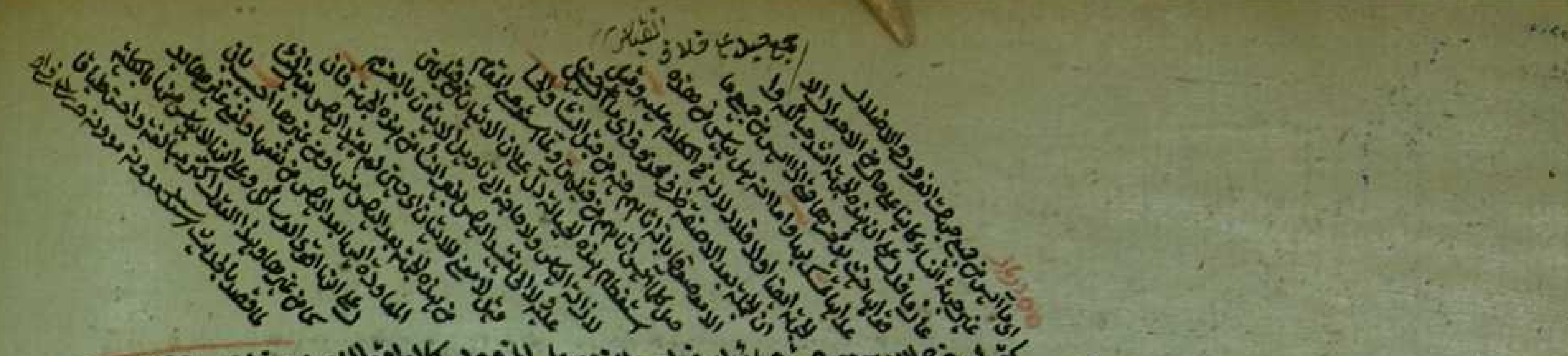
واحق مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كا
لبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى
ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا
نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار
وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا
زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت
زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد و
كذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا
للتاديب وما طاب الا زيد نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفا
عل على المفعول وعلى هذا فقس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي حال تقديم
المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الا
داة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقد
ير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد و
منه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب ومحوه كان لم يمت حي سوا

قوله اذا استقريت اي مواقعها انما وجدت انما اقوى واوفق ...
من اوقات رايتها وقت لا يراد بالكلام معناه لكن ...

ك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قال ذكرا لاستلزامه قصر الصفة
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على
زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تأخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا
ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضر
ب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل
فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس القصر فان ضابطه ان المقصور عليه هو الذي يلي اداة الاستثناء سواء
كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض
النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا
احدا الا عمرا زيد وفيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة
واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا
يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في
النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير
العامل في المستثنى نحو ما ابكى الا انت يبقى الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول الميت والعامل في الموت

بنو والطلب بيان ذلك في كتبهم وقالوا الظرف في قوله تع وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب
بعض اراذلنا بادي الرأي وكذا باب الاسير في البيت الاول اي لا اشتري باب الاسير والنوائح في البيت الثاني
مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفصل الاول نيف بالفاعل واعتبار المضمر لا يخرج عن تعسف ثم يصح هذا فيما ا
ذا لزم المرفوع والمنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب
الا من زيد فقيل من ضرب فقيل ضرب عمرا اي ضرب عمرا وقال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان السؤال بمن عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيدا لم يكن الجواب تاما بل يجب الجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد
فيلزم القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتوهموا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس
فيه ادات القصر فلم يلزم القصر في المفعول نعم يمكن امتناعا انا نلتزم اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا و
نمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السببي في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر وا
لفاعل والمفعول وغيرها كان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فقد فرغ الفعل الذي قبل الا
عن العمل فيه وشغل بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتنا
ول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح وذلك قرانا في علم النحو مستثنى
ثم التقدير كان في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى الا مساكنهم في قراءة الحسن فاصبحوا لا
ترى الا مساكنهم بوقوع الفعل على المساكن وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والا
صل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا نظر الى العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى
منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال انث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ وان الصيحة في حكم فاعل الفعل

الفعل كما في الكشاف وهل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر والا لكنه يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل في الحقيقة هو ذلك ا
لمقدر العام وهو ليس بمذكور وقع في الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فائتني فان اسم كان ضمير عائد الى الحين
عليه وكقوله تع ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذ
ف الفاعل فعلى مذهبه تكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا المقام الابدال
ثم يجب النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما يتبع اللفظ والنظر في العامل ا
لى المستثنى فتنصيب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد الا زيد وفي نحو ما كسوته الا
جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما
صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس والتحقيق تقدير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه جنسا يصح
اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة ثيابا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل
لا اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى
هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة فيفاد وما
عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد ا
لا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا
ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما اتى الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وقد
يكون لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء ويحتمل ان يكون هذا الحال مما لا يتقدر في مضمونه بمضمون
عاملة الا على تاويل العموم والتقدير اي ما اتى الشيطان من بني آدم من جهة من الجهات الا على اتيانهم من قبل النساء



كقولهم خرج الامير معهم صقر صائدا به غدا حمل القدوم عليه الجزم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه

تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز

تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء

على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن

لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا

ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقد

يم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد

لا ابو الطيب اساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان ا

لكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصو

ف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا

وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العا

طفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها

الباب السادس الانشاء

من كلمات النفي الباب السادس الانشاء وقد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه و

قد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم

الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ المو

ضوع له كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم

ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصد يجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر وا

والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب وكم ا

لخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من

الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار ا

ن هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل واظهر

ض ان جميع صيغ انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها

بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانها

ان يشترط كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كا

ن المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء

منها التمني

فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكا

ن المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب

يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما

هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع

حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه وا

لنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ

لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكان الغرض

بلو غير الواقع وانما كذلك تطلب ليت وقوع ما لا اطماعية في وقوعه وقيل انها اي لو التي للتمني بعد قبل فيه معنى التمني

نحو ودّ ولو تذهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
مال فاحج اي اودّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم وا
لتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كأنها ماخوذة من هل و
لو اللتين للتمني مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن ا
لشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزا
مه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس ا
فادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولولا
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا الاخير من ضرب من التوبيخ واللوم على
ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعول
ثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا
لتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا يشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي و
كذا قوله ليتولد اي هذا محصول كلام صاحب المفتاح فاذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا منه
معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على
مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني ومعنى ما يناسب التنديم وما يستعمل السؤال والتحضيض وانما
ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير ا
عتبار التركيب فان النقل في الحروف مما اباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع

المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه لبعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع
في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق في ارتقاب المكروه
نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام
هو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها
فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي و
كم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بالتصديق وبعضها لا يختص
بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدم المصنف فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادرا
ك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فان
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب ونطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب
تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا ولكن تطلب تعيينه وفي طلب تصور المسند ا
في الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم بالكينونة في الخابية او الزق وتطلب تعيين ذلك فا
لمسؤول في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ونطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا

عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يبتني على حصول التصديق بنفس الفعل غاية انه
محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه
لعل بهذا اعترض على فتح هل زيد قام بان هل يغني فلا بانه مختص بطلب التصديق كما يجيء والسؤال عنه بهل
الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بحصول ا
لفعل عنه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت
احدهما فكل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن ونحو
ذلك اذا قلت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف الرجح عن تحقيق والفاعل نحو انت ضربت زيدا اذا كان ا
لشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول نحو ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول
من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا
ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارأيت
اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو
في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى
هذه الدار ومن اتاك اليوم ونحو ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما مثل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال
ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين
نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولا

والاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها ام
متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا يكون الا لطلب التصديق فيتنافيان اذ لا يقع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو
وقيل هل زيدا قام فانه يقبح ولا يمتنع لما يجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصو
ر مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذ
كورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور هو حاصل وقبح
هذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول ا
لحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره المذكور اي هل ضربت زيدا ضربته لكن يقبح
لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام من غير تخصيص وفيه نظر لانه لا
جرم لتقبيحه بسبب ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الترجيح على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد
اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصد
يق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انه يمتنع وجود الفعل في ا
لكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره المذكور فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من
ايلائها الفعل وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل كما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو هل رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من
الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف

ويلزم اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فصحيح لكنه قبيح لانه تشبيه بعيد لا انه شائع حسن وهٰهنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان
يقبح لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على
ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحه اي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها
لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا
ما هو بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قاعد
الا في الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته فلم ترض بافتراق الاسم بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت
عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا
ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع
في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقو
ع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وفائدته ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار
فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في
هذا المثال او حالية كما في قوله اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا

لا يصح وقوعه في هذا الموضع ومستند النظر فسادها قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا
يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الحال يجب مقارنتها لوقوع الفعل وانتفاؤها هٰهنا ممنوع لا
الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار با
لسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم
لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما ذكره في بحث الحال فهم منه
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول الحما
سي دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ونحو ذلك
الغرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يحفظوا امثالها من غير تامل
من ويأخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي ولكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها
لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها
مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا خبر كونه اي بالشيء
الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه
اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع الاستقبالي يكون فعلا واما اقتضاء الاول
اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء والنفي والاثبات انما يتو
جهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث
هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل وتتبدل الصفات ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فا

عن فعل محذوف لان ابرازه ما يتجدد في معرض الثبات ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه
على اصله كما في هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي انتم فهل انتم شاكرون لانها داخلة على
الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من فانتم شاكرون واي كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه
معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما يتجدد وهذا اي ولان هل ادعى للفعل
من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي قصد به الدلالة على الثبات على ابراز ما يتجدد في
معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل
كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة
فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان هما الحركة والوجود والدوام
وغير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلهذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة
رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور
شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه واذا لا يحقق وقوعه
فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا
ما الحركة اي ما حقيقتها بعد ان عرفنا مفهوم هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية بمقتضى الترتيب الطبيعي اذ يطلب اولا شرح الاسم ثم وجودا
للمفهوم ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف

١٢٧

يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي
تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها
مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات
لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع
في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هو حدود بحسب شرح الاسم ثم لما
اثبت وجودها وبرهن عليها صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء
فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد
في وقتين ويطلب بمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذوي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا
من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه وتعينه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او
نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب فهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج
في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك
اي اي جنس من اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي
اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث فقد سبق
المفردون يا رسول الله قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وباي

يطلب بها الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس

وانه يصح ان يجاب بان جبريل انه ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التشخص

وتعينه وكذا ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى فمعناه أبشر ام ملك ام جني فلفظه يطلب به جواب

موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما

يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين قد

ام اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم لا ترك فيه هو مضمون ما اضيف

اليه اي وقد صرح في المفتاح بانه يسأل باي عن الوصف ... عندي ثياب فتقول اي ثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما

يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة او ما

بمعناه واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل

كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم أعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام

مستفهم تقريري ... مميز كم بزيادة من فانه اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة

من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لا غير ... مجرور

بل انه في نظم ولا منثور ... كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل

بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل

في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيامة وانى يستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم

اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجيء انى زيد بمعنى كيف زيد واخرى بمعنى من اين نحو انى

لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان

وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الكلام

لا يكون مع من ظاهرة كما في قوله من ابن عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله انى لك هذا اي من اين

فهذا المقام قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فقط ثم ان هذه الكلمات

الاستفهامية بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات الاستفهامية

وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق وهل قريبة في الاستفهام ولهذا يجوز ان

يقع بعد ام سائر الكلمات الاستفهامية سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي

هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن با

للبن وام هنا منقطعة بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله ام انا خير من هذا الذي

هو مهين وبهذا يضمحل ما قيل في قوله تعالى أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كا

نت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة

بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا استفهام عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب

من انها متصلة والمعنى أكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية

كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي

نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى

نصر الله وسبب الاستبطاء ... ونحوه ... والتعجب نحو مالي لا ارى الهدهد وا

لتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال

التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصد ها

مصحوبين شاهدا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما هو حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وأانت ضربت زيدا في تقريره بالفاعل وازيدا
ضربت في تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تع
حكاية أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام الذي هو كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه
يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد
علموا ذلك بحلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه
يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها اي التي يجيء
للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيره بخلاف البواقي فانه هل يقع التقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار ولا
سيما الاستفهامية للتقرير بل باي بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعل كذا ونحو ذلك والا
نكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فانها يجيء للانكار لكن لا يجري فيه هذا
التفصيل فهذا مثل أفي الله شك وماذا تجري اوقد فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن ابن لك
ونحو ذلك وما اشبه ذلك واما الهمزة فيلي الانكار ما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي
فانه ذكر بانه معاني الفعل فيكون الانكار الفاعل وانه ليس من جنس من الفعل على ما سبق الى الوهم الا احتاج الى التكلف

من الطويل

فنحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه لانكار المفعول وتقدير المفسر بعد الخ

ذلك وكالفاعل في قوله تع أهم يقسمون رحمة ربك فان المراد ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعو
ل في قوله تع أغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تع أتتخذ اصناما
آلهة فان المنكر نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في نحو أراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك
من المتعلقات ونحو أزيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل يجب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع
على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد
التقوي وحمل صاحب المفتاح قوله تع أفانت تسمع الصم من قبيل تقوي حكم الانكار نظرا الى ان
المخاطب وهو النبي لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعله صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه
صلعم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي و
قد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص فقط فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مظهرا ومتعينا
للتخصيص ان كان مضمرا منكرا والتقوي ان كان معرفا وقد اشار اليه اذ تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا يحمل قوله
تع آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوي حكم
الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا
خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم و
منه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو أليس الله بكاف اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا
نفي مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي و
هو ليس الله كاف وهكذا قوله تع ألم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار

وقد يقال انها للتقرير وكلامه احق فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخا
طب من ذلك الحكم وعليه قوله تع انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه
م من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة و
لما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت
ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لابد له
من محل يتعلق به وعليه قوله تع قل الذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم
من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في
النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو
اعصيت ربك فان العصيان واقع فهذا الاستفهام للتقرير بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
فوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي
ان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب
في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها
اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني
لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تع هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقوله اانت عمرو هل يدخر الحرام قوتا ليوم
اذا ادخر الحر للطعام لطاعم وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تع ماذا عليهم اي تبعة لو آمنوا بالله
ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والافضل مصحح فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلو
تك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي ولقد نجينا بني اسرائيل

من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا الكلام والحاصل ان كلمة الا
ستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المص
ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر
في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي ومن
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بقيد الكف عن النهي وبقوله على جهة
الاستعلاء اي على طريق العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه كف
عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
بينهما او بين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر
المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونه حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك
لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الاظهر عند العقل بقوله والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر
زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فهذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة
ويختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال
على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على
سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملت في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء على

حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك
الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح والاتفاق على ان اللام في
فيهم لتحضر وليقم الى الامر يجعلهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يجعلوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا
يدل كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لان صيغة الامر فيهم نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر يعني طلب
الفعل استعلاء بل الامر فيه عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص
بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب بانا كلما ذكرنا
تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يعد ذلك في جملة وايا ما لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر
لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون طلب الفعل اصلا او يكون طلبا لكن لا على
سبيل الاستعلاء فالاول الاشارة بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم
من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا
بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب
منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة
تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض
اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح له واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد
الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو الا ايها الليل الا
لطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لليل الطويل انكشف

بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي الهموم نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري
اظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك
تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها
ولا يتوقع ذلك فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والثاني اعني ما يكون طلبا للفعل لكن لا على سبيل الا
ستعلاء اشار اليه بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا ثم الاستفهام والتمني والنداء والتبادر الى الفهم عند الامر بشيء بعد
الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين ا
لقيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل الحق انه موضوع لمطلق الطلب استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب
النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة نهي
نفس هذه الصيغة تسمى نهيا في انه يستعمل كالامر فعلى هذا هو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر
في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا
الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر
للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب
او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضدا
ده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان

يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه

عن الامتثال وقد يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي

عدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام

والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم و اثبت

على ذلك فهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجواب عقيبها مجزوما بان

المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه

ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد

ذكر في تحقيقه وجه اصحها ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذ

لك السبب في الذهن الحامل على ذكر الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها علة للعلة الفاعلية

وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في

الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل سببا لذكر الطلب في الخارج مفهوما

من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط وهي ان

ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم بالسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيها

ان كل كلام لا بد له من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا

للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب

ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لذاته ولغيره وان ذكرت بعده

كان غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا

ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا ان يكون جزاء من مفهوم مبناه وقصد السببية بخلاف قولنا ا

ين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي

الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه

وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه حالا

نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا او جوابا عن سؤال مقدر نحو اكرمني رجلا يحبك او استينافا اي جوابا

عن سؤال المستفهم ما بالهم نحو قم يدعوك واما الفرض وانه عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه

المضارع كقولك الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه

همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا

للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في الحقيقة همزة انكار اي لا ينبغي ان لا تنزل وا

نكار النفي اثبات ولهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها

فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اذ لا يصح ان تدخل النار بمعنى ان تكفر او ان لا تكفر تدخل النا

ر خلافا للكسائي فانه يجوزه بناء على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا

من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى

والسيد لا من سواه وقيل تقدير الكلام اتخذوا انكار كل ولي سواه فان قلت لا شك ان الانكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله

اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة

قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع سليم حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف قولنا

اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانه وان جعل الاستفهام الانكاري بمعنى

بحث النداء

لينفي ثم قصد وانه لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح و
قوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض بحث الايجاز ان شاء الله ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا او هيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او سا
هيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له ثم ... انه يبلغ من علو الشان الى حيث ان الحي يطلب الافضل بما هو حق من ... ومن وادني
بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل بعيد متوهم اي والهمزة لنداء القريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه
حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فهي حقيقة في
القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بالبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تنبهه على الاشتغال كانه غافل عنه بعيد نحو يا
ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه
بعيد عن التنبيه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده عن المحل نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة النداء
في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض
اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل ا
صله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب
اليه اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو
انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحو نحن نفعل كذا ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد
به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى

النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجمو
ع في محل النصب على الحال وهذا اقول المقسم في تقديره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقامه اي الاسم منصوب
اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما
يكشف الضباب وقال ابن الحاجب الفرق بين منقول النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول
عنهما والمنادى يحتمل امرين احدهما فيكون منصوبا باياء مقدرة وكونه مثل الفرق فيكون منصوبا باعني او اخص قال
الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الرواية بني اي ننصب بني نهشل على الاختصاص وينبغي ان يرفع
على الخبرية فانه لو جعل خبر الكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله بذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب
بشانهم واذا نصب اخرج من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء
الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي فكانه تعجب بدعوه ويستحضره ليتعجب منه و
منها التذكر والتحير والتفجع كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منزلي سلمى اين سلماك وقوله
يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف وا
ريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عيني بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كما
تدعوه وتقول ثم ان هذا في امثال هذه المعاني كثير في الكلام ويستخرج بقياس بحسب المقام ثم الخبر قد
يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل
اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتمل هما اي
التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى

ينظر المورد لساعة الى مساعه دون ان يعود الفرد الا انه في صورة الامر الذي كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او حمل المخا
طب على الطلب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب او ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تا
تيني غدا مقام ايتني لحمله بالطف وجه على الاتيان لانه اذا لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر
فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
لايقاع الخبر موضع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب يسارع الى الامتثال ومنها القصد الى الاجلال
للمخاطب بتحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفس لقوة الاسباب الآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الا
عتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند و
متعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي ذكر في الانشاء والخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطا
ئف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متاخرة
مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا
يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولذا قدم الوصل لان الا
عدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض
الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام وا
لجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان
مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة

بحث الفصل والوصل

المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او
شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالا
ولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك
الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او صفة او غير ذلك وجب عطفه عليه وكما لا يكون لها محل من الاعراب للاولى واقعة موقع
المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان
يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما
بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط
كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطي
قوله ونحوه النظر الى ما في نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا
الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له
هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم
اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف
مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما
جميعا فقوله لا نفع له ادعاء الجهبيد تعليل من التذكير هواه يرد عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة

كما عفا عنها اطلال بالكوى ورسوم فاعل ذهبت ضمير الحبيبة والخطاب في بهوك للنفس وجواب القسم البيت الذي

بعده وهو قوله ما ذلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والاى اى وان لم يقصد تشريك

الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم

قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه

لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قولهم وليس كذلك

قالوا بل هو مقول الله تعالى ولم يعطف على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص

حكم وعلى الثاني اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف

سوى الواو عطفت به اى عطف الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو

اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان لما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك انه

لا العاطف في الانتقال في عطف الجمل واو وام واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليس او في مثل قوله تعالى

للبصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد

عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون للتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى كلام آخر اهم من

الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك يلعبون منها بل هم منها عمون اما الفاء وثم فا

لفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من

غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان

فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب

الهكنا بها في نهار امسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال وللبلاغ ان يكون فيها معنى السببية نحو فيغوم

نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كونها في الترتيب على الحصول بتمامه في زمان طو

بل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار

يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة طويلة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع

التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها نحو ثم انشأ

ناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى

ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا واستغفروا ربكم

ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب

والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذ عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف

جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك

وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع والمصاحبة بين مضموني

الجملتين في الحصول نصا لا كذلك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير واو احتمل ان يكون قوله ينفع رجوعا عن قوله يضر وابطالا

له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم الاشتراك في مجرد الحصول غير متشابهة

فيتعين ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن والذي يكون فيه الصعوبات والاى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى

عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك

الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان

تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم فخلاهم

وبما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل
هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو
الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على
مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعمل استعمال الشرط ولا شك ان قولنا
اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان متقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا او
قولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط
فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ
يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس
استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع ... عن انفسهم
والسلم من شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة الاولى او يكون ذلك ولكن قصد اعطا
ؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود
او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع المطلق والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة

ومناسبة بينهما وان يكون بينهما مقابلة ولئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا
محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال
الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة الباقية الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما
في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية الى الربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق المقامات الست وقال اما
كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء
لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء و
الكلاء وارسوا اي اقيموا من ارست السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال
رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وجعل
الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرناه لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم
يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر بالجزم بالعكس يعني تصيير الارساء
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل
من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لا ذكره ...
قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولا يكون في هذا المثال المجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد
نقل ان المقصد بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من ا
لتعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له من الاعراب محل ولبيد اجمل نحو قوله انا معكم مستهزؤن مما له محل
من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء

الفصل لكمال الانقطاع

الفصل لكمال الاتصال

وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات
فلان او لانه عطف على الاختلاف فيهما والمضمر لكن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم و
لا العلم حسن ووجه زيد صبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما التنبيه فلما لم يتميز
عن عطف البيان الا بانه يجري على بعض احوال المتبوع لا على احواله والبيان بالعكس وهذا انما يتحقق في الجمل لم تنزل الثانية من
الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانها اما ان تنزل
الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى
فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وفيها وجوه اخر خارجة عن المقصد فانه لما بولغ في وصف
اي في وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ
تتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك ظاهر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه
وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو
حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول
هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم
السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه
على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي لما جاز ان يتوهم
ان قوله ذلك الكتاب جزاف اتبعه قوله لا ريب فيه نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة

الفصل هو ترك العطف

درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث
جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يعني تلك بحسب ذلك اي على قدره وعدده و
تقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب
جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالاعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد بالتعبد
به ودليل عليه فوزانه اي فوزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك ا
لكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة
التاكيد المعنوي ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب و
زيادة تثبيت له وعبرة اي بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مو
كدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد
او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغر
ض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد
مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا
يعطف عليها ما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير
لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب
فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم با

ثم انه اخرج او وجه بتاديته اى بتادية المراد لدلالته التى عليها اى على فهم المراد بالتفصيل من غير احالة

على علم المخاطب حتى المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعا

م والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال قوله نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن

في السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اى بقوله

ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى لاقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى بتادية المراد لدلالته

عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت لا

تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة النهي فمن لوازمه و

مقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار هنا لازمه عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار

كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد كراهة حضوره فالتاكيد با

لنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما

يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا او صريحا بخلاف ارحل فان دلالته

على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله

والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعمها

حب المفتاح انه دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الر

حلة وقد حصل في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة لها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته جزء من مفهوم

ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن ضده فمفهوم ارحل يدل بالتضمن

على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه نظر ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان

١٣٨

ووزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن عندنا تاكيدا له

لقوله ارحل ولا بدل كل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع

ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه

مفعول اقول كما مر في امدكم بما تعلمون وقوله في كلا الشاهدين اعني الاية والبيت ان الثانية اوفى بتادية المراد يدل

على ان الجملة الاولى فيها واف بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في

دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اى الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا

للاولى فتنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى المقتضي لتبيين الجملة الا

ولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك

لا يبلى فان وزانه اى وزان قال يا آدم وزان قوله عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله

فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان الفعل لانا نقول اذا

قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى

عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة البقرة وفي سو

رة ابراهيم ويذبحون بالواو وفي طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه

اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا لمفرد من

مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى الله وهو على كل شئ قدير فكان

قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يبين ما يشبههما فقال واما كونها اى كون

الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما هو ذ

الفصل لكونها بيانا للاولى

من الكامل

الى فساد الغير واشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المقصود كما

ان المخلوقين اثنان وجيوا والمنقضين الثنين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع فيه امر

خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم

فان بين الجملتين الخبريتين اعني فوله وتظن وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها وا

لمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على جملة ابغي وهو اقرب اليه

فيكون من مظنونات سلمى وبهذا كذا وسمى الاستئناف كانه قيل كيف اراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال

ل ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يو

هم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسدان كما مر فظهر ان قطعه ليس للاحتياط كما في هذا البيت للوجوب كما زعم

السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تحرك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه

لا جامع بينهما لان نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تع وقالوا لولا انزل عليه

ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين ا

لمسندين اعني استهزاء الله بهم وقولهم انما نحن مستهزئون بحسب اتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما

متقابلين بينهما كمال اتصال بالاخر حتى قيل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فلعلهم

واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي كون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته

اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال و

قال السكاكي فينزل ذلك اي السؤال الذي اقتضته الجملة الاولى منزلة الواقع لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه شيء تحقيرا له

منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار

الفصل لشبه كمال الانقطاع والاتصال

١٣٩

لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسال او ان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا

له وكراهة لسماع كلامه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك

العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف

نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون اذا كان

تنزيل الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشا السؤال كاف في كونه

الثانية جوابا كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله وانما قطع قصة الكفار عن قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية

عما قبلها لانها فيها سوق ذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين

الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي

جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقي واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين

ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله

الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة

كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استئنافا

كما تسمى مستانفة وهو اي الاستئناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت

قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته

وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ا

بعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا يشير الى ذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم

نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء

كيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا القرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الا
سناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء الاقتضاء على سبيل
الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له
واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر يجري في موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل
خفي تقديري مع الاستئناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة ثم وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت
هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرا
هيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي
نسلم سلاما وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما
هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا
للسؤال عن غير السبب كانه قيل من احد فقيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل هذا لان السؤال عن السبب ايضا اما ان يكون
على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب فيما
السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه اي من الاستئناف ما ياتي باعادة اسم
ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستئناف وحذف المفعول للعلم والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفة ما
فصل الاستئناف والحديث عنه الى صفته تصحيح لترتيب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته لان
الاعادة ذكر الشيء ثانيا بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما

فيهما لماذا احسن الى زيد او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ
واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الو
صف ان الوصف علة له واما اذا اعقبت المستانف عنه في الكلام السابق بصفة ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ الا
شارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تع
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء
كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تع قالوا
سلاما قال سلام وقوله قد زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه لا
ان يبنى الحكم ثم يقدر سؤال عن سببه وزيد انه يجاب عنه بان سببه ذلك انه مستحق لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعا
دة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب ذلك الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان السبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا ا
لوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له
فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على
قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل ا
لمبهم كما مر وقد يحذف اي الاستئناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم
الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا
ف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قا
لوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم

كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الحق وليس كلهم الاول فيكون في البيت استيناف كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه
الاول بعينه لانه في لهم الحق بالنسبة الى كذبتم المحذوف ولا يحتمل سوى ان يكون استينافا فاجاب اياه وبيانا لسبيقا
فهم السبب في مقام السببية قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكان جعله في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون
ذلك اي بدون شيء من ذلك مقامه نحو قلتم لا تعبدون اي يحتمل على قول ذلك من قبيل المخصوص خبر مبتداء محذوف اي هم
حذف المبتداء والخبر جميعا غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين
المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانه دعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم
هم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فيدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو ونظن سلمى البيت دفعا للايهام
واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان اما بكسر الهمزة فوقع في خبط
عظيم والظاهر انها بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام او اما للتوسط بين حالتي كمال
الاتصال والانقطاع فتقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا
ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا
والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثا
نية انشائية وبالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتفقتين لفظا ومعنى والتناسب ظاهر وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا

تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط وكذكره فقال وكقوله تعالى واذ
اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس
حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الا
نشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون
بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلاهما خبريتين لفظا
او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين
عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله الآ
ية بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي
وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم
واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح
عطف وبشر عليه فالاحق انه عطف على قل مرادا قبل قوله يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد وبشر او على محذوف اي فابشر
يا محمد وبشر ... فابشر اي سر اي صار مسرورا ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في
معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم
ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوجد عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين

على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكره قوله تع فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو
الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة
وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن
لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء ولا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال صاحب المفتاح قوله وبشر الذين آمنوا
عطف على محذوف يدل عليه ما قبله وهو قوله اعدت للكافرين اى فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب الكشاف عطف على
قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول للامر وقد ضربه زيد قل لزيد اما ان تفجر عن غلامي وان المتهم
بانواع التهم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة
بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما
عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة
بينهما اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة والعداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا من الاخر
وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل و
ان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا
اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الا
عجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى
الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع بين

١٤٧

بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام بحيث
يظهر ما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات
ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العدا
وة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها
المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد فا
ن استعملتها بواسطة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي ا
لمفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من
جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور ويرا
د [illegible] على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اى في تصور من تصوراتهما اشار الى سبب تماثل
لما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل
مجرد لا يدرك جزئيا من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي عند ادراكه فالمثلان
[illegible] اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضورا للاخر وانما قلنا عن التشخص في الخارج لان
كل ما هو حاصل في العقل فلا بد من التشخص عقلا ضرورة انه ممتاز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذا [illegible]

لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب

ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت

يجوز معا التشخص في الخارج لا ينفي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد

انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما في كل منها

ثم فيهما على السوية باعتبار العقل واما كانت يجب في الخارج مخصصة ببعض متباينة هيهنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف

صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما

في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف نوعي اختصاص بهما وسيتضح ذلك

في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل منهما في المفكرة

يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا يمنع الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال

او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر

فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف

بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي

العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الذين يصدق عليهما ذلك اذ لا يجب ان يعقل ذات الواجب بالقياس الى تعقل ذات العقل

الاول وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد

ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا كالعلة والمعلول كالنجار والسرير والكرسي فانهما

محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على عقلي

فوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة يعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا

ثم الخيال

اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم

يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل

فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذا الخضرة والسواد وكذلك الحمرة والصفرة

لو هم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حتى الجمع بين الثلاثة في قوله ثلاثة تشرق الدنيا

ببهجتها على ذكر شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة

من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في

امر عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في الحقيقة مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين

وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات

والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة

اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان

والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما

يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار

اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان

ذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما

وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون

الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على

الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين

صفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية قال

ن قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو

السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت ان الوصفين المتضادين في

نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني

وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما فليس بينهما غاية الخلاف لان الاكثر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في

مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه

التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا

بالبال مع الضد من المغايرات الغير المتضادة فانه كثيرا ما يخطر بالبال السواد ويخطر معه البياض وكذا السماء والارض

يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي

عطف على وهمي وتقع بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض له وبيان

ذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسباب التقارن في

الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في

خيال آخر لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة

الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب

في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وبهذا اعتذر بحكايات ذكرت في المفتاح فظهر ان كما

ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان

التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل

بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف

يصح ان يجعلا من الوهميات واجيب ثانيا بان الجامع بينهما كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدرك

الا بالوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا

البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفهما ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل

وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل

بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة

مرتسمة في الخيال الا من المعاني وجميع ما ذكرناه يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تفسير كلام المفتاح

بيان انه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او

في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه وا

لسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والفيل بازنجاه نيم ومرارة الارنب مجدر قد

ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا

الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا مناسبة بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم ان الجا

مع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والحق ان الكلام في بيان الجامع سهو وان الاصلاح غير ممكن كما ترى فذكروا

مكان الجملتين الشيئين دافع فوقع الاتحاد في التصور ومن قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في

قيد من قيودهما فظهر ان في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان

يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا

التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما المتصورين بها حتى يكون وجه صحة واما ما نقل

الاد بالشيئين الجملتين وبالمقصود المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على
السكاكي وحمل على انه سهو منه وتقييد هذا التفسير اصلاح على ان هذا المعنى مما لا يرد عليه النقض وبما يا وقوده في النصوص
معترفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن
والله الموفق ومن محسنات الوصل اي بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او
فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتا
ح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم ابن العلامة انه انما فصل بقوله وكذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو
مبتدأ وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما ثم قال انه يجب ان يعدا
اما اسميتين او فعليتين لا ان تعد احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصد
ر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية
كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا لتحافظ على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام و
عمرو قعد وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية
واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية اي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي واكرمت عمرا عنده او في داره وا
نما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير
وقد اعتمد فيه على علم السامع والاولى ما ذهب اليه كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات و
جهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلا
ف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا التوجيه ودقته وانه ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير

من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او
يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة نحو قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان
جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب ثم تعقيب باب الفصل
والوصل بالبحث عن الجملة الحالية لكونها بالواو تارة وبغيرها اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء و
فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية
على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي ومنتقلة ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتترك الاخرى كثيرا ما تقع بعد ا
لجملة الفعلية ايضا فحيث اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة
وتسمى دائمة او ثابتة فالجملة الحالية الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا
الا في المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في
الكلمة انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فينبو ذلك عن التعلق المعنوي بينها
وبين عواملها فيكون مغنيا عن تعلق معلق آخر كالواو وانما يستدل ايضا على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فعلى
لان الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا
تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد به معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبعية بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي
ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على

هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفيته ولا كذلك النعت فان المقصود منه حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والا
لابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر
والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب
كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس اما
رة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف وا
لدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم ونحو ذلك قلت اما الاول فعلى خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تعالى ولها
كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو
مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها
جملة لان مضمون الحال من حيث تعاملها يصح ان يكون مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بعاملها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل
متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به
الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى
ما يربطها بصاحبها اي الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط
والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له ثم فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام تحتاج الى الربط فصدرت الجملة

الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته
للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وقد يكون بهما فتقول الجملة ان
لم تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حا
لا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملا
بسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز
فيه ذلك فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا او
منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا او نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان خبر المبتدا هو فعله يصح ان تقع تلك
الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حا
لا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لئلا تدخل فيه الجملة الخا
لية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير ا
لمذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا
ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الا
نشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بو
قت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت

المراد بالجملة تقع وقوعها حالاً في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية

حالاً اهلاً قلت قد منعه ابن جني وذلك لانه اذا وجد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبراً عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو

جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية تقتضي الصدر

هاي الحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون بفضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر واما

لنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر جرى الى نفسه ما وقع بعده عما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينهما وبين

المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الا

خل على الشرط المذكول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالزوم لذلك الكلام السابق

الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى

انها الحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي اكر

مه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية و

نعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والـ

طلاق عزيمة ثلاثاً وقوله ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر والا

عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالاً عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضا

رعاً او ماضياً والمضارع اما ان يكون مثبتاً او منفياً فبعض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الا

مران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع

دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيراً لان الاصل

في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفردة في الاعراب وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة

صفة لانها لبيان هيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لا

ن الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيداً له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص و

قوع عاملها مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل

على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيداً له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول

اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً مثبتاً فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على

الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعاً والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركاً بينهما او يكون

حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال وفيه نظر وهو ان الحال الذي يدل عليه المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته ان

اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارناً لزمان وقوع مضمون الفعل

المقيد بالحال وهو قد يكون ماضياً وقد يكون حالاً وقد يكون استقبالاً فالمقارنة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال

ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو

انه قد جاء المضارع المثبت في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول العرب قمت واصك وجهه وقوله

اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي فانا اصك وانا ارهنهم

فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومنه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول

اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك و

قوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكاً وجهه ونجوت راهناً بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت و

نجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا

الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعاً

مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان اي دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما المجيء بالواو
ونحو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا ح للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فلا يصح اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا
تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما المجيء بغير الواو فاشار اليه بقوله ونحو
وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما
انما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث
انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر
هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بلا او ما دون لن لانها حرف استقبال وشرط الجملة الواقعة حالا خلوها عن
حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال اعني الحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان الفعل
كما في قولنا جاء زيد على الركبن حال ههنا بمعنى المقابل للاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب
ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان هذه الدلالة
على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد
عيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال فالمعنى وجدت غير منتهنه بالوعيد وغير مبال به ولا يبعد
جعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الحالية
ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم بدون
الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار الى المثبت بقوله وقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم

سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما المجرد عن الواو
لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم
دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال وقد يرد ههنا اشكال لذكره
هو ان الكلام في الحال المقارنة حصول مضمونها بحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم فاذا كان العامل والحال ماضيين يجوز
ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا فلفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما تكون
في الماضي سببا لعدم مقارنته بمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة
للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير يقاد الجنائب بين يديه
لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عا
مله وتعلقه فانما يفترض من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي ولفظ الحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة
فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما ... ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد المحسنة ان
لفظ وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بعدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر من سورة الاستبعاد
كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة
لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي في ... اذا
قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا الا كان شرع في الكتابة وفرغ
منها جزء الا انه متلبس بها مستدام لها فلا انقضاء جزء منها يحتج بالماضي وتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا
تصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا اكتفى في

تحقيق المقارنة اي زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون
حصولها اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحين التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز الانقطاع دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم
فيحصل به اي بالنفي وبان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل
استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء
الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مفيدا
بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا وبمرة وقصدوا في النفي الاستغراق
ولم يكتف في استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا ولا
ثم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا
يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولو لا
وجود الحادث للابتداء من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والا
صل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وان اريد بالممكن في الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الد
لالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على

حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه
وعوده على الابتداء اي رجوع على ما ابتدأ به اي حصل الابتداء مصدر يعني المقصود وان دخولها اي وهو المشهور
دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة را
بط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت وقال
عبد كثير من النحاة اي ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال و
جب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الوا
و حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا تستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني
زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا
تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأ
نف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب
في الشبه من قولك وجدته حاضره او حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون
ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع او هو منه في نحو جاءني وهو يسرع او مسرع وقال الفاضل هو
ضمير آخر اذا قلت جاءني زيد السبق على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما تاما في الافادة يصح ان بمنزلته فلذا جاءني

كما لا يجوز ... الا بالواو ولا يجوز ذلك

زيد وهو متقلد سيفه وجنح وهو لابس التاج فان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانكم مرتد جائى كذلك
ولكن جائنى وهو كذلك فظهر ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بغير حسن انتا ونحو الشبيه بالمفرد وبعد ذلك
يشير كلام صاحب الكشاف ذكره في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جائنى زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما
جائنى زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضهم لبعض عدو انه في موضع الحال اى متعادين يعادى بعضهم بعضا
باتم فان قلت نزلة المفرد وهذا يجاد جائنى زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث
والذى يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسرا
ع وتوصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جائنى بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وعلا
مسرع بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا للاسراع مقتضيا
لذلك الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو
الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جائت لربط جملة ليس من شا
نها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جائنى زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستقل بنفسه ثم قال الشيخ والجمل نحو على كتفه سيف كثيرا ما
لا كثر فيها ان تجئ بالواو وقد يجئ ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازى على سواد اى اذا
لم يعرف قدرى اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا البازى الذى هو ابكر الطيور مشتملا على شىء من
ظلمة الليل غير منكشف باسفار الصبح فقوله على سواد اى بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الحكم في
هذا على الظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى ان يقدر هنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا
ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال ... انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى الاصل في الحال وهو الافراد ولهذا كثر ترك الواو فيها

١٥٠

الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الار
ض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لا امتنع مجيئها بالواو
وهذا كلام وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالجواب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافرا
د في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون التقد
ير عند وجود الواو بالماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو منه ا
لمضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الحكم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في
الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان تكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولى
ان ما يجوز فيه ترك الواو والاحتياج مما يمتنع فيه الواو فان اجمل بها اكثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جائني رجل فارس وعلى كتفه سيف ومما هكذا الاولى ما كثر معلوم
ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اى ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع
من الارتباط كقوله اى الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اى في اكنافي و
جوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اى
ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل جملة حالية ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك
الواو والحال الاولى اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوالا متعددة صاحبها واحد كا
لكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال
السابقة مثلا ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا

وهو الاولى ...

فان كان الفقير فيها اصدر به سواء كان مبتدا او خبرا فوه اي في وابطوا بعضكم لبعض عدوا وخبر المحذوف

جلدته حاضرا الجود والكرم فلا يحكم بضعفه لمجرد انه الواو كواو الحال في اوان الحكم وهذا ان البيان من هذا القبيل والاقرب

ضعيف لكونه تضعف التنها والاعاء عام البحث الثاني الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما

نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب

انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن التنصيص على تعيين

تحقيق ان الاتيان بهذا القدر من الكلام ايجاز وبذلك القدر اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا با

لنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتعيين ان نبين ان هذا ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا البناء

بناء على امر عرفي هو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم

في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات

الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم ا

لنعيق والايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه

تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره ا

لمتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة

المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى المقام كقوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس

شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض

الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون

الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما يقتضيه ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في نحو قل

اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول

بدون الثاني كما في قوله اذ قال الخبيث نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من

مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن

العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه لم يذكره لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة

بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم في كلام السكاكي

ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى

المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه

لانه لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان

كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد حقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه

ان المراد بعدم تيسر تحقيقهما انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ظاهر ولو

وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بانه رد

الايجاز الكلام فقد يكون كونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى جهالة لان كون الشيء

وكيفية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان

المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر

النظر في ذلك يجب مطابقة المقام مما يعرف من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد

معلوم من الكلام يجري فيما بينهم من الحوادث اليومية بتركيب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فا

لبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهم جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وفهم

يعرفون اي في مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيانه في ذكره في الابواب السابقة فلا رد الى
الجهالة والاقرب الى الصواب والفهم ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المعنى اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا
عليه والناقص اما ان يكون وافيا او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفا
ئدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه
لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي مكدودا متعبا اي الناعم في ظلال العقل
كدا في ظلال العقل يعني اي اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه
غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المطلق هو العيش الناعم اما هو عيش الجهلاء الحمقى دون العقلاء
المتاملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرين
في امورهم واشار بالمنطوق الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا العيش العاقل
لانه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه على ذلك بلفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ
زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي قول عدي بن العبادي في شعر يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقد
قددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما قوله قددت اي قطعت
والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وفي قولها للزباء وعن الحشو المفسد
اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا
للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة والندى

والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث واما صرفها للضرورة فا
لمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في
الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمهالك لعدم
خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه
صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هي ان
اصبر ايوب في ابن عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه فيكون بذله افضل
فضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل ان الكلب واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما
يقال من ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس لانه عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهو بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن
جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا
يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي نحو الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظة قبله في قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم ا
ليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل مثل هذا حشوا
لوقوعه في التنزيل نحو قوله يكتبون الكتاب بايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كان يتعلق بانكار مرفوع
ما كتبت يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله في ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوه
يفوهون به لا معنى تحته كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه
مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير وهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قد
ميلا الى ان الاصل المتعارف عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو لفظ



مذكر وان خلت اى المشاكي هو كم الموضع من انتاي اى بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف في حال
سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه في
جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد كل هارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف شيء منه وفي البيت حذف
جواب الشرط فيكون ايجاز الاساواة قلت اعتبار ذلك امر لفظي رعاية لقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد
حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل المراد ثم على انه قد صرح كثير من
النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص
حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فا
رتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذ
ف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما ساد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا بل صح
ان يقال انه ليس فيه حذف مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد له ان يتعلق بفعل او
فضله اى رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظ
ره اى اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لا
ن قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر باعتبار التنوين ولا
فقرته وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمراد بالحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة و
والنص اى بالنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم القتل انفى للقتل فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظ
لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او
لنوعية عطف على التعظيم اى ولكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع

بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع
سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى ويكون قوله ولكم في القصاص مطردا لان الاقتصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل
ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار اى بخلاف قولهم فانه
مشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو من التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا
يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا ان حسنه
ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهو لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار وبهذا قالوا الاحسن في رد ا
لعجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اى استغناء قوله ولكم في ا
لقصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وكذا اشتما
له على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص
قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلا
ف قولهم فانه ليس فيها حرفا متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التنا
فر بحسب اللفظ وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصا
ص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ النكرة مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف
على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قوله
شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب

عـ فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي

لصحاب الاسود اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان ا

لصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله في المجرور بمن او في كقوله ثم

وقطعناهم في الارض امما منهم الصالحون ومنهم دون ذلك وكقولهم منا ظعن ومنا اقام دون هذا وفي غيره نادر كالاستعمال

ذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين منه لانه يحكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد

ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل و

لانه لو زيادة كزيادة وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم

المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كالسالمة او غير

معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ السفينة الصحيحة

دون المعيبة او شرطا كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اى اعرضوا بدليل

ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار

حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور

مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين ويقتصر على ما هو عنده الادنى ان الحال اذا

فالهيئة والاولى ان قدر الكون وان اختصت عليه في القنون المعترضة للدعيد فالاولى ان لم يتدبر فيه مع اخذه على قدره في العذاب

وكذلك اذا فات المنتج اذا رايته شابا وسكت جالت الافكار بي عالم تجيل به لو تعرف بالجواب مثالهما اى مثال الحذف للدلالة

على انه لا يحيط به الوصف ولذا ذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون

موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وعنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف

على قوله جواب الشرط اى او الحذف غير ذلك كالمذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول في الفعل كما مر في الابواب السابقة وكا

وكالحال نحو ابدا الكر تستبي اى منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد

ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف وحرف العطف نحو لا

يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وسيقولوا اولئك اعظم درجة من الذين ا

نفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل و

منه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصا

ك الحجر فانفجرت اى فضربه بها فانفجرت فقوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس

امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد ا

نفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت

تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام ا

لمفتاح على العكس وقيل انما فصيحة على التقديرين والمشهور في مثلها قوله فراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او

غيرهما اى غير الجزء والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر

مبتدأ محذوف واما الكل اى والمحذوف واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره

الرؤيا فارسلوه فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط تظلمني لفتوة البارق المتعالي ببغداد وهنا ما الهن وما لي اى طربن فا

ذكرن بسكناها ويحي لا تسكن فاعاودها وتلقاني الى ان قضيت الحجة او كثره معاودته وتدبره مدافعها والحذف على وجهين ان

لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لانه تكذيب الرسل من قبله

متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها

ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصد الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على

ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ا
ن المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل
شرب البانها فانه ايضا حرام وقولهم ههنا ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الد
لة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء
على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف وبانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب
فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه محذوفا
فالمحذوف اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه
لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت
على الثاني اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اى لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح
ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها ان يدل العادة على
عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اى مكان قتال اى مكانا صالحا للقتال وانما قدر لانهم اشاروا بالبقاء في المدينة ومنها
اى من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلا
لة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق به بناء على ما تقرر في القوانين النحوية ويدل على
تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له ففي القراءة يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ
وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى من ادلة تعيين
المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان هذا الكلام مقارنا لاع
عراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق تقول رفأت الثوب ارفأه

ارفاه اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله تعالى النفوس عليه من ان الشيء
اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان
عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بو
جه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به
للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكان لها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم ومما يوضح ذلك
ما قيل في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب الذي ياتيهم في الغمام الذي يتوقع منه الرحمة
ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر
من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما
لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له اى للطالب وصدري يفيد
تفسيره اى تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على
احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل
زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد
يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى
بما ذكر
من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الا

بجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل
الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ بها النفس عند وجدانها
تامة والتفات عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما
عليها على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى
في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الا
مل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمي هذا توشيعا لان
التوشيع في اللغة لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذ
كر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذكره على سبيل العطف دون الوصف
فلو قيل اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنز
يلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء
آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلاة العصر على قول الاكثرين ومنه قو
له تع من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام غير مفرد نحو تع ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون
بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تع اصبروا وصابروا فان المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما
بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه
على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم
اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تع وفي تكريره تاكيد للردع والانذار و

وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ واشد من الاول كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار الترا
خي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كان مع الاول بلفظ نحو والله ثم والله وكقو
له تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والابلاغ
عن بيت الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تع وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه
الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر
معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تكرير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرار قد يكون بمجرد اللفظ
كما في قوله تع ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر
لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون والمفعول
الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا بعد فيها او اختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع
في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيا
دة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع
الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض فشبه به عيون الوحش واتى بقو
له لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا
حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت وا

لو ذكره لفسد لكثرة الهبوب عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد بـ
انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الف الوحوش رحالهم واخبيتهم و كدفع توهم غير المقصود في
بيت السقط فسقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خاتم لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر
ر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يهمم بتقبيله ملك
فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
مثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدو
ن مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون
معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل
على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص
منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل با
فادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل
نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفر
هم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج
مخرج المثل بان يقصد بالجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها وجاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان
مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس

ومعنى البيت انك اذا لم تعف اخاك عن زلته لم يبق لك اخ في الدنيا لان اهل الدنيا كلهم من اهل النقصان وليس فيهم احد مهذب
الاخلاق فقوله اي الرجال المهذب تذييل مستقل من قبيل تأكيد المفهوم فان معنى ان ليس فيهم احد
مهذب الاخلاق يفهم من قوله ولست بمستبق اخا لا تلمه على شعث بطريق المفهوم لا المنطوق
كل اخ لك يحتاج الى اصلاح حاله بالصفح وبانتزاعه عن سوء معاشرته بفتح لطيف

١٥٧

ذائقة الموت تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ
ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى ا
لى قسمين اخريين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه
فالتذييل الذي يجب ان يكون لتأكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله
وزهق الباطل واما لتأكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه لوقوعه في
سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لا بالتأمل يفيد لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
لم تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل
بفحواه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر لمثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام
وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى قوله
صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل فلان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على ا
لمؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على ا
نهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن

سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذكرني

بحرة فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا فالحلم يكون زينا واما الفصل

الثاني فزعم المصنف انه تكميل لان زعم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله

فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا لما زعم وفيه

نظر لانا لا نم ان من لم يكن حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه على الاحباب ولا يعاديهم فالاول

تجعل بالمراد اذ معنى البيت كما حقق والدي عما يشهد به كلام المصنف ان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم

انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما يرى من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فيدفع ذلك الوهم بقوله الحلم في عين العدو

مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يجب ان يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما با

لتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه اي مع حبه وهو ان يكون

الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه

لتاديه اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على

التقليل وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة

او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما

يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كما

لتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء

الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء

في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان

ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها

اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل

براهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هين اتاها والحوادث جمة فائدتها تاكيد و

جواب سائل ولو جعلناها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثلها ما ذكره في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت

وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير في التنزيل

والقرآن وفيه اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال

اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكا

لتنبيه في قوله فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني

ان المقدر آت البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم

ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من التسبيب وعما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر

من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة نحو قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب

المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى

واشار اليه الصلاحية بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتى الذي امركم

الله به هو مكان الحرث ان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض

والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين

بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين

ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة

او غير متصلين

خصوصا وتذكير الحصها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستطاق في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت

لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجهنم والاستطاق ومنها ابان الحبيب

لا مر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون الحبيب

مطلوبا بالحب امر غريب فبين سبب بان في اليأس راحة وقد قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما و

ذ دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوع بعض ان القائلين بان

النكتة في الاعتراض قد يكون لدفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها

جملة متصلة بها بان لا يليها اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة اخرى غير متصلة بها معنى وهذا صريح

في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين بجملة او اكثر

لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة

بها فيشمل التذييل لانه لا يكون لها محل من الاعراب بحالة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل و

هو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المفعل

على التأكيد والتكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار

وقع فان هم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا على تقدير

لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب حقيقة جملة اخرى مشتملة على معناها معرفة باعرابها بدلا منها او تأكيدا

يكون الغرض منها تأكيد الاولى لانهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين

التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كون لها اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان

النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او

في احد الموقعين

اوبين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض

صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقدير كلامه على ما ذكرنا ان ما

على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى

لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين

معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احدهما ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه ان

شرط في الاعتراض عند هؤلاء ان يكون له محل من الاعراب او لا شرط فان اشترط ذلك لم يصح تجويزكونه غير جملة لان

المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب و

ان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له

محل من الاعراب او لا ويكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب

واما قوله جملة كان او اقل فمعناه ان ما هو اقل من جملة لا بد ان يكون له محل اعراب فقط جملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك

اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون

بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به

لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله تعالى ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله

ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيه وفي الامثلة التي اوردها المصنف في هذا

المقام قولهم رأيته بعيني ونحو قوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لانه يجوز ان يكون من التتميم الذي فيه بفضلة

لنكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على اللسان من غير ان يكون في محله في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة

بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لانه لازالة توهم الاباحة فان الواو قد يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن

سرين الاخر انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اي الاتيان بما يدفع
خلاف المقصود ومنها اي ومن الاعتراض قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لان مساق الا
ية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ا
يضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة
حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد بعرض عن الدنيا
اذا عن سؤدد اي سيادة وعاما ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة
التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغنى ما فيه الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب احب الي من الراحة والدعة بدونها
المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل
هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب و
يقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرو
ن القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا القيادة السودانا وانقياد كلنا
بجنود باسهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان
ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول فكان يلزم منه عموم الافعال ... اللهم علم بلاغة الكلام المعاني بعون الله
وحسن توفيقه ويجره على نوال الفن الثاني علم البيان قدم على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء من علم البلاغة و

الفن الثاني علم البيان

ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الوا
حد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه والمراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس
الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس المقتدر به علم بالقواعد اي ادراكها
والاعتقاد بها على ما توهموا والمراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطا
بقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الد
لالة العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد
المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا
زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعد
دة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الا
ختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الو
ضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضو
ح الدلالة وخفائها لان كل واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها وا
ضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة
يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها الدلالة بعد كون الشيء بحيث

يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية و
الا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والاشارات والنصب ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على
النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع
دخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى
وهي التي سماها المصنف وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي الدلالة الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون
وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي
يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام والمصنف ترك
التقييد لوضوحه ولكون سوق الكلام في بيان التقسيم المذكور ثم عرفوا الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من
اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على
العلم بالوضع والمراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام وا
عترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان
كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها بها فلا
بد ان يقال الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة ا
للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقه منه الا بحسب مثل ان يقال اللفظ
مفهوم منه المعنى الا ترى انه صح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول
صورة الشيء في العقل واذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة

الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة
الانسان على الضاحك ويسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء او
الخارج عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة العقل بحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول
الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية يعني ان للوضع مدخل فيها ويخصون العقلية بما يقابل
الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء و
اريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة
بل تضمن واذا اريد به الجزء فقد يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن
بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع الموضوع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يتعرض لتعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان
يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من
حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث
انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذه القيود لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ
الارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا

أريد بها أحد المعنيين لا يبين أريد بها الآخر ولو أريد البعض لم يرد بل تكون تلك الإرادة على قانون الوضع لأن قا
نون الوضع أن لا يراد بالمشترك إلا أحد المعنيين واللفظ أبدا لا يراد إلا على معنى واحد فلذلك كان علم ا
لموضوع له فمطابقة وإلا إن كان جزءه فتضمن وإلا فالتزام وفيه نظر لأن كون الدلالة وضعية لا يقتضي أن تكون تا
بعة للإرادة بل للوضع فإنا قاطعون بأنا إذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء أراده اللا
فظ أو لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الإرادة باطل كما في التضمن والالتزام
حتى ذهب كثير من الناس إلى أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وأنه إذا قصد با
للفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا أو التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل
يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع أن يراد بلفظ واحد أكثر من معنى واحد وقد صرحوا بأن كلا من التضمن
والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لأن اللفظ المشترك بين الجزء والكل
إذا أطلق وأريد به الجزء لا يظهر أنها مطابقة أم تضمن وأنهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين
الملزوم واللازم فظهر أن التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه أي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له و
الخارج عنه أي يكون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه إما على الفور أو بالتأمل في
القرائن والأمارات نسبة الخارج إلى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات إليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره تكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره أي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت بحسب اعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام كالمفهوم من إطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص وكلام ابن الحاجب في أصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بأن
بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام أن يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم

اللزوم بينهما ولا ذهنا أو بغيره من قرائن الحال وإلا فظهر أن مراده باللزوم الذهني أن لا ينفك تعقل
المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لأن معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر جواز تردد منه هذا اللزوم لجميع كثير من
معاني المجازات والكنايات عن أن تكون مدلولات التزامية بل لم تكن موجودة لأن الالتزام أيضا مما يتأتى فيه الوضو
ح والخفاء والإيراد المذكور أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية أي بالدلالة المطا
بقية لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وإلا أي وإن
لم يكن عالما بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا خده
يشبه الورد فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة
مطابقة دلالة أوضح من دلالته قولنا خده يشبه الورد أو أخفى لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع
إن كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وإن
لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلا وإنما قال وإلا لم يكن كل واحد منها دالا دون
أن يقول لم يكن واحد منها دالا لأن المفهوم والملفوظ من قولنا هو عالم بوضع الألفاظ أنه عالم بوضع كل واحد
منها فنقيضه المشار إليه بقوله وإلا أن لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهو أعم من أن لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا
يكون شيء منها دالا أو يكون عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون
كل واحد منها دالا ويحتمل أن يكون بعض منها دالا فليتأمل وأيا ما كان لا يجري فيه الوضوح فإن قلت يتوقف فهم
المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع إنما يتوقف على
فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ وذلك ما يقال إن فهم المعنى يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو

لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فإن قيل لا نسلم أنه إذا كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن
بعضها أوضح من بعض لجواز أن يكون بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بأدنى التفات
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول وكثيرا
ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الألفاظ مع سبق علمنا بوضعها إلى معاودة فكر ومراجعة تا
مل لطول العهد بها وقد تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء
أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لأنها من حيث أنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في
اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط بخلاف المطابقة فإن فهم المعنى المطابقي وا
جب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل و
بطؤها إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات وبالجملة فالعقلية
أي الإيراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح أي مراتب لزوم الأجزاء للكل في
التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام أما في الالتزام فظ لجواز أن يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها أقرب إليه
من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون أوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا الأركان لشيء واحد لوازمات لزوم بعضها أوضح من البعض الآخر فيمكن تأ
دية ذلك المعنى بتلك اللوازم المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذلك لأن المعتبر في دلالة الالتزام هو أن يكون المعنى
الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة أو بواسطة أو بوسائط متعددة
وسواء كان اللزوم عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد تلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة

دلالة من بعض وأما في التضمن فبيانه أنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء
الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوا
ن على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه فإن قيل ي
نبغي أن يكون الأمر بالعكس لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الإنسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الإنسا
ن قلنا الأمر كذلك لكن القوم قد صرحوا بأن التضمن تابع للمطابقة لأن المعنى التضمني إنما ينتقل إليه
الذهن من الموضوع له فكأنهم بنوا ذلك على أن التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل
من غير التفات إلى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء أن الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يرا
ع النسبة بينهما في هذه الحال أمكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع ولا يلتفت الذهن إلى الجنس هذا كلا
م فإن قلت قد سبق أن المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما
ذكرتم من تأدية بالعبارات المختلفة إنما هو في المعاني الإفرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر لا يدل عليه اللفظ
ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لأن المجاز المفرد بأسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من أمثلة الكناية إنما هي
المعاني الإفرادية لكنا ما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول أن يكون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أ
ن يكون بسبب بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فإذا اعتبرنا معنى تركيبيا
كيف بعض مؤدياتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في
الوضوح بهذا غاية ما يتوجه في الكلام وهذا المقام وهو محل بحث ونظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له
كما للفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن أو خارجا عنه كما في الالتزام إن قامت
قرينة على عدم إرادته أي إرادة ما وضع له فمجاز وإلا أي وإن لم يقم قرينة على عدم الإرادة ما وضع له فكناية وهذا

مبني على ما يجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره
السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم وما
لا التزام انما هو الدلالة على اللازم المساوي لا على ما هو اعم ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد
اللازم وهذا الاصح الا في قليل من اقسامه على ما يجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد
في المجاز هو اللازم فقط لقيام القرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع
الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر
اي المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصودا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع
ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما ذكره
السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاولى ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم
يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في بحث هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه
التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصود الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني
عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول
للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في

في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالا
مر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرو وجا
ني زيد وعمرو وفيما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشا
ركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكنا
ية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما يجيء في علم البديع فان
في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح
في التجريد فانه قد صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه ففي التشبيه الاصطلاح عند المص هو
الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والا
ستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيها دلالة على مشاركة امر
في عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما يجيء ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاص
طلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة و
ما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فا
ن المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر بحث التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا الفصل

انما هو على اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اعني المشبه والمشبه به ووجهه والاداة وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو
قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم الكلام في الطرفين لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين وا
لاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما
ما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف
الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي
ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله فيه نوع تسامح لا
في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذو
ق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد و
شممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي اد
راك على ما يجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني
الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه ذلك والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان
العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس
فاذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذا لو حاول محاول ال
مبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا

من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذ
لك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقو
ة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا
للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار وقلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تفسير يعمهم
تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي هو المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع وا
لشم والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض
مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه في قوله وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد
قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صب الماء اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية يا
قوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدرك بالحس لا
ن الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب
هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد با
لعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس
فيه مدخل لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس
المذكورة ولكنه لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني
والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضا
جعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصفوا

لنصارى بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة
في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما يليق تحقيقه في بحث الفصل
والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها الحواس قط ولان ا
نياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل
لو وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك
ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كا
نسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها
على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من
عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب
لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم
الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحلم والتخلق وذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل
لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما
هو خير عندها وكمال ككيفية الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برا
ئحة طيبة والشهوية بصورة مرجوة وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا

كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الا
لم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا تحقيق واما اللذة والا
لالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا باا
لضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة ا
لى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شا كلها
كل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والمراد
بدر والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا
منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد ا
لقاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد وال
نور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو
ما في قول اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليا
لي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من
حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل
وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها
كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة و
[illegible] ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ا
ن النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة و

كل ما هو علم مماله بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى يجعل ان البدعة وكل ما هو جهل
مماله سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخييل ان الثانى مماله بياض واشراق و
الاول مماله سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيه ما اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب
فى سواد الشباب اى ابيض فى اسوده فيما سواده محقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين ا
لنبات الشديد الخضرة فيما سواده بحر الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى
كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذى سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البد
عة هى التى تلمع فى بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اى جعل وجه الشبه فى قو
ل القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى ا
لنحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد
حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فا
سدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه فى عماية الهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل
القلة والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه هو استعماله مصلحا او
اهماله مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو
فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح و
من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يخل بفهم الكلام وهو اى وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام

عام ما بينهما النوعية او جزء منهما مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما فى تشبيه ثوب
باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او
من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة انه يكون معنى قائما بهما وهذا المذكور صفة وتلك الصفة اما
حقيقية اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات ا
لجسمية اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان
فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين
كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع او غير ذلك والمقادير
والمقدار كم متصل قار الذات وقيد بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حدود مشتركة
تتلاقى عندها وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون لاجزائه المفروضة ثابتة لذاته وبه احترز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض
فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول جسم فى مكان بعد حصوله
فى مكان آخر اعنى انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى
يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بها
المقادير وما فيها من الطول والقصر والتوسط بينهما او بالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما
وما يتصل بها او بالمذكورات كالحسن والقبح المتصوف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع
الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء و

لتحزيب والنقر الداخل تحت الشكل وغيره ذكره اولا بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في ا
لعصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين
بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من تموج المملول للقرع الذي هو سلبي عنيف
والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف قوة المقاومة وضعفها
يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممدودة او في فم المنفذ
او ضيقه او شدة النوائب كما في المزامير المثقوبة تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب ا
لمفروش على جرم اللسان الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والكرو
ثة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروا
ئح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة ا
لى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك الملموسات
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية
وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي ا
صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية
تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة و

١٦٨

الهشاشة وهي سهولة تفرق الجسم وصعوبة اتصاله والرخوة عكسه

والصلابة وهي ما يقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية
يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الا
نسان من الحجر اذا سكنه في الهواء قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه
اذا حبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او
عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات
الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتا
ج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق ا
لثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغرا
ض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام
والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر ا
لغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها الخلق وهو
ملكة تصدر عنها الافعال من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم
والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما يشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق على
ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كالاضافة في قرب الحجاب

لشمس فانها هيئة متفرقة في ذات الجسم والشمس ولا في ذات الجسم كذلك قد تطلق على ما يقابل الا

عتبارى الذى لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل كالصور الوهمية الشبيهة بالخيلة او الناب المنية والى كليهما ا
كالحلم والعلم وغيرهما

شار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى كاتصا

ف الشىء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشىء تصوري وهمى محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات

التى لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكى بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين

فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير

من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق التطابق للودعة التى منها اما واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد
كالحمرة في تشبيه الخد بالورد

امالتركيبا حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها ا

لعقل من عدة امور وسيذكر تفصيله وفيه نظر يستغرق وكل منهما اى من الواحد وما هو بمنزلته حسى او عقلى واما

متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد با

ن ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه

لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اما حسى

او عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى والمتعدد الذى يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسى او عقلى

او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسى طرفاه

حسيان لا غير يعنى ان وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعدد المختلف لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين

ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسى شىء يعنى ان وجه الشبه مأخوذ

من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلى ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس

١٦٩

بالحس اذ لا يكون الا اجساما او قائما بالجسم والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وا

ن يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شىء اذ لا امتناع في ادراك المعقول بالمحسوس

بل كل محسوس فذاو صافه بعضها حسى وبعضها عقلى ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم من التشبيه بالوجه الحسى

بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسى يصح فيه التشبيه بالوجه العقلى دون العكس لا بمعنى فان قيل هو اى وجه التشبيه

مشترك فيه فهو كلى والحسى ليس بكلى لما تقرر ان كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه

فهو كلى لان الجزئى يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه شبه فهو كلى ولا شىء من الحسى بكلى لان كل

حسى فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئى ضرورة فلا شىء من وجه الشبه بحسى وهو المطلوب
كالحمرة مثلا

قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها

الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا الابحاث

جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى ان يكون غير عقلى لان التحقيق قد عرفت في التحقيق الى انه
بان يكون حسيا بالنظر الى افراده

ثم كان في قوله الحاصلة التى تتنوع في مفرداته الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد

وكل من الاولين اما حسى او عقلى والاخير اما حسى او عقلى او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او

المشبه حسى والمشبه به عقلى او بالعكس تصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفى الحسى حسيين يسقط اثنى عشر قسما ويبقى منها ستة عشر

فالواحد الحسى كالحمرة من المبصرات والخفاء اى خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله

وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر في تشبيه الخد بالورد والصوت

الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلى كالعراء عن الفائدة والجرأة على

وزن الجرعة وهى الشجاعة يقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء

مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم
لبداية اي الهداية لدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طر
فاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا
يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثبات
للرجل الشجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت
للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شيئا من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء
ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى الحاصل فوجدناه موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
فان ابيت الآن تحمل على هذا اللفظ فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه
عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام نوع قلب وهو حكم وفي دحره بعض الامثلة شائعة لما فيه
من شائبة التركيب كالمراد من الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو
مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب في اشتراكهما في كونهما طريقين للادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد با
العلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان
ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه
الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الا
فراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بالتركيب

١٧١

بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد
مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متر
كب واحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع
منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب
بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا
المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء كل منها داخل في حقيقته لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين
في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان
وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما او
صافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه
مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى
كعنقود ملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء تشديد اللام في هذا البيت حين نورا تفتح نوره
كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها فان الوجه بيان لما في قوله كما الحا
صل من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية
المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة
انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
البالغ في تناسبه قربة مما يجده في رأى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرناه في تقرير الكيفية جملة

الشيخ عبد القاهر تقديرًا المقدار مخصوص اى مقدار في القرب والبعد وعبّر عنه صاحب المفتاح بالكيفية
والمص قد جمع بينهما فكأنه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لكل منهما من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده
الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما
قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره ويجيء ان المفرد قد يكون
مقيدًا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اى المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قوله كأن مثار النقع
اى الغبار اى هيّجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذف احدى التائين وفي جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر
على ما نطلعك عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام
مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ
في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه
السيوف بالكواكب من جانب آخر ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق
ويتوهم انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان
الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها اى لو تركت الناقة مع فصيلها وليس كان تقول لو تركت الناقة
ولو تركت فصيلها فيخرج الكلام حينئذ وينبّه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب
كونه على سبيل التبع لليل ولو كان استئنافية لثبتت بتمامها القائل ليل وكواكب فينبو عن ان الاكمان السيوف
في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبّر عن هيئة السيوف وقد سلّت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب

وتذهب ولهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك
ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان
لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف
باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبّه على هذه الد
قائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع
وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلام
وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الا
ثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا ان زيدا ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس
المراد ان المثار يعني المصدر عامل فيه على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والآخر مركب
كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مستطيلة
مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا
زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اى وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي
تقع عليها الحركة اى يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها
التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون
وقد غيّر المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات
التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف و
الثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اى كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز والنجم

والشمس كالمرآة في كف الأشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدا
ئرة ثم يبدو له يقال بدا له إذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الأول فيرجع من الانبساط الذي بداه إلى الانقبا
ض حتى كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط فإن الشمس إذا أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤد
ية لهذه الهيئة وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشل والوجه الثاني أن يجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف فهنا
ك أيضا يعني كما لا بد في الأول من أن تقترن بالحركة غيرها من الأوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات
كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل ليتحقق
التركيب وإلا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة
المصحف في قوله أي في قول ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار أي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا أي ينطبق
انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فإن فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك في الحالتين أعني حالتي الانطباق والانفتاح إلى
جهتين في كل حالة إلى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك إلى جهة واحدة في شأنه أن يعز و
يندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك إليها أبعاض الجسم أشد كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر ومن لطيف ذلك قو
ل الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي
التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله أي كوجه الشبه الذي في قول أبي الطيب في صفة
كلب يقعي أي يجلس ذلك الكلب على أليتيه جلوس البدوي المصطلي بأربع مجدولة لم تجدل أي بقوائم محكمة الخلق
من جدل الله لا من جدل الإنسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه أي من الكلب في إقعائه
فإنه يكون لكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس

جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل أو قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه
من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر إلى جهات التركيب فلطف بحسب
التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فإنه من قرب التناول يقع في نفس كل راء للمصلوب لكونه أمرا جليا وا
لمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة كانوا
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فإنه أمر عقلي منتزع من عدة أمور لأنه ر
وعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الأسفار التي هي أوعية العلوم وأن الحمار
جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم أنه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر كما إذا ا
نتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة يقال أبرقت القوم إذا أصابهم ببرق وأبرق
الرجل بسيفه إذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي أبرقت السماء إذا صارت ذات برق ومنه
أبرقت لي فلانة إذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا أبرقت الغمامة للقوم أي تعرضت لهم فحذف الجار وأوصل الفعل
فلما رأوها أقشعت وتجلت أي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا غمامة خطأ
لوجوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت فإن المراد التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور
الغمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال أي بواسطة اتصال يعني باعتبار أن يكون وجه الشبه والمقصود من التشبيه
كونه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشيء الشديد الحاجة إليه أمارة وجوده ثم
يفوته ويبقى بعد ذلك حسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال تتعلق بالتشبيه الذي تضمنه قوله المشبه لأن هذا
لفظ مشترك بين الطرفين فالمشبه ظهور الغمامة ثم انكشافها بالحالة مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أعم فليتأمل

فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على
احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا
تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يشبه ابتداء مطعمها بانتهاء مغبتها وكون الاول عاقبة الآخر امرا زائل
على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر الا الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى
لانك لو قلت يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم
يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى لربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره الشيخ وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ا
ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنقرره ان شاء الله تعالى ثم قال
فقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها الترتيب و
الثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف
لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز وكذا لو اسقطت احدى الثلاثة لم يتغير
حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع
في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة
النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد
المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في
تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون
بمعنى وجه الشبه بالسكون وعند المحققين المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة و

وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو
حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة
من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على
الميم كما سيجيء في علم البديع وليس فيه قولنا اشارة الى شيء في قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ا
بي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي انه قال هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله كثيرا
كالضدين فيجعلهم ان وجه الشبه في الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وضع الجبن والجرأة وكذا في البخيل والحاتم
وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا للجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لم يكن هذا من الملاحة والتهكم
في شيء وايضا لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل
هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو ا
سد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجرأة
والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة وان كان الخبر جامدا نحو كان زيدا
فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام والا
ثم اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي
كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل المشبه كأنه بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا
الى الموصوف المقدر ومثل نحو كأنك قلت وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء

كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيد اخوك وكان فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في

معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يودي معناها والاصل في نحو الكاف اي في

الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليها المشبه به اما لفظا كنحو

لنا زيد كالاسد او كولد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته

العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف

ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لما

القرينة اي عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذكر

من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكره الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة كماء انزلناه ليس المراد

تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فظهر ان الكاف المشبه به مفرد لا هو مقبل ما ولي الشبه به حرف التشبيه

وقد صرح المصنف رحمه الله في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري

الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به لان التقدير كونوا كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله

على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصار الله

بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى انه ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين

من انصاري الى الله فان صاحب المفتاح وقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى من انصاري الى الله والمراد

المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من كلام صاحب المفتاح ان التشبيه بين كذا وكذا ان المراد الا

التشبيهات المشبه بها فجزم بان الصواب ان المؤمنين بدل الحواريين الذين شبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين

والشيخ العلامة قد ردّ في شرحه هذا البعض بان الآية في الاشتقاق نظير القول تعالى او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول لا وجه

لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في المفتاح التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول

عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صرح في

الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشيخ في توجيه لفظ المفتاح كما

في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه او تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين اي المراد بين كون

الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان التشبيه كون المؤمنين

انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو

صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني في الآية لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون

الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد

يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله

تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف

وهو المثل اي الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات

الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد

تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا

شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون

المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من

مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعها لكنت مستغنيا عن تقدير ذوي صيب لا في ان الكيفية

المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى التشبيه الآية او لي قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف

من الطويل

وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار
واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم و
فنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية فهذا كلام فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان التشبيه ليس بذوات ذوي الصيب بل بحالهم وصفتهم
لانا نقول اللازم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بمجموع القصة المذكو
رة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الا
قتصار على تقدير ذوي لانه ادل على القصة واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد
ظهر مما ذكرنا ان ما قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالتشبيه لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها
بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في
علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على
الظن دون التحقق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل
منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا
وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من ا
لقرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه
ان يبين ان المشبه ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق
الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم
مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل

من الوافر

الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت
اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك وا
حد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل
هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في
تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال او مقدارها اي
بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في
شدته اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقو
ية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه
ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت
وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل
الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتوهم وكلمح البصر
وكانه ساعة لا يجد فيه ما يجده في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل
سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه و
لم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه
عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم و
هو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اتم واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك

من الطويل

من الوافر

من الطويل

لبس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه مسلم فيصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكا
نه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه مشهورا اذا كان الثوب مثلا
مساويا في السواد للاغراب لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو
يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه فلو قلنا لو كلما
كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما التقرير فلانه يقتضي الامرين جميعا
لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك
قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد
السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان تشبيه المشمر
كربين وجه المجدور بسلحة جامدة المنقورة ليست السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كا
ن المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بالنسبة هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال
لان حق المشبه به ان يكون اتم في وجه الشبه من المشبه واخص به واقوى حالا منه والا لم يصح ان يذكر المشبه به
لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لان الامتنا
ع في تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه في التقرير لا ابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نظرا الى امتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع
وهو الفحم المذكور لا يستطرف المشبه بصورة الممتنع لكونه ابيه اياه او لوجه الشبه الكلي نظرا الى ندرة حضور المشبه به
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه مثل ما ذكر اى لا يستطرف في الندر كذا ذكره السكاكي
لعلاقه وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف غالبا

ليعوده عن التصور او
نادر الحضور في الذهن
مع المشبه ليعد نسبته البعيد
لنفس تتسارع الى قبول نادر
تطلع عليه لما بنفسه لا بد منه لذة
التلخيص مفتاح ٢ محمد

١٧٦

خاليا عن التعليل وقيل معناه مثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول وهذا اقرب لسياق كلامه و
بالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة
التقرير ثم لا يرد فيما يكون للتزيين او التشويه والاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة
او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد
الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما
اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على
حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او
زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض امكانه او تزيينه او
تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى
بين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه
او لاستطراف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز و
هو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه
كما في قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو
اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يحوزها
ن يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب

قوله على ان الشيء اذا ظهر ان البنفسج مثلا ... ظهوره منه اسمى ذلك الوضع وهو الكريت

لكن يند وجود حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية

التباعد فوجد لذلك ازيد ما يجده اذا شبه النبات غض يرف واورق رطبا من لهيب نار في جسم مستولي عليها اليبس وبين التباعد

على ان الشيء اذا ظهر في موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود

الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب

وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اى قول محمد بن وهيب وبدا الصباح

كان غرته وهو بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم يقال غرة الشيء لاغر وغرة الصباح لبياضه وجه الخليفة حين

يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف

الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث

يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها

كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب

هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا

اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود

الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه هذا الكلام مختص بما تقدم من انه لا بد في كل تشبيه من الحاق الناقص في

وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما

ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان اولم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى

الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله

اى كقول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر

اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت الشيء ارسلته فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما

توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر

ناقص فيها حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة

الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى

المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها

والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات

الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام ان الناقص كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع

وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم

يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما

انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل

القصد الى الزيادة والنقصان لكن على سبيل الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ عن الاغلب

عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما التقسيم فهو اقسام

فهو انه ثم تقسيمه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكرها هذه

الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام

لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر

في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد يصون

صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اللباس في قوله لكم وله تعالى في المشبه به فلا

اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الهيات عليه وقيدا به كقوله كما يحصل من سعيه على طائل وهو
كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغيره او كلاهما مختلفان اي احدهما غير
مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب
كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ
اشياء فرادى معزولا بعضها من بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء واحدا باخرى مثلها
تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله
وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة
في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ والمشتري قدامه في
شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا
وقد يكون بحيث لا يمكن ان يشبه كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله
ثم مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد
واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل ان جعلتهما من المفرقة فلابد من تكلف

تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات و
ما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام با
لصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فا
لمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه نهار الجبلي بمجال الامر بمقعوس الشقة وا
حدا فرنابه على راسه شجرا باغصان والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كا
لراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او نهار الجبلي هو المجموع المركب من الامور ا
لمتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه نهار الجبلي من تشبيه المفرد بالمركب كتشبيه العقد بعين ا
لديك وتشبيه الثريا بالعنقود والنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها
قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع و
كان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب فذهب الى ان الهلال لا تشبيه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه لكن ما ذكره المصنف اوجه فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه نهار ا
لجبلي بانه شقيق في الثاني الى ما لا يتحصل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقو
له اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظركما واجتهدا في النظر تقصيا اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يحذف في التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي
ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي
ليل ذو قمر ثم نبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى

السواد بالليل المظلم فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وأيضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو أنه إن تعدد طرفاه فإما ملفوف وهو أن يؤتى على طريق العطف أو غيره بالمشبهات أولا ثم بالمشبه بها كذلك كقوله
أي كقول امرئ القيس في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها
العناب والحشف وهو أردأ التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطيور بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في أسرار البلاغة إنما يستحق الفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه أو مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله أي قول المرقش الأكبر يصف نساء النشر أي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير وأطراف الأكف وروى أطراف
البنان عنم وهو شجر أحمر لين وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول فتشبيه الجمع كقوله أي قول البحتري
بات نديما لي حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح كأنما يبسم عن لؤلؤ منضد أو
برد هو حب الغمام أو أقاح جمع أقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء وفي قول الجوهري يفتر عن
لؤلؤ رطب وعن برد وعن أقاح وعن طلع وعن حب نبه تجمع أشياء وفي نحو هذا من البيتين في باب التشبيه نظر لأن
المشبه أعني الثغر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا إلا أن لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على أنه تشبيه لا استعارة و
ستسمع في هذا كلاما إن شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف أبيات أنشدت له أتتني بلا
أبياته تفعل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الأمان ونيل الأماني وعهد الصبا و
نسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين أي التشبيه باعتبار وجهه
ينقسم بثلاث تقسيمات الأول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد أشار إلى الأول بقوله إما

تمثيل وهو ما أي التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وتشبيه الكلب بالبدر المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة الآية والتشبيه في قوله كما أبرقت قوما عطاشا البيت إلى غير ذلك وقيده أي المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو
وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم وكذا في قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما أشبه ذلك
فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور وأما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في أسرار البلاغة
إن التمثيل التشبيه المنتزع من أمور وإذا لم يكن التشبيه عقليا لا يقال إنه تمثيل التشبيه ولا يقال إن فيه تمثيلا وضرب
مثل وإن كان عقليا جاز أن يطلق اسم التمثيل عليه وأن يقال ضرب الكلام مثلا لكذا ضرب النور مثلا للقرآن والحياة
للعلم وإما غير تمثيل وهو بخلافه أي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا
يكون وجهه منتزعا أو يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وأيضا
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه أي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه أي وجه الشبه
يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالأسد ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه كما أنها أي الحلقة المفرغة متناسبة
الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة
الجوانب فإنه موضع الانفراج منها يكون طرفا وما يقابله وسطا ذكر جار الله أن هذا قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن
بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس أولاد زياد العبسي وذلك أنها

سبح بالعيدي والبلو العيش ... والليل معطوف عليه والباء في للتعدية ومعنى اجباح الوجه ... الليل عنو فتح ... البنية وهيئة الصباح

سئلت عن بني ... اليهم افضل ففلان عماره لا بل فلان ثم قال ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة و

قال الشيخ عبد القاهر ابن قولها وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم والبصاعة اي من المجمل وقولهم دون اي

يعرف طرفاها ... كذا اشعار بان هذا من تفصيلات المجمل لا من تفصيلات مطلق التشبيه وهذا عطوف على قوله منه

قد ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا

زيد الفاضل اسد ليكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن

المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فانه وصف

الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم

يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل سيصبح

في والليل عندي فتى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كا

لغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله

وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف المدوح بان عطاياه فايضة عليه عرض عنه او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه

يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الا

قبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير ايادي لدي ووصل مواهبه الى طلب

عنه او لم اطلب كالغيث وكانه ترك لعدم الظفر بمثاله في كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه

كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان

يكون امرا لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه و

جا الشبه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه

١٨٠

الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص

المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب

وتشبيه ان تكون تركه التحقيق في وجه الشبه حيث فسره الى حقيقة مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر

يعني ان ذلك التسامح يكون من هذا القبيل ومتفرع عليه وذلك انهم لما شاهدوا ان يجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا

بعد ما رحب قطعا لحكمهم بذلك على انهم لم يجعلوا وجه الشبه منحصرا في الحسي والعقلي الصحيح قولهم وجه الشبه هنا هو

الحلاوة التي هي من الامور الحسية قطعا كذا ذكره العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه هنا في هذا التسامح هو

الحلاوة لا يدل على جعل وجه الشبه على التحقيق فانا لا نحكم بان الحلاوة من الامور الحسية ايضا فكيف يكون الحامل

على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي انهم في تشبيههم وجه الشبه

الى العقلي والحسي وتسميته ببعض حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه

في تشبيه الخد بالورد وهو لون الحمرة ... الكلية الحاصلة للجزئيات المحسوسة فهو بهذا الاعتبار عقلي ووجه الشبه من هذا حسيا

فليتأمل وايضا تقسيم ثان للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به

من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدأ الامر يبدأ اي ظهر وان جعلته مهموزا من

بدأ فمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق

الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه

جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العلم اعرف من الخاص فوجب تقديمه

في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الروية مثلا تدرك الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى

حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يمعنه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية

ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على المراد جليا او وكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه قريب وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه
به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كا
لشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذ
هن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل اي انما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب القرب
سببا او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى
والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير
وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله قريب مبتذل وهو خلافه
ثم اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر ودقة نظر لعدم الظهور اي خفاء وجهه في بادي الرأي وعدم ا
لظهور يكون لامرين اما كثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي المرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او لندور
ورأى او الندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وهو لا
وحضور المشبه به مطلقا لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد او مركبا
عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكر من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف
الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما ينقضي الدهر ولا يتفق ان ترى مرآة في يد الاشل وانما كان الندور

ذو وحضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومتى بما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع
بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان او لانهم ما يشترك فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من و
جهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف
واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في
امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضها من الاوصاف و
تدع بعضها اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل
بدخان وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بعضها بالتأمل عن بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في
اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضها وتدع بعضها
كما فعل امرء القيس في البيت حيث عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها
في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون والاجتماع على مسافة مخصوصة
في القرب ثم اعتبارك مثل ذلك في العنقود الملاحية ومثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تق
تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما لها من الصفاء في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف
والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خاليا كان اي تطلبا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكونه اقتضى
الاكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل من نحوه وقد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما
كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل ولان الاستماع و
لا منسوجة على المناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وهو

فعرف النفس المطوي بالمرة الاولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونفع بعدم الظلمة [illegible] باردا

لانه ما كان سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول

ورده الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل اجلى من الفكر اذا صادف نتيجة او طريقا مستقيما يوصل الى الحكم

ويظفر بالمقصد والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى

المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء

قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يكن ان كان في نفسه بعيد البصر فالتشبيه في

ليست مكنى عنه مصرح وان كان في نفسه يعني فالمرئية وعالم ضمنا فهو فعل مبني على التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن و

البهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي كقول الو

طواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور

اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل

عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك

ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار

اداة التشبيه باعتبار الاداة اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من ا

لمؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء

اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر

ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متشابه فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون

١٨٤

بالغصون عبارة عن امالتها اياها وتحريكها وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي [illegible]

اسحار وفيه هواجر كما خصلت والشمس فيهن هلال هكذا يجدن بنقد الذهب واللجين المذكورة في البيت

لا يكتسب لبعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط

من الشجر وقد شبه وجه الماء اي ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعروق وذهبه اوراقه الذي اصفر ببرد الخريف

وسقط منه على وجه الماء فيكون من هذين الوجهين ابعد من الاخر او مرسل عطف على قوله اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر

اداته وصار مرسلا من ان كل المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر في الامثلة السابقة ا

لمذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به

اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون

المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن

افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبا

ر ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه ثمانية لا اعتبار كونه لان المشبه به يكون مذكورا قطعا

دائما فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالا

داة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالذ

ئب في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها

فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا المقام ولهذا قال واعلى

مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان ا

على المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان

كان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد فى مقام الاخبار

عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى فى الرتبة حذف احدهما اى وجهه واداته كذلك اى فقط او مع حذف

المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة فى مقام الاخبار ونحو اسد فى الشجاعة

فى مقام الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد فى الشجاعة ونحو كالاسد

فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان فى القوة والاخريان متساويتان فى عدم القوة والاربعة

الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو فما لم يكن

اشتمل عليهما كالاوليين فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

فى القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل

المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بخلاف حذف الوجه وهو الفرق بين قولنا لقينى اسد ورجل ولقيت فى الحمام اسدا وبين قولنا

زيد اسد او اسد فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى فى الكلام

لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت

فى الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف فى ان هذا استعارة لا تشبيه والثانى ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه

به ان كان خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر كخبر باب ان وكان والمفعول الثانى من باب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى

تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه

فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد

فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جئ به لافادة التشبيه بخلاف نحو

لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشئ بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات

لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق

ناسب ان يفرق بينهما فى الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ

فى اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثانى ايضا اعنى زيد اسد استعارة لاجراء اسم المشبه

على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظى راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن المشبه

او فى حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقينى منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به

على ما يدعى استعارته له لكنه تشبيه على ما نص عليه ... فيكون تشبيها ولا يسمى تشبيها

ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا

بعد تامل خلافا للسكاكى فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظى ثم قال الشيخ فى اسرار البلاغة فان ابيت الا ان

تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون

اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شئ من الادوات

الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة

لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود

كسوفه فلا يحسن دخول الكاف ونحوه فى شئ من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس

الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون فى الصفات والصلات التى تجئ فى هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب

اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا

سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما فى ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله

جعل دم الهزبر الذى هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا فى الموت ومثله قول البحترى وبدر اضاء الارض



شرفاً ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الاصطلاحي حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم
ان يكون قد جعل للبدر المعروف موصوفا بالليل فيه فقيل انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة
التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام مصوغا لاثبات التشبيه بينهما بل
لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كريم لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم
يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام
فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه
يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه امرا مستقلا بالاسم والمفعول الاول
لم يشكك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظن كقولك كان زيدا اسد ولا تكره فيما نحن فيه غير ثابت فدخول كان وحسبت
عليها كالنص على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وجدت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذ
كور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد النزر خضابه
وصف عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول
كلام ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في
اول بحث الاستعارة انشاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد البيان والمقصود الا
صلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على ا
ستعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم الحقيقة على المجاز ولان المجاز فرع لها متوقف على ان يكو
ن حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدلالة على غير ما وضع له فرع الدلالة على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميز عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي

او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا الحقيقة فعيل في الا
صل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكا
نها الاصلي والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر
لان فعيلا بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني
فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة للمؤنث غير جارية على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه
المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا
للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في
الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح يقع
به التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الا
ستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقو
لك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له غلطا فليس بحقيقة كما انه
ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاس
تعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يتناول الا الوضع بالتحقيق دون التاويل وا
حترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالص
لوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع
لانها وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الاو
جب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة

غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ بتعيين اللفظ للدلالة على

بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة

فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا لانه لا يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في

غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار

اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ لغيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في

جل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا

فيدخل في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على

كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك

كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما

دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصص باحد الوضعين كما

اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه حينئذ يدل على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتخصيص ذلك ال

الوضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا الدلالة عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وفي قولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قر

ينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطتها وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا او هو تعيينه للدلالة على احد

المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذاك وقال

اذا اطلق فهو مبهم احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بان الامة ان معناه الحقيقي

ان لا يتجاوز الطهر والحيض فما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وباي قرينة القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دل بنفسه على

الطهر بالتعيين ... قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية

١٨٥

لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة

الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة

الى الحيوان المفترس وان الكناية موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان د

لالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من

غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة

المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج من تعريف الحقيقة المجاز

دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين

ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم

الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق

في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشا

هير الافاضل وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا منه اعتراض على السكاكي فقال ان مراد السكاكي

بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة الفساد توهم ان السكاكي

اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يجوز الاحالة فيبطل كلامه حيث حمله على معنى ما لم يرد عنه هذا الكلام

واقول كيف يجوز ابطال الكلام بحمله على معنى هو بريء عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للد

لالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فاين ابطال هذا قول من قال حقق ما نشا

وغاية تحقيقه انا نقول هذا الذي يجب تعيين ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى

جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والمخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظ

ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري ومن تبعه في وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي

او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او

جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص كل دال [illegible]

اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب

ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل واحد يهتدي

الى كل لفظ ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير

ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الى

غير ذلك مما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض

لاستلزامه ان يكون المفهوم من نفس اللفظ وجوده واتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا الرد من قولهم لان الامر الواحد

لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تأوله بعضهم السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه

تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة

والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء

لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر

الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيهما

من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من

جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الى الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها

مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز واسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا

مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في

تسمية شيء باسم لا يعتبر اعتبار المعنى في وصفه بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التنا

سب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه و

لهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك

اعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء

فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما

تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به

التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الا

ستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما

وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ

الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي

به التخاطب فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخا

طب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو

متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على

وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له

مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون [illegible]

وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي لما وضع له اولا حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى

الاول المجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول عنهم بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة

وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد

انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة واما من

حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية

المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما

هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح ا

طلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة

والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي ونحو ذلك او عرفي

(اما كون الحقيقة منقسمة الى اللغوية والشرعية والعرفية فلان الواضع)

عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية

عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير

ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي

عام او خاص كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص

يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع

لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف

النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في

الاول المجاز في الثاني فاذكر بلفظ الكل مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعده كل ذكره من المعرف في اشارة الى المعنى الحقيقي والمجاز

ي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة

١٨٧

فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا

(عبارة عن الرجل الشجاع) (وهو الحيوان المفترس)

ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق

(اي الاستعارة)

ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشا

ر بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة

اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه المرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد للنعمة وهي موضوعة للجار

حة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة

(او المنعم عليه) (المقصود)

ايضا نظرا لها النعمة منه بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي

وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان ا

(تقدير اعظم) (لانه لم يكن اشارة الى المنعم)

لقدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه

(وهو الاخذ بعنق)

ع م المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجو

(تساوي) (عهدهم)

ب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الحركة في التصرف كذلك

سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد

(اعضادتهم)

هنا استعارة فمبني على ما نقلنا عنه من ان التشبيه اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الا

ستعارة عليه يجوز من القبول وهنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود ا

لذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حا

ملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلا

قة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا

يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز
موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد
منها تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة
المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها
من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي
عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من ا
لصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من
الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم
مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم
المسبب قولهم فلان اكل الدم والغرض انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال
في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي
نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك ا
لشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه

ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ا
بيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في
الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذ
كر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم
فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما اخص اوصاف المشبه به
فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فان الاسد مثلا انما يستفاد منه الشجاع لا زيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها فيظهر بادنى كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على
غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار
ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر الذي اريق وان لم يكن ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة ولا شرط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم ها هنا محض كاطلاق البصير على
الاعمى او متصف اي بلزوم خارجي بحسب العادة او يجب لواقع وحينئذ اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للمصحف والرقبة للعبد
او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او بسببية احدهما للآخر او مجاورتهما او
بكون احدهما شرطا للآخر وجميع ذلك يشتمل على لزوم وهذا شرط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس
مثلا فلا يطلق الاذن الا بوجه بدون وجودها بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس
من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين
علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا الفن والاستعارة هي
ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الا

المرسن الانف الدالة في اصل الوضع لان معناه موضع الرسن

شان فان اريد تشبيهه بما بشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق ا

مطلق الانف

لمرسن على الانف من غير قصد الى تشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة و

ان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد قيد بالتحقيقية ليتميز عن التخييلية والمكنى عنها اذ لا تحقيق لمعناهما

معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية

او عقلية فيقال ان اللفظ نقل من مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي

كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف

اي رجل شجاع اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصارت له جسامة ونبالة له لبد اظفاره لم تقلم

لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو

امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا

لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الكلام من الاستعارة عند اصحابنا الحمل على التخييلية

اذ كان يحتمل عنده ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار اللباس لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون ورثاثة

الهيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانها استعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه

ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيهم يحتمل ان يراد به الامر

الحاصل من الجوع فيكون عقليا وان يراد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسيا كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس التشبيه هو الحق

على ان الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط فان المصنف قال الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له

والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ

المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء بشيء نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له

هذا تفريع على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة

١٧ او رايت به اسدا

١٨٧

لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن

المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها فالاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه

مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان الاسد في نحو قولنا زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل

في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا

لتشبيه وان هنا محذوف وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ان ذلك بلا اداة

قلت زيد اسد فاوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداة

ثم قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان الاسد مستعملا في معناه الحقيقي واما

اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحيح حمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا

استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن متصف

صوري بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون

استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المثال كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب

نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه ثم تدعى في سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث

لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر في كون الكلام في هيئت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ذكر

المشبه بالكلية لكن في نحو جاء الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من برج البدر بعدا بدور ومنا

[illegible] الكتان ففيه اشكال لانه ذكر المشبه لفظا وتقديرا واجري عليه حكم المشبه به فيقتضي ان يكون هذا استعارة

وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في

البعد فيهما انداد فيع كذا ذكره الفاضل صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد

العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت

انسانا او رايت رجلا فلفظ الانسان او الرجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا

اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا اللفظ المساوي في قولنا

الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخا

ص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الا

طلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف وقد سبق في بحث التعريف باللام

اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله

اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في

المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء المذكور

لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعا

رة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال را

يت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين

كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى

المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع

له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا

مجازا عقليا ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول

ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظللني قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قا

بكون المشبه مفقود الا علم من ان يكون محذوفا كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت

اسد الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان

الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف

من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات

سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر

ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه

موقعها ولا تفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر

بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية

تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع و

الكافر خلو عن النفع فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وحقائق

ك ذهب كثير من الناس الى ان الاثنين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا

يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لا

عم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير

ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا موضوعة للمشبه به في غاية

السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما

حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له

مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام

مَنْ تظللني ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس

فلولا انه ادعى لها معنى الشمس الحقيقي وجعلها شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان انسانا

حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اى ولبناء الاستعارة على التشبيه صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت

الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله

قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان

كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اى رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اى

كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بان اسدا مستعمل في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع

المخصوص وتحقيقه ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما

المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخا

لب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ

الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعا

رف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب

القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه

قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه

يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر في

ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل

بل في الكذب وايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظا

١٩١

الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم

صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اى في الاستعارة على التأويل وتفا

رق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والمص فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع مما في الضمير وانت

تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور ومختاره السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل وا

لقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل

الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقيا

س الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون اى الاستعارة علما لما سبق من

انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لا

نه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بو

صف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فح

يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او

غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود

والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة

نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز ولا بد له من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اما

امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اى امران او امور يكون كل منها قرينة كقوله فان تعافوا اى تكرهوا العدل والا

يمانا فان في ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد با

لنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة

بعضها ببعض يكون لجميع خرزة لا لكل واحدة ولا يخفى صحة كونه فيما نحن فيه القول او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة

وي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف وبقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من

انكفأ اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب

اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي تصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس

الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة تستعار للاخرى استعار السحائب لانامل الممدوح ذ

كر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل

فظهر من جميع ذلك مراده بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة اي الطرفين والجامع

وباعتبار اللفظ وباعتبار امر آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما

اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه

الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء

وهذا اولى من قول المصنف لان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل

اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتما

ع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود

لعدم غنائه بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود

والعدم في شيء ممتنع وكذا استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم

في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما

في شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من

كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة

لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعال الحيوان المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة

بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له عن الحيوة وتقريبا

الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشد قوة كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه ولا يخلو

من اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعمل كل واحد

منهما للآخر بل القصد انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذ

لك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن ا

جتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما

استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التنا

قض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم اي انذ

رهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها

على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة

باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهنا جامعا قسمان لانه اي الجامع

اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما

سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفز

ع منها واصلها من هاع يهيع اي جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد

للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امرها

شم وبعيد للدجى بانتهم الموت استعمال الطيران للعدو والجامع داخل في مفهوميهما فان الجامع بين
العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى في مفهوم العدو والطيران الا انه في ا
لطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين رايت اسدا ان في الشجاعة الا
شتراك في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والادمي بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب
اختلافا في الجنسية قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان ان في
كل من المرسن والطيران خصوصية وصف ليس في الانف والعدو اذ خصوص الوصف الكائن في طائر عن
في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه هنا منظور فيه لا ثم ولهذا
زال لو حظ فيه التشبيه كان غلط الشاعر في عدة استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها
بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بين الاستعا
رة المطلقة وبينه كنقل فيه الكلم الى مجانسه كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من وادٍ واحد فهذا
بخلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما اصلا فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ا
ن يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة و
الضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية
الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع انه يختلف بالشدة والضعف ووجهه
انما يمتنع الاختلاف في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية و

١٩٣

وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع
كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر
لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراة
للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها
ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الا
جتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب
للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه اشد في الاول واما غير داخل
عطف على قوله اما داخل كما مر في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان
قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الجثة المخصوصة لا للبي
للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل
في مفهوم الطرفين وعلى هذا فقس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف با
لشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا
لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في المستعار منه الذي هو مفهوم المستعار منه ا
عن الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور ا
لجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذ
هنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله

قوله ذكرتك كل خاطر اى مثل ذكر الاحبال خطر كلما من
يلقح نفسه فى الامور الصعبة او مثل زيادة
الاحياء كلما امر خطير مدهم به فى التعويذ
او مثل ذكر الوجل يريد نفسه كل خاطر
فى تعويذ فرسه عجل الحكم

طر اى قول يزيد بن سلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه اذا احتج قربوس مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج بفتحتين على الشكيم
الى الفرو النزال الشكيم والشكيمة هى الحديدة المعترضة فى فم الفرس واراد بالنزال نفسه بدليل ما
قبله عودته فيما ازور حبائبى اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتدا
الى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتى المحتبى ممتدا الى جانبى ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان
قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبى الفم بهيئة وقوع الحبوة فى ظهر المحتبى
ممتدا الى جانبى الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرناه لولا ان الركبتين متضامتين انسب بالقربوس والثوب فى الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد مستفلا الى الظهر كما
ان الطرف الذى يلى القربوس من العنان اعلى من الذى يلى فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف فى العامية كما فى قوله ولما
قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادى الذى
هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطى الاباطح الدهم جمع الادهم وهى السود والمهارى
جمع مهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع البطح وهو مسيل الماء فيه دقاق
الحصى اى لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وا
رتحلنا ولم ينتظر السائرون فى الغدوات السائرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث واخذت المطايا فى
سرعة المضى استعار سيلان السيول الواقعة فى الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة
على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعنى قوله

قوله سالت الى الاباطح دون المطى واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطوء فى سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما
فى الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها فى الحركة وتتبعها فى الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة
استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرئ القيس فقلت لها لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان ذو صلب يزيد شيئا فى طوله عند تمطيه ثم بالغ فى ذلك بان جعل له اعجازا
يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والضغط له فاستعار له كلكلا ينوء به اى يثقل به
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كالبدل للكمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اى المستعار منه والمستعار له والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار له عقلى او بالعكس فهذه اربعة
والجامع فى الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم الى ثلاثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسى او عقلى او مختلف بعضه حسى وبعضه عقلى فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله
تعالى من حلى القبط التى سبكتها نار السامرى عند القائه فى تلك الحلى التربة التى اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل وا
لجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع حسى يدرك بالبصر فى ما عدا السكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذى هو فى النار اقوى والجميع حسى والقرينة هو الا
شتعال الذى من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكى ان يمثل به لان كلامه فيما يسلم من الا
ستعارة المصرحة والكناية عنها بخلاف المصنف فان كلامه فى المصرحة وزعم المصنف انه تشبيه بين الاول الشيب وبنواظر النار

في البياض والانارة وهذا الاستعارة بالكناية والتخييل في تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط

مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيه عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني الا ان الاستعارة التي

طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف

الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظلمه وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر

آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك

ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء

الساتر فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وقد وقع في عبارة الشيخ عبد القاهر

وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل

فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام وتوجيه

كلامهما بناء على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار والمراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبيان الظهور

هنا بمعنى التميز والزوال كما في قول الحماسي ... يا ابن ربطة ... ظاهر فان الامام المرزوقي في ذلك عار ظاهر اي زائل وقال ا

بو ذويب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن

ظلمة الليل فاذا هم ... فيكون موافقا للكلام ... وذكر ... ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب

عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني

وغيرهما الى الاول وفي استعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون نظر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة ان

موضوعة لما يعقب ... في العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والمهلة

في شيء ويعد ... يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج

اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شان دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي

ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل

بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه د

خول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففا

جاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلا

م فكيف يكون طارئا عليه ... نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دو

ن النزع انتهى كلامه واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب فيفتقر

الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما مختلف نحو

بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة

الشان وهي عقلية وفي ... صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في احدهما حسي

وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع

تنوع التشبيه اليها كما تقدم ذكره في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطر

فان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار

له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة

تبعية قلت سيجيء انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر

سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في

هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر

لوجود الملازمة بينهما

لان زوال الضوء من لوازم الظلام

فيكون قوله والمستعار منه الرقاد تفسيراً للكلام وتحقيقاً وتلك الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان
الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو الم
ستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فالحق ان الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن
جعل الجامع عدم ظهور الافعال زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما
مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فا
ن المستعار منه كسر الزجاجة وهي حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابا
نة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة
او الحمته فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار
منه ضرب القبة على الشخص وضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم و
الجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون
القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو
المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر وا
لجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان
اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية
اي الاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين وا

والثاني اسم معنى وكذا اذا كان اسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن
اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه وا
لتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما تصلح للموصوفية الحقا
ئق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض او بياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكو
نها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف
في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمجاز اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان
هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس
فسيح وبيت طيب ونحو ذلك ولا تقع اوصاف الابنية وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة
وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولم يذكروا جوابا ان تفسير الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح
لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها وليس كذلك لانا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي المو
ضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره
فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو
المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهو ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود
الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات وحينئذ تكون الاستعارة في جميعها تبعية فا
لتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف

قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها

ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا

بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني

ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح

كما ستعرفه فيقدر التشبيه في نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال

بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار له

لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض

الافاضل يقول لان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارا

دة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا

مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشا

بهة والاخرى غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مر

سل باعتبار استعمال المقيد في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على

الدلالة ومع ذلك يصح التمثيل على احد الاعتبارين كما تحققه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى

آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته

اي بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في

العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور

وهذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز

المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة

التقاطهم وغرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان التشبيه

ان يكون متروكا في الاستعارة المصرحة على مذهبهم سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في

التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ ثم هذا موجه على ان تكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور للذم

اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو

لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية للا تذكر

المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك

انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للد

لالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في

نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور على ما ذكره المصنف وفيه ايضا خلاف ما عليه القوم وانما كان كذلك لان التشبيه في امثال ذلك

في ما دخل عليه الحرف فالاستعارة عكسية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما لا قرينة في نطقت الحال التشبيه الحال

بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك كان استعا

رة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت ا

لحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان الا

القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد تسع الوادي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا

عشية يجري بالدم الوادي ونحن نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة

القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري فوا

قوله فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء من الوجوه لان الاستعارة التبعية عنده حقيقة والاستعارة بالكناية التخييلية تبعية عنده

نقد القطع وزرد للدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني أعني اللهاذم قرينة على أن نقريهم استعارة و

قد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري وأقريت المسامع إما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا

فإن تعلق أقريت بكل من المسامع والبيان دليل على أنه استعارة أو المجرور نحو فبشرهم بعذاب أليم فإن ذكر العذاب

قرينة على أن بشر استعارة أو إلى الجميع أي الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى جرب بني فلان أعناق الأعادي

بالسيوف طعنات وأما مثال السكاكي في ذلك بقول البحتري تقري الرياح رياض الحزن مزهرة إذا سرى النوم في الأ

جفان إيقاظا ففيه تسامح لأن المجرور أعني في الأجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشيخ من أنه قرينة على أن س

رى استعارة لأن السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لأن المقصود أن يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وإنما قال

فلا قرينة على كذا لجواز أن تكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال نحو قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا وأما ا

لقرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام لأ

نها إما أن لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه أو قرنت بما يلائم المستعار له أو قرنت بما يلائم المستعار

منه الأول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع أي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي أسد

والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرنت بما يلائم المستعار له كقوله

لكثير غمر الرداء أي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصف

بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني قوله إذا تبسم ضاحكا أي شا

رعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه يعني إذا

تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين وعليه قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل وكساها فإن ال

ترشيح وإن كان أبلغ لكن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس فكان في الإذاقة إشعارا

إشعارا بشدة الإصابة بخلاف الكسوة وإنما لم يقل طعم الجوع لأنه وإن لائم الإذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ

اللباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم الملابس فإن قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجو

ع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والإذاقة لا تناسبه فكيف يكون تجريدا قلت المراد بالإذاقة

إصابتها بذلك الأمر الحادث الذي استعير له اللباس كأنه قال فأصابها بلباس الجوع والخوف والإذاقة جرت عندهم

مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر وأذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم

في هذه الآية أن في لباس الجوع استعارتين إحداهما مصرحة وهو أنه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع والخوف من بعض الحوا

دث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والأخرى مكنية وهو أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك

من طعم المر البشع حتى أوقع عليه الإذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الإذاقة بمنزلة الأظفار للمنية فلا تكون ترشيحا والثالث

مرشحة وهي ما قرنت بما يلائم المستعار منه نحو أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فإنه ا

ستعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح با

لصفة قوله جاوكرنا اليوم بحر زاخر متلاطم الأمواج وقد يجتمعان أي التجريد والترشيح كقوله لدى أسد شاكي السلا

ح هذا تجريد لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع مقذف له لبد أظفاره لم تقلم هذا ترشيح لأن هذا الوصف

مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق

المبالغة في التشبيه لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية

ومبناها أي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى أنه يبنى

على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله أي قول أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد

الشيباني ويذكر أباه وهذا البيت في مدح أبيه ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليها ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء اكلو
لان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية ولما كان لهذا
الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت
تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي
التشبيه والانكار لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب
اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه هنا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود
في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه
وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويرد عليه ما ذكرنا لفظا
وهو قوله واذا امتنع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله قول العباس
بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع
اليها اي الى الشمس الصعودا ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وفيه تقديم الفرع على المصدر وقد سبق في شرح الديباجة
فمع جحده اولى وهذا جواب الشرط في قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز
لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني التشبيه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام
عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي
يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد

١٦٨

في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى الاتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى
الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها
فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في
بيعته اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده
في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فا
ستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة ا
مور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد
به المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعا
رة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد
يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها ا
لتركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير
ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فاذا كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير ا
ستعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار ا
لتحزن والتحسر فقصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي كما
المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا
اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به

المستعمل في المشبه فلو نظر في تفسير المثل لما كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولتحقيق
ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو حقيقة للمشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع في
تفسيرها ما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه فلا يكون عارية للمشبه فيفسد الا ان يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا او
تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول بالصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على
لفظ المتكلم فليس بمثل بل هو ماخوذ من المثل واشارة اليه وكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة
اذا كان لها شان وفيها غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى و
لله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة ال
عجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على انه في مثل قولنا اظفار ال
منية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطرب في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما
هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال الاول ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي كما سيجيء بيانهما
والثالث ما اورده المصنف ولما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة في ذكر
الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا
يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت فكيف يكون في ذكر التشبيه اي ذكر المشبه به واجب البتة وانتم قلتم لا تخرج من
تمامه باعتبار الاركان ذكر الاركان ولو كان قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بال
كناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق حسا
او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح

يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة وتسمية ا
ثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه
يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه لتخييل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه على ضربين احدهما
لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي
ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة
يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام خمس بنين وكانوا
فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله هلكوا وذي بني واعقبوني حسرة بعد الرقاد و
عبرة لا تقلع روي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية قام وتجلد وانشد
وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية
انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين ضرار ونفاع ولا رقة
لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية و
مثال الثاني بقوله كما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحا
ل بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها
اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا هو الاستعارة التخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الا
ظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز في اثبات شيء لشيء
ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

مثبوته امران معنويان وهما قصدان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية

يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا ا

ظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت انه لا يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في اطو

لكن في قوله اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا لان ترشيحها التي انما يد المستعملة في النعم فان قلت ما ذكره المصنف من

تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان استنباطا منه فما

تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولا

زمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا

لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو

لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشا

ف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل

على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن

ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه

تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوا

زمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما في كاستعا

رة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الا

ستعارة بالكناية واما ذكر ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها با

لسبع في الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذكر انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين

احدهما

ه والمقصود انه يثبت له حكم المنتزع في الخ بيده عبد الحكيم

احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا وا

الثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا المراد بالاسم كقول

لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس

الى معنى فيجري عليه اسم اليد كذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت بيد شيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد

وانما يتراءى لك التشبيه في هذا بعد ان تخرق الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها قوة تاثير في الغداة

تشبه المالك في تصرفه في الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع لا يتلاقاك من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشما

ل مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار الذي هو الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون ذلك الشيء في

قال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة ومع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما

المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى وا

قصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فيكون هو على القلب اقصر هو عن باطله ولا حاجة

اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية

والتخييلية اورده تنبيها على ان في التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة

للتحقيق والتخييل وهو حملها على التحقيقية لينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية و

قال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه من زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته

اي الات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجا

رة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك

الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت

لم يجئ بعد ان شبه الصبا بجهة من الجهات المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام

جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل

والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء بفتح الصاد يقال

لصبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيق بقوله ويحتمل انه اي زهير اراد بالافراس

والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي

قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الا

ستعارة اي استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا ان اريد بها الدواعي وحسا ان اريد

بها الاسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعا

رة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا

وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز با

لقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة

مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي

بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الا

حتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل

وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فتجرد قولنا المستعملة

فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل وهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ا

ن يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة

الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا

لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القو

لين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لان منشأ الاختلاف

انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما

وضعت له في الجملة وان اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان تكثيرا فجوزه بقوله من غير تاويل فليتامل

فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة في تركيب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في

غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النو

ع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة

او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت

في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب

مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب

مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله

ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما

وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة

في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الا

ستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في

قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة

مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى النوع حقيقة كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات
الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا بالقياس
يضاف في الكلام فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما
اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه
نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه فقال بنفسه احترازا عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا
شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف
الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذكر نحو
لم يحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل و
التقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا بد في الوضع كلاهما على المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الا
سد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لتعيين الاسد
مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح به التخاطب ما يوجد معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة
وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وان تخلص باخراجها
لاستعارة فانها لا تصير بهذا القيد في تعريف الحقيقة تخرج به فلا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بعد
تعبيرنا عن قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه

فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها والى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة
ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه ترك ذكره اعتمادا على ذكره في
تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لاسيما في التعريفات وكذا
ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد يغني عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما
هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي فيه وقع التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم الايضاح بقيد
الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يغني بقيد التعريف سوى هذا بل الجواب
ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا
ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس
والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجا
زا لكن بجهتين مختلفتين كما عرفت فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة
له مع قطع النظر عن امر آخر كما ان تعليق الحكم بالوصف فانه كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان
استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم
للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل ذكر القيد وما ذكرنا
انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له من حيث انه غير ما هي موضوعة له لان استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل
من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في

تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقو

لنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة

الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة فاطمة

على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة

المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف

السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الطرف الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخو

ل المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما

يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها.

فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاعة قد كسي اسم الاسد كما كساه الحيوان المفترس

والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معه اي انك كذلك تبنيه كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع الها

دته في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى المشبه سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دلالة ا

ن المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية

وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا ايضا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء في كلامه ما ينافي

جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على ما زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسم اي قسم

السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه

هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية ولما لم يقل قسميها الا لان

لان المبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة

للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي على ما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او

عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث

قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين

عن امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده

من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد للتنافي للوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنا

فيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعا

رة التي هي قسم المجاز المفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا

كما ان الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وعما يدل قطعا على انه يجعل مطلق

الاستعارة من اقسام المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز

عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى

قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجا

ز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

نعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله هي

العليا فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ الشامل للمفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في

اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان التقسيم الى الاستعارة

وغيرها هو المفرد سلمنا ذلك لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع

الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول

الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون

طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه

يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح ردا لكلام المصنف حيث ادعى استلزامه للتركيب ولا يصح لتوجيه كلام السكا

كي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه فيه بمفر

د ولا المجاز في مفرديه مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التر

كيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها او اقترا

نها بكون شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة هنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن بتاخر اخرى و

الاستعارة هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا

ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان هذه تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معنا

ه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة

يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسرا

ى السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا

يشوبها شيء من التحقق الحسي او العقلي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها

فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع

واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به

به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي

هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفا

ر المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية

عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال

الشبيهة بالمتكلم وزعم في المشبه بالانسان فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة

بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول الحماسي لا يشتفي ماء الملام فزعم

السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة لمكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ

الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة

بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كلجين

الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب

مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه نظر في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق

لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه هو انه لو

كان الامر كما زعم لوجب ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يسمى

حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيس الحاكم في الحيوان حكما غير عقلي

ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخيل وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين

الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ومخالف

تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل الحد الشمال وجعل اليد

كالمنية اظفارها فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد
عليها استعارة مصرحة تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد
للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان
اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولبعض الفضلاء ههنا تحقيق وهو ان الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف
ان الاستعارة في شيء ان يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء عين
الشيء بغير توهم تشبيه بمعناه الحسي لكن يتوهم تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير ا
لنزاع لفظيا فيكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول
ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو للاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظة الاظفار مستعملة في معناها الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة الو
همية الشبيهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة المصرحة كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزا
ع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على
خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من
اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه كما
اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى
الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية

وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة
والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كا
لمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن
الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الا
يضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه
الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قولنا ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فا
عترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي
هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في
الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يرد على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذ
كره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعا
ره للوثوق بالعهد وهو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراضه مطالبة الفرق بين ا
لتخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه
على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لا
نه جعل المشبه به كانه هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلا
طم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار
المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لعدم صحة اضافتها الى المنية قال فقيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا

عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعلى ما يلى عنها اى الاد
السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان ا
لمراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها لانكار ان يكون شيئا غير
السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اى الى المنية فقد ذكر المشبه على المنية واريد به
المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون
الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره في تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اى في الاستعا
رة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والا
ستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من
المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها
قرينة للاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال
مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعترا
ض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعا
رة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره وبنى الاستعارة بالكناية
على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه
ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بالمشبه به فكما ندعى هناك ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل
كما مر حتى يتاتى لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص

المخصوص كذلك ندعي هنهنا ان اسم المنية اسم للسبع مرادف للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل
المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا
يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع
ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجا
ز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما ان اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعما
ل لفظ الاسد فيه جاريا على الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر
استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فلينا امر ولكنه ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنهنا
هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية
بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجا
زا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به وهو السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو
السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية و
هذا كله بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو
موضوع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت
في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان ا
ستعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه مو

ضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف فيكما في اظفار المنية فاستعماله باعتبا
ر الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فيه
وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية
المراد به الادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعا
رة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد
بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو لفظ المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكا
ل عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى
غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكا
ل فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها الاصطلاحي المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فهو اوفق بكلام
في بحث الاستعارة بالكناية وبه يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما
تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية
واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل ا
لقوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة النطق للدلالة فهو
يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله نقر

نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ويجعل نسبة لفظ القرى
اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والـ
حزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى و
لاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبا
لجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعا
رة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد هذا الذي اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان
قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها ا
ي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذ
كر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة والا تكن ا
لتبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدو
ن التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي
وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان
مجاز المرسل ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكا
كي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لا
نه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بل الزمه ان يقدرها استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي
في ثبوت الاستعارة بل لا بد ان تكون جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع هنا

لا ينبغي ان يطلق عليه وذكر بعض من لم يحط خبرا بما في هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كا
ن حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لان اثبات النطق بل في الحال بان يجعل لسان الحال وايضا معنى قوله في المفتاح
لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطقت الحال واردنا
بالنطق الصورة التخييلية للحال المتوهمة بمنزلة النطق فلا يخرج استعارة المتكلم للحال فيها استعارة بالكناية من غير
تخييلية وهذا اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها في ضمن المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في
نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان يتفرقه ادنى نظر
فان قلت لعل المراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فلا يقوم دليلا على ابطال كلام الخصم
بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا دخل للوهم فيه وقرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وعنده لا تلازم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وقد توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها قد تكون امرا مقدرا وهميا كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امرا محققا كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الا
مير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام الخصم لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفا
ر فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه ا
نه يمكن ذكر التركيب المشتمل على التبعية في التركيب المشتمل على المكنى عنها اذ لا عبرة بالمكنى عنها والتخييلية بتقدير المصنف مثلا
في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة

حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك
على مذهب السلف لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل في شرائط حسن الاستعا**
رة ان حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كا
ن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من
التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعا
رة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحا
قه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولنا ظلما كبد في تشبيه صدغ عبك بالمسك فقاعده
التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير مقفية بصفة او تفريع كلام ملائم
لاحد الطرفين فقد اخطأ لان الترشيح من احسن انواع الاستعارة فهي المجردة والمرشحة احسن بالنسبة الى المجردة
كما مر في كلامه ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين
في جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا
عمى مراده ومنه اللغز وجمعه الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا ان روعي شرائط حسن الاستعارة واما
ان لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا و
اريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كابل مائة ليس فيها راحلة والراحلة البعير الذي يرتحله الرجل
جملا او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول

ثان المجرود وليست بمرادفة حقيقة هنا في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل الحائمة غير موجودة فيها الحظ

اوجه مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اذ يقتضي ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه

التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه التشبيه خفيا فيصير تعمية و

الغازا او تكليفا على الاطلاق كما مثل بين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن

الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن

التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن

في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كأني في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية

في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا

تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح

فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ

اذا كانت غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول اذا كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة

مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها فصل اعلم

ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره و

ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع

في ربك لانه قد نقل عن محله الى المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان

الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في هذا الباب هو المجاز بالمعنى الاول لكنه جاوز التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف

واحتذاء بالضبع السامع من الذكر عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة

تغير حكم هنا اعرابها الفعلي ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وهذا تبع لفظ المفتاح اي تغير اعرابها الاصلي من نوع الى

نوع آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء

امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا

على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع

في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان

يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال

سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في

الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس

وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله لا نفي ان يكون مثل مثله والاحسن

ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم

يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو

زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا

نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لله مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني

ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن

ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه

فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله

ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدة وهما عبارتان متعقبتان على معنى

اعرابيا ... لا

كان الله قادرا

المتكلم ... لو وقع

اهلها فالان

اصنعوا

والجر وقد

النصب

مثل ... والاحسن

لان نفع اللازم

في زيد

انه موجود

احص اوصافه

فقد نقوه عنكما يغرثوا وقد يفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعهم وبلوغهم في لداته ...

ثالحرب لبس كنه مجازا والمنصر في ... هو المجاز بالمعنى الاول لكنه جاوز التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف

واحتذاءا بصنيع السامع في ... عند ... بالمجاز ... الاعتبار ... فقد يطلق المجاز على الكلمة

لا ينافي التجريد وانه كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل مع الآن
لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ كفى برأسه والمصنف جعل
فيه برأسه ذكر

واحد وهو نفي المماثل عن ذاته ونحوه قولهم بل يداه مبسوطتان فان معناه هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها الا انهما وقعتا عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد
له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في
قوله او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول
يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب و
المعنى الى ما يخالفه راسا كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو و
نقصان مثل ذوي في قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على
معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل
القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو ليس في شيء من هذا
النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا
بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه
بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى
فقط نحو الرجل من زيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان
تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة في
زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وان قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح والاشبه
حيث يختص بما مر
في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجا
تقول لا عبرة اى لا رجحة ق
زا ولسنا لم ذكر الجد شيئا مما لكن العبرة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد انه من المجاز اطلاق

مع المجاز
اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من
في التعدي عن الاصل
اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير ذكرناه وكم ومغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون ا
لمجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عبارتهم في تعريفه كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من
المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا داخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يعترض على السكاكي ههنا باي تقرير والله اعلم
في هذا النوع
الكناية في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى
مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي
ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
لكن بحمائل السيف
النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي خلافا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد
الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفا
ء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء
معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المجاز بطل
كون المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا
تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو

يخلو

لخلو لان الكناية كثيرا ما تخلو عن الارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح
تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير
معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر كلام المص انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشعرا بان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من
قولنا جاء زيد مع عمرو ولسنا نقول جاء فلان مع الامير ولا نقول جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المفتاح
ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها
وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح لانه لا ان يراد بالمعنى ما عنى لفظا
باللفظ وهو لازم الارادة المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفرق اي وفرق السكاكي وغيره بين الكناية
والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه و
فيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان
يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل
عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا الاثبت لهم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي حين اذ كان اللازم ملزوما يكون الا
نتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقا
ل منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان

يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان ا
للزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان
مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كا
لضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز ب
عكسه وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية
ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة منها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين لعارض
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان الحذم
القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة
فتضم الى لازم آخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القا
مة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها اي شرط هذين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الا
نتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة قال
المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني عما يكون الانتقال فيه بلا واسطة والبعيدة بما يكون الا
نتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع المعاني كلاهما خالية عن الوسائط فظهر
ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الانسان الا من جهة والجواب ان القرب ههنا باعتبار كثرة
وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما والبعد في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة و

طول القامة ومجوز ذكر وضع مرتبتي قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال في الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة

قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى ا

لفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وطويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح

وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على

نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل وهند طويل نجاده وهند طويل نجادها والز

يدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول

هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة

الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن الشيء المضاف اليه لكونها جا

رية على الشيء في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو

زيد حسن الوجه فانه يوصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي

متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائم الغلام فان قلت

اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كان قوله تعالى حتى

يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر الطرفين جعل تشبيها لا

استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى الموصوف امر

لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها وخفية عطف على واضحة وهي ما يتوقف الانتقال

منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما

يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد ولكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه

عليه كل احد ليس ينتقل منها الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منها الى المقصود لكن لا في بادي النظر

وبهذا امتاز عن البعيد وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا

عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله

والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون

الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فبنيه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكونها

هو كناية عنه وهذا لانه لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال في الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم

لهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق

وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان

بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضو

حا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات ا

مر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر

اذ لا وجه له هنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن

الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فترك

التصريح باختصاصها به بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور عطف على ان يقول اي او غير ذلك او منصوب معطو

ف على مفعول ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها في العبارات الدالة على هذا المعنى كاضافة

معناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او

حصل السماحة له وابن الحشرج سمح الى ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني با

عنها باضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكني عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير
موصوف في قولنا فلان طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره وكذا
في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص هاهنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها الى الكناية بان جعلها اى
جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج
وهو جعلها في قبة مضروبة عليه
وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفة المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه
وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل النجا
د بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد
تصريح باثبات الطويل للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا با
ثبات طول القامة له اذ كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين
فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير واما القسم
هنا الكثرة وهي ان يخص فان قلت هنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد
كناية عن المضيافية والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
يعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون
من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في هذا الكلام وكما تقول في عرض

عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر قصدا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه
فكني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير
مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم والتعريض من عرض الشيء جانبه والفهم ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه
من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر
وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم
وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب
ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد
به جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير
لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما د
ل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفاء وعريض الو
سادة الرمز لان الرمز هو ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت انه

لوسائط بلا خفاء على فوته او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الادعاء والاشارة ثم قال

السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه وان لم ترد المخاطب

وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي

في ارادة المعنى الاصلي والكلية فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان

الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس

هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشيخ العلامة

معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب

فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصو

رة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية

اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا امر هين لم يذهب اليه احد بل ا

مر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام مفيد لمعنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا و

لا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولك آذيتني

حيث قال والتعريض قد يكون مجازا الخ

فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم هذا التهديد الى كل من صدر عنه الايذاء فاذا ا

فهذا فيه انتقال من الملزوم الى اللازم فاما ان يكون كناية او مجازا

ستعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه

حيث قيل كان على ارادة المعنى الحقيقي

في الاشتراك للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان

مع قرينة دالة على عدم ارادة المخاطب — البلغاء بدل

المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء مع بينة فا

ن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا فكما واما الاشكال في بيان اللزوم

اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من

المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة واما فيما بين الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنية

عند المصنف من انواع المجاز وقال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والكناية والاستعارة ابلغ ان وا

اي عند المصنف

حدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده

اي في الواقع

خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول

هذا مثال التشبيه — هذا مثال الاستعارة

افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات

تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقرا

مثال الكناية — مثال التصريح

ه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعا

رة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل

شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دو

ن شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه

ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان تلك ليس سببا في شيء من الصور هذا

رايت

يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او

زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ

ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلت رايت اسدا فهو لا يوجب ان

اي في الشجاعة — اي لزيد مثلا — اي الكلام الخبري

يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكر الشيخ في الخبر لا يدل

على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الخبر

الخبر بحمد والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل فتعريفه قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في انهما
على ان المساواة في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بعبارة اخرى و
لا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان تدل عليه بانه جعله اسدا
وهذا صريح في ان مراده بما ذكرنا لكن القوم كثيرا ما يغلطون في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى
تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام الفن الثالث بالنبي و
وآله اجمعين الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدا
دها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله و
تتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح ا
لدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي تنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا
لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بو
جوه التحسين ما يعم المطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
سواء كان داخلا او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلا
غة مما يبين في علم البيان والمعاني واللغة والصرف والنحو لانه يدخل حينئذ بعض ما ليس في المحسنات الذاتية
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي
راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى
اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال
اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق

والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي بين معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد
بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد و
البياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا
او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب وتقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء في الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا
وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها
غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت
اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل وا
سم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما
يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب
وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو و
لكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم التدبيج من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية
او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل
صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية
ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر

اي اردى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة الا وقد صار الثياب من سندس
خضر اي من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن د
خول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى ا
لكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الا
بيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر
هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وتلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع
بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تع اشداء على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تع ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للا
لسكون ومنه قوله تع اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل
يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه
عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين
المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر
والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما
برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى
بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقا

متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما
يجيء في الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين
ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح وا
لكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى
واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى والمقابل في الجميع ظاهر الا تقابل الاتقاء والاستغناء
فبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الد
نيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد
تتركب من الطباق وما هو ملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا
آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوا
فقات امر شرط ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسر
مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسر وهو التعسر المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي
دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي
مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمنا
سبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو

الشمس والقمر كوكب وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفا
ت اي المحنيات من عطف العود وعطفه اي حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من بري القلم نحته بل الاوتار جمع بين
القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي
التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر الما
ثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع
والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة التر
تيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على
ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فا
ن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد
يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفا
صلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه
احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لا
حد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق
له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا

مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومنها
ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة و
هي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق يحل على الرهط الاماني غادة ... ولكن
ن هو المهزول من حروف الهجاء شبهها بالنون في الرقة والانحناء وليس المراد بها الحروف على ما هو مراد اهل الكتابة فاعل من لا
تهم اذا ضربت راكبه وكذلك دالكم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها والادرياد النقط ما تقاطر على الرسوم من ا
لمطر وقوله يوهم الكرم صفراء والمعنى يخبر هذه الحبيبة عن ان تركيبها من النون وما هو في القمر والانحناء كالنون
كبها الاعراب لزيارة الاطلال فيضرب رجليها اذ لا حراك لها من شدة الهزال لم يتحرك مركب هذه الحبيبة سيما انها ذوا
ت سمة ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفو
يف من قولهم برد مفوف للذي على لونين وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة في جمل
مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من
البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا فم تسربل اي لبس السربال والوشي نقش الثوب منقو
ش والخزوز جمع خز وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع ذو اعلام والطراز جمع طراز
وهو علم الثوب وكقول ابن زيدون ذلك الجبن احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا لهم نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حا
له بحق حاله وابر من بري القلم اذا نحته اي افسد حال المعادين وانتدب اي اجب للمعالي واحسن ان يقال
ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني دا
خل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنها اي من البديع المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من

رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه

الواحد والجمع والمؤنث وربما قيل ارصاد ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة

وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة

اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا

عرف الروي فقوله ما يدل فاعل يجعل وقوله اذا عرف الروي متعلق بيدل والروي الحرف الذي يبنى عليه اوا

خر الابيات او الفقر ويجب تكرره في كل منها وقيد بذلك لان من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله

تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف

ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه فالفقرة كقوله احلت دمي من غير جرم

وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل

سلامي وكلامي لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون

وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي

المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا

محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة

بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام وقوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذاته تعالى

للمشاكلة والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله

لله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة

من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا

مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله

فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما

يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون

اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده

ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل

صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب

للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر

عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول

من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس

فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يتقدم

لفظ الغرس ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهو ان يزاوج اي يوقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر او الى الظرف

بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجمع معنيان واقعان في الشرط والجزاء في ان يرتب على كل منهما

معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى اصاخت الى الواشي فلج بها الهجر زاوج

بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا

اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الوا
قعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذ
كرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي
الناصح ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاخته الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يصح ذلك في ... بالمزاوجة في مثل قو
لنا زيد فسلم على الجليس فانعم عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء
اخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر اولا والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس
فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم وظاهر ان ما ذكره عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و
قول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع
بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادا
ت وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادا
ت ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت و
يخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقا
ن لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين
ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعا
طيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السا
بق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الا

الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه با
نه قد غيرتها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا على
بغير تحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه فقال بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله
فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي اي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب
الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد
اما قبله نحو والسماء بنيناها بأيد فانه اراد باليد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض في صفة ربيع بارد او الغزا
لة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة ا
لعقل فتركت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشأ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون في التورية ترشيحا لاخرى
كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من
الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله الرحمن على العرش استوى انه تخييل لانه لما كان الا
ستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقو
له وقالت اليهود يد الله مغلولة اي بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط
والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها

باليد تصوير وتخييل لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب باليد الى جهة حقيقة او مجاز بل تذهب الى اخذ
الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان تتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة واليد
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون
ان المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع
للجهال واهل التشبيه فاما ان يكون ذلك على طريق التمثيل فلا قلت ويجري المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر
بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم
يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان
هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبا
لآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا و
منه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من
غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل و
النهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله واما على غير ترتيبه
اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وتسميته

بحث الاستخدام

بحث اللف والنشر

واما معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ
للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه الكفل به في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وجعل مختلط
الترتيب كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكان يجعل قول الفريقين فانه قد لف بين الفريقين في قالوا اي قالت ا
ليهود وقالت النصارى وهذا معنى قولهم في الايضاح فلف بين الفريقين فان ما لف بينهما في هذه الآية هو المتعدد المذكور اولا على ما
صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من
غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين ا
و بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده
انه اي ان داخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا
يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويذكر بعد
ذلك ذكر المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه ولذ
لك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن ا
لترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر

وهلم تكريرًا أي إرادة أن تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبيينه إلا النقاد
المحدثون من علماء البيان هذا كلامه وعليه إشكال وهو أنه جعل الأول في تفاصيل العلل ما أريد هو بصوم الشهر والترخيص
تشبيهات العلل الإجمالية وجعل والتكبير وعلة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل العلل فاذكره في بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بأن يقال إن ذكره أمر أن هو بصوم الشهر في تفاصيل العلل
ليس لأنه يستقل متعلق بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وعلى تيسير يعني الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه
يشهد بذلك أنه لم يقل ومن أمر الرخص بإعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر أن هو
بصوم الشهر هو الترخيص وأمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر ليصوموا من أيام أخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء
فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثة أحدها أمر المرخص له بمراعات العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص فيجمع ذلك
كما ذكرنا كل متفرع على الأمر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل الإجمالية واحدًا من هذه الثلاثة وقد يقال إن قوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة
العدة شامل لمراعات العدة بصوم الشهر بناء على أن العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة أيام الإفطار في المرخص له فلا يرد
مع تفصيل أمر أن هو بصوم الشهر بإكمال عدة أيام الشهر على أنه لا ريب في أن الأمر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة
العدة إشارة إلى المذكور قبله وهو أمر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر فيه ومنه أي ومن المعنوي الجمع وهو أن يجمع بين متعدد في
حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون أكثر كقوله أي قول أبي العتاهية علمت يا مجاشع بن
مسعدة إن الشباب والفراغ والجدة أي الاستغناء بلا وجدة المال وجدًا ووجدًا وجدة أي استغنى مفسدة للمرء أي
مفسدة ومنه أي ومن المعنوي التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح كقوله أي قول
الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سخاء فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام
قطرة ماء ومنه أي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر

والنشر وقد أهمله السكاكي فجعل التقسيم عنده أعم من اللف والنشر ولقائل أن يقول إن ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد
إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع ويرده فليتأمل فإنه دقيق كقوله أي كقول
المتلمس ولا يقيم على ضيم أي ظلم يراد به الضمير راجع إلى المستثنى منه المقدر العام أي لا يقيم أحد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
الأحد إلا الأذلان هذا استثناء مفرغ وقد أسند إلى المفرغ أي لا يقيم في الظاهر وإن كان في الحقيقة مسندًا إلى العام المحذوف
عير الحي وهو الحمار الوحشي والأهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا أي عير الحي على الخسف أي الذل مربوط برمته هي
قطعة حبل بالية وذا أي الوتد يشج أي يدق ويشق رأسه فلا يرثي أي لا يرق ولا يرحم له أحد ذكر العير والوتد ثم أضاف
إلى الأول الربط مع الخسف وإلى الثاني الشج على التعيين فإن قلت هذا وذا متساويان في الإشارة إلى القريب فكل منهما
يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد فلا يتحقق التعيين قلت نعم ولكن الشاعر في قبيل اللف والنشر ... بل في حرف التنبيه
إيماء إلى أن القريب فيه أقل وأنه يحتقر أن ينبه عليه فيكون إشارة إلى عير الحي ولو سلم فقد جعله هذا إشارة إلى عير الحي وذا إلى الوتد
أو بالعكس يحصل التعيين على ما في المطول أن التعيين حاصل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل ومنه أي ومن المعنوي الجمع مع
التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله أي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها و
قلبي كالنار في حرها أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن أدخل الوجه فيه من جهة الضوء وأدخل القلب
من جهة الحر والإحراق ومنه أي ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو أن يجمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس أي تقسيم متعدد ثم
جمعه تحت حكم فالأول كقوله أي الجمع ثم التقسيم كقول أبي الطيب حتى أقام أي الممدوح وهو سيف الدولة والإقامة مع ما
تسليط على ... فقال على أرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم و
الصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت
السابق أعني قاد المقانب أي قاد العساكر حتى أقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد

جمع في هذا البيت شفاء ازواجا بالممدوح لجملة الالاته يحيمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم فرق في البيت الثاني وفصله

حيث قال شيخ بزدرهم / غلام السير كردن

فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يفرق بين نحو ... والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

ولابد في التفسير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح

قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها من كون

فيها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما الابيات من نسخ ديوان ابي الطيب ما وقع عليه الشرح موافق لما اورده

المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله السبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثالث ذكر قوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه

قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك

منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين

بعد الاكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق اما سوى الغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء

ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم

ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأتي اي الله اي امره او يأتي يوم

اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله لا

يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه

هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد

وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده

خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد وهو عبارة عن

التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين

سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه

ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار

ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع

العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به عليهم

كما قال الله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين عبد الحكيم

مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبهم في ان ... المؤمن لا يخلد ... في النار وهذا

كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفي فيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا

يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الا

نتهاء فكذا ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا

بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهم

بان بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم بان اضاف الى السعداء ما لهم من

نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما

ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول

ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم عند القتال اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف

مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ودفع خطب كثير اذا شدوا وقليل اذا واحد منهم يقوم مقام

جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يليق بها وهو ظاهر والثاني استيفاء

اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من

يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون وان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد

الشنوفي جميع الأفهام وذكرها أولا فقدم ذكر الإناث لأن سياق الكلام على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الأنفس فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الأنفس أهم لكنه جبر تأخير الذكور بعد تعريفهم لأن في التعريف
تنويها بالذكور فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم أعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور
وأخر الإناث تنبيها على أن تقديمهن لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنها أي من المعنوي التجريد وهو أن ينتزع من أمر
ذي صفة أمر آخر مثله فيها أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة أي لأجل المبالغة في كمالها أي تلك الصفة
في ذلك الأمر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع عنه موصوف آخر بتلك الصفة وهو
أي التجريد أقسام منها أن يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لأمره أي بلغ
فلان من الصداقة حدا صح معه أي مع ذلك الحد أن يستخلص منه أي من فلان صديق آخر مثله فيها أي في الصداقة ومنها أي ما
يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع
منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد أسدا لقيت
من لقائه أسدا والغرض منه تشبيهه بالأسد وكذا معنى لقيت به أسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان
صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة
في المنتزع نحو قوله وشوهاء في شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها أو
قبل الأذنين أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب تعدو بي أي تسرع إلى صارخ الوغى أي مستغيث في الوغى
وهو الحرب بمستلئم أي لابس لأمة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند أهله المرحل من
رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله أي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافها
لاستعداد الحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم

لهم فيها دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تهويلا
لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله أي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن
بقيت لأرحلن بغزوة تحوي أي تجمع الغنائم جمع غنيمة صفة غزوة وروي تحوي الغنائم فالغنائم منصوب أو رحلن أو يموت
منصوب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه وبهذا لم
يقل أو أموت وهذا بخلاف قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك إذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره أو يموت
مني كريم فيكون من قبيل لهم الدار أعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر إذ لا حاجة إلى التقدير لحصول التجريد بدونه والأولى أنه
عليه وبهذا يسقط ما قيل إنه أراد أن في البيت نظرا لأنه من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة لأنه أراد بالكريم نفسه فورد
بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل يصح واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا للتكلم كما وقع في خطاب
ولبلدك بالإثمد والنضح في قوله أقول لها إذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا أي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح
جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه
لم يشرب بكف غيره فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد
في شيء وإنما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل وهم لم يعرفوا أن كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه إن كان الخطاب لنفسه لم يكن
قسما برأسه ولكن داخلا في قوله ومنها مخاطبة الإنسان نفسه وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر
مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله أي قول أبي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق إن
لم يسعد الحال أراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الأعشى ودع
هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل وعن تا في المعنوي المبالغة المقبولة لأن المردودة لا

يكون في الحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجا
على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر
بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لانه احسن الشعر
اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام وقال
يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى
تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها المنحصر في المقبولة والمردودة وذلك بقوله والمبالغة ان يدعى لوصف بلو
غه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه
فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لا
ن المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء
في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد با
لثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل بالجزم معطوف على ينضح اي لم يعرق
فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كا
ن ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى
جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا
وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله واخفت اهل ا
لشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه النطف في الممدوح النطف المعتبر الخارجة وهذا ممتنع

عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم
تمسسه نار ومثله بيت السقط يحيي ركابا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يحيي الرجالا ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها اي الضمير في الجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان
الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع
عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسا
مير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في تلك الليل وعدم انطباقها والتقائها و
هذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله
اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل
الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل
لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان
المذهب الكلامي ليس في القرآن فكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل
النقيض بوجه وهذه الآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد والملازمة من المشهورات الصادقة وقوله
اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم
اترك لنفسك ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف
لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش واكذب واللام في لئن هو موطئة للقسم وفي لمبلغك

جواب القسم ولكنني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب والادب الاسم مستراد اي موضع تردد في طلب
الرزق ومنتجع ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب
كفعلك اي يجعلونني حكما في اموالهم مقربا فيهم رفيع المرتبة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم
فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدحي آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت
اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا
ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم
باطل فالملزوم مثله وعلى صورة قياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
اي الاعادة اهون عليه وكل ما هو اهون عليه فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وهو المطلوب
فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى
لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون مطابقا لما في نفس
الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محاسن الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول
قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
ومنشأ هذا الوهم انه يجعل الاعتبار المطلوب الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع
الاعتبارات العقلية غير مطابقة للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها
او غير ثابتة اريد اثباتها فالاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي
الطيب لم يحك نائلك السحاب وانما حمت به فصبيبها الرحضاء اي لم يشابه عطاءك السحاب وانما حمت به فصبيبها الرحضاء
اي العرق فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لم يظهر لها في العادة علة وقد علله بانه

عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة لتكون العلة المذكورة
غير حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما
ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم
لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب
غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان تنال من
لحوم اعدائه وفيه ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليس قوله الغضبية متصفة
بركتة الافراط ويتضمن ايضا قصد اعدائه عنه وفرط اهتمامه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي
الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك
اي حذاري اياك انساني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه عقبه بان حذاره منه نجى انسانه
اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره منه نجى انسانه من الغرق
انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف
وقد وجد بيتا فارسيا فاراد ترجمته في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق
في وسط الجوزاء كوكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه
نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو مدلول لو امتناع الجزاء لامتناع الشرط اي تكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد
النطاق عليها او رؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول وهو قوله لم يحك نائلك السحاب في زعم ان الدلالة الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء

وقد انتبه الشاعر وعلله بانه خدمة الممدوح فقد اخطاء مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره وايضا هو
ليس المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف صرح في الايضاح بخلاف ذلك فانه قيل هل يجوز ان يقال في البيت
مثل ما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا من الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون ذكره ما على الجوزاء
من هيئة الانتطاق علة لكونه خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان ا
لعلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كو
نها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من ا
لضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على نية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى على ذوى
الطبع من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك
وكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر والمراد السحب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اي ما تسكن بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع
والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع
يعني ساقت الريح المزن اليها وجادت بالجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من
السحب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليه وهذا البيت يرثي به محمد بن وهب كالذي حال عليهما الامد في
ورسما فلا علم ولا انشد لباب البر فكانا وجد يهد الحزن مثل ما اجد وقال بعض النقاد في هذا البيت خرم فقالوا
الجيب نفسه ولا ادري ما هذا النقد قلت وجه هذا النقد انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من
عزائي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير
في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام [illegible]

ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز
عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس
فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض احدا الا كلب ولا دواء انجع منه شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك
واشراف وفي طريقه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام ا
لجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنها اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد
يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد
سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول
النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها من قراع الكتائب اي من مضاربة
الجيوش فالعيب صفة ذم منفية وقد استثني منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه
اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيوف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فمفهوم من بنائه على
الشرط المذكور فهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى
تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في
مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فذكر المستثنى اخراجا
له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال [illegible]

تصال فذكر اداة قبل ذكر ما بعده وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوهم

فيه وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل منه نوع من العيب فهذا

دنو تهمة الشيء اي ظنه او تهمة غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد

لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة

للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيبه اداة تثبت صفة المدح

لذلك الشيء اداة الاستثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء

واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى

منه وهذا الايضاح وقد ذكرت ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا

كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها

واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني اي من الوجهين المذكورين في الضرب الاول

وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث ان الاستثناء فاذا

ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول الذي هو الدعوى بالشيء ببينة لانه مبني على التعليق

بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وليس كذلك ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل

لافادته التاكيد من وجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان [illegible] السلام دا

خلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل

وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من

قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فقيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون

لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما فانه يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن

حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم

ثم وهو النسبة الى الاثم وليس كذلك في الكلام انه تذكير متعددين ثم تارة بالاستثناء المتصل من الاول وهو نحو جاءني رجل والمرأة

الا زيدا ولو قصد ذلك كان الواجب ان يوخر ذكر الرجل ومنه اي ومن تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يوتى بالاستثناء مفرغا و

يكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب

والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا

بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الذي

لعليه لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كقوله هو الفضل بديع الزمان الامدالي

على حد كلمة احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناآن من قولهم بيد اني

من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا بمعنى لكن ومنه اي من

المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها اي

دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب ها

داة الاستثناء تليها صفة ذم اخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه وا

حد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الآخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا جهله والاستدراك فيه عند

الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي

الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم

لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة

حديث لا فائدة له فيه فان علي بن عيسى اتى بغي وفيه اي في البيت وجهان اخران في المدح احدهما انه نبه على انه لم يكن دون الا
ممدوح
موال وهذا مما ينبني على علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل معشوقيه لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا
ممدوح
واهلها وذلك لان نتيجة الدنيا اعني نتيجة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
ممدوح
اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسو
المصغر
ق لاجله فهو فاعل في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * واسعفنا فيمن نحب ونكرم * فقلت له نعماك فيهم اتمها و
اسعف اي قضى حاجته
دع امرنا ان المهم المقدم * اذ ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد كنى لان التهنئة مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل ا
لتهنئة مدمجة لكان اقرب فمنه اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب
فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي للاجفان
اي بالاجفان باعتبار تحريكها وتقليبها جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من اعلى واسفل عبد ح
من ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله يعني اخر الادب الحسن انه من التكلم واحد لكان في بيت ابي الطيب والاكثر كما في قوله ابى بانه
الضمير للمتكلم ففيه التفات من التكلم الى الغيبة فانه الجميل بالحلم لا ستلزام الطيش
ولا بد له من جهة في وصاله فيجعل او دع الحلم عنده فانه ادمج في الفخر الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجو
د خليل صالح لان يودع عنه حلمه وضمنه الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه
لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا لوصل هذا الحبيب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح له يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تسترد في اخر الامر و
اي احتمال الاعلى سواء فلا يشتد والابهام حسن جلبي
منه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط
اي مباينين كالمدح والذم
لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء * فانه يحتمل تمني ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني خير الصحيحة بالعكس فيكون ذما قال السكاكي
تمام قلت شعرا ليس يدري * امديح ام هجاء
ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في ا
لها بدل

و بهذا يعلم ان لبس نحو كان ان يكون للتنبيه بل قد يستعمل في مقام
كان النظر ان يقول وهو ما سماه السكاكي سوق المعلوم
عبد ح
في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابه رجحان احد المعنيين وتبعد الاخر بعيدا ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات
القران من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا
كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب
اي مساق المجهول
تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مو
اسم موضع
رقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت
اي تلالؤ
فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة اي وكالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح
ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الحسن بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبا
لغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال
خاصة والتدله اي وكالتحير والتدله في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي من الا
رض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطا
ب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع و
هل يرجع التسليم او يدفع البكا * ثلاث الاثافي والديار البلاقع * وكالتحقير كقوله حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا
مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلعم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من ا
لشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكفى ذلك في الاعتبارات ومنه اي من المعنوي
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغير اي
فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذ
لك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله و

٤٢٧

وللمؤمنين فالاعز وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت الفريقهم الحكم عنهما
لاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذ
لك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كونه خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي بالحمل على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم ونحوه قلت طولت قال لا بل
تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل وا
لانعام فمعنى ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث منه
هذا القبيل والبيتان الاولان قد يتوهم ان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى
ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان يؤتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى طردا
دالة تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث
بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فقد ثل عروشهم
بفلك وصاروا يتوجعون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه السلام
الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ
فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه

التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام فالتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وفي
فيخرج مثل الالف والباء والتاء الى الاخر نوع من الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو ا
لساق والمساق وفي هيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها
باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول
وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم انه
حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد
والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي يوم القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايا
م او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والـ
ثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما
ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف يسمى مستوفا
كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آ
خر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس هذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشا
به لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة
غير باقية وقول ابي العلاء المعري مطايا مطايا وجدك من منازل لها عنها الحبيب عقلع فطايا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا
منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق

بسم
تحول تحرير وذي
ذمام وقت
بالعهد ذمة
ولا ذمام لهم في
مذهب العرب
الذمام الاول الحرمة
والثاني جمع ذمة وهي
البئر القليل الماء صح

اللفظين في الخط كقوله اي قول البستي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا با
لجميل فان قلت يدخل في قوله والاخص باسم المرفو ما يكون لفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تلهُ عن تذكار
ذنبك وابكه بدمع يضاهي المزن حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فان الثاني مركب من صابه
والميم من مطعم والصاب عصارة شجر مرة والصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فلا يكون
مفروقا قلت لا نسلم تعريف المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم الى المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى
التجنيس مرفوا والا فلو ما متشابه او مفروق وصرح بذلك في الايضاح فظهر عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انوا
ع الحروف وفي اعدادها وفي هيآتها وفي ترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما
ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في الاثنين من ذلك او اكثر
لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا
حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي
هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط اي اتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس
محرفا لانحراف هيئة اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد
بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلا
ف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مُفرِط او مُفرِّط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان فهذا يقتضي ان يكون مفرط و
مفرّط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة
حرف واحد زيد في هيئته واليه اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرّط حرف مكسور
كالراء من مفرِط حرف مكسور والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع من الا

الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شَرَك الشِّرك فان
الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان
اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون في احدهما اكثر من الآخر حرف او اكثر اذا اتفقا في النوع والهيئة وا
لترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما
في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق
الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول
بأسياف قواض قواضب من ايد صفة موصوف محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش والتبعيض
مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة فهو واقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم
من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للا
عداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في ا
لآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل وروده آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اوتي بها تاكيدا للاولى حتى
اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما بأكثر عطف على قوله اما بحرف
واحد ولم يذكر من الاقسام واحدا وهو ما يكون الزيادة بالآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حر
قة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون بأكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي وان اختلف لفظا المتجانس
في ذيل لوقوع الاختلاف بالكثرة من الحروف كالذيل الزائد على الآخر
في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف في اكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر و
نكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان يقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا
الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو

تجنيس القلب

لم يقع وهم ينهون عنه وينأون عنه وفي الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء
والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول
نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على
الاعتياد ولا يبعد ان يكون معنى وكثيرا الا المكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون و
الاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظر وان اريد
بالتقارب ان يكونا بحيث يدغم احدهما في الآخر فالهاء والهمزة ليستا كذلك او في الآخر نحو قوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن و
ان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين بعض الحروف واخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى
اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح
لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر
عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمتجانس الآخر
في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل
حال واذا ولى احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره وذا ذكر هكذا الكلمة دون المضمر المتجانس الآخر سمي الجناس
مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم و
بغير الدسم سم ومثل عواصم وقواصم وكحسام للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس
على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله
عليكم بالابكار فانهن انتق ارحاما وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا

بسنا وقد يعد في هذا النوع ما لم يلتفت الى اتصال الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود في ا
لمستبصر حجة الصبي تحيز حية وقيل لفاضل ... فقال ... بتصحيفه ويلحق بالجناس
شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى
نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الا
شتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الا
رض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا ظهر ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو
الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا
القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى
باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي ا
لمتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين وا
لمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآ
خر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و
الثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم
من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت و ا
للفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح فيما

شبه الاشتقاق

رد العجز على الصدر

آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمٍ وحلمٍ وزهدٍ وعدةٍ مشتهرٌ مشتهرٌ ورأى المصنف تركه او
لى لانه لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمجموع عشرة اربعة و
هو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكررا
ن او متجانسان او ملحقان بهما بجعل اثني عشر حاصلة من ضرب الاربعة في الثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما اشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الا
شتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة
عشر مثالا لانه اما ان يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سر
يع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة
بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضعه في
عرار رفع الاثم ما وقع ذلك وتمتع مفعول القول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والضمار
ربيع اجاري دفعي وآبائه فمشينا ولا راحل ستر عيني هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك مثلا تمتع من شميم عرار
نجد فانا نعدم اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي
تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما اي مولعا فما زلت بالبيض يعني ا
لسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فا
ني نافع لي قليلها وقيل الماما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الا الالمام النزول القليل والمعرج
يجي على التعريج والاقامة عليه والنصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة ا
لتعريج الى الساعة ويجوز ان يراد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره

خبره مقدم عليه والجملة في محل خبر ان والضمير في قليلها للالمام اي قليل التعريج في الساعة ينفعني وقفا على الا
بالدار التي لو وجدتها ما هو كما كان موضعا موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن ا
لمامكم بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليلي ووجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع
احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفا
ها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو طائر معروف افصحن بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحز
ن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيه الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو بلابل الثالث با
لنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فمن نوع هذا البديع على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من الما
ئتين وتسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية ا
لعذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من
الثني وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني أملتهم ثم تأملتهم
فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون ا
حدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فـ
فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها
والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآ
خر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان

اي الذي لم يخزن لسانه على الحق ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزن على غيره ولا يحفظ مما الاضرار به يخزن وخزان مما ه

يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني

ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فملالتكم ... وقع احد المتجانسين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الذي هو من القسم الثاني من الالحاق

اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يلحق المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب

يضير ... وهو مما يجمعهما الاشتقاق وما يلحق المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام ... محمد بن

... نوى في الترك ... وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع

في الوغى بواتر اي قواطع ... الآن من بعده ... لم يبق بعده من يستعملها ... والقمر عماد

يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الاشتقاق ... فمثال ما يقع احد المتجانسين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر

البيت والمتجانس الآخر في صدر المصراع الاول قوله ... ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض

... والآخر اسم فاعل من لحاه ... ومثال ما وقع المتجانس الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عان

في ... فالاول ... والثاني ... ومثال ما وقع المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني قوله ... لعمري لقد كان الثريا مكانه

ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء ... والثرى ... ومنها اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة

الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله

قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر

وقيل ان القافية هو لفظ آخر البيت ... او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ... القافية

على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد ... السكاكي بالاسجاع حيث قال الاسجاع في النثر كالقوافي في الشعر الا

لفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر ... الفاصلة ... ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى

معنى المصدر كما اراده المصنف فقط وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا المقصود ... يعني كما ان القوافي هي الا

لفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية هي توافقها كذ

لك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم

لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في

الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الا

خرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر

وعظه فجميع ما في القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من الق

رينة الثانية ولو قال بدل الاسماع الآذان كان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما

في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره

ما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو

والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد وا

لشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر فان الابتر وا

لسجع يحتاج الى اربعة ... الالفاظ واختيار ... ولكون اللفظ تابعا للمعنى ... كل واحدة

من القرينتين دالة على معنى آخر ... قول الصابي الحمد لله الذي لا يدرك الاعين بالحاظها ولا تحده الا

لسن بالفاظها ولا تخلق العصور بمرورها ولا يهرم الدهر بكرورها والصلوة على من لم يزل ... الآد

م ... ولد ... الاذكار ... وعفاه ... مرور العصور ... الدهور ... الاثر ... الاداء

الكريم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو

قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اي يؤتى بعد قرينة بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن ا
لاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فالاولى ثمان لفظات وا
لثاني تسع ولم يرد في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين تحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث
يزيد عليهما طولا او يجوز ان تجيء مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود
وظل ممدود فهذه الثلث كلها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكو
ن الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا عن الا
ول بقي عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها واعلم ان السجع ما قصر منه طويل والقصير منه احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عز مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كا
ن من لفظتين ومنه ما يكون من ثلث الى عشرة وما زاد عليه فهو الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى
عشرة الى عشرين واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية
ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفوا
صل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو
اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء في فات مفتوح وفي آت مكسور منون وهو غير جائز في القوافي ولا وافيا
نقض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا

والعشايا اي بالغداوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وحدث اي حدث بالفتح مع ان فيه
الركيكا لما يخالف اللغة فافهم ثم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير ا
لحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا يشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اي يقال الفواصل الآلة وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله في النظم قوله تجلى به رشدي واثرت به يدي وفا
ض به ثمدي هو الماء القليل والمراد ههنا المال واورى به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر واما اوري
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى
المذكور في البيت السابق وهو قوله ما ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا
القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة
التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي
في الشطر الآخر لانه على ان المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرة من مسجعتين تسمية الكل
باسم جزئه فقول الحريري فانعمت على الاغراب واتاء في التربة على الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح
الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام في مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقرب من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الا
ول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما
ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل
العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب هو المصراع الثاني منه قال ابن الا
ثير والتصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء

القبل أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجراً فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء

تاماً ينطبق كقوله ايضاً قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث

يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي في شروط الصبوح في المهرجان خف الشراب مع خلو البال

ن الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول المتنبي مغاني الشعب طيباً في المغاني بمنزلة

الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة

اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص كل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة

واما مختلفة المعنى لكونه مجازاً كقول ابي تمام فتى كان شرباً للعفاة ومرتعاً فاصبح للهندية البيض مرتعاً السادسة

ان يكون المصراع الاول معلقاً على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا

انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جداً السابعة ان يكون التصريع في البيت

قد خالف قافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب وبالاقرار عدت من ا

لجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموا

زنة وهو تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو

ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في

التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدراً

والملوك كواكب هو البحر جوداً والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان

في التقفية البتة وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يراد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي

في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة و

وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في ما لكم لا ترجون لله وقاراً و

قد خلقكم اطواراً واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه

في الوزن لا في الحرف فيكون على هذا السجع في كل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعاً فمبني على انه يشترط في السجع تساوي

الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي

ثم ان تساوي الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر

ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الفاظ القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا ا

لنوع من الموازنة باسم المماثلة وهي نوع من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما

فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالاً من النثر ومثالاً من الشعر تنبيهاً على انها تجري في النثر والنظم جميعاً ولا يختص

بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قولهم تساوي الفاصلتين

فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش

الا انها اوانس اي هذه النساء آنسات قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل وهذي

نواضر لا ذبول فيها والمثال من الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله في الاخرى لا جميعه اذ لا تماثل

في الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في ها ان وتلك ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعاً واقدم لما

لم يجد عنك مهرباً ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول

كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين

قلباً للآخر كقوله ارانا الاله هلالاً انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلباً لمجموعه كقول القاضي الا

رجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار اليه بقوله وفي النثر كل في فلك وربك

فكبر والحروف التي تذكر في هذا الباب في حكم الحقيقة لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنها اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح

وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان

يقول ويصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع ان يكون البيت مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم

فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت

كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى

وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها

بكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات

كلها من الكامل الاول على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من اخر حرف في

البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة الذي قبل ذلك الساكن وعنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية

فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموعه قولها ك الردى والقافية الثانية من

فتحة الدال في الاكدار الى الاخر ولفظ دار ثم وبهذا الاعتبار مذكورة في علم القوافي ولو كان مبنيا البيت على قافيتين او

اكثر كان احسن كقول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي

ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فلو قيل اذا وجد البناء على الاكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين قلنا الظاهر من قوله هو

بناء البيت على قافيتين انه لا يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد

بدون الاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية فلا

سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وقيل لانه الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت

عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب وما في

٢٣٦

في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في

قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه فهو

ما ليس بلازم فاعل ان يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس

بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح و

هو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه

يجيء قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة شيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعلها

ثان الفاصلتان او القافيتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه

ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع والقافية ليوافق قوله قبل حرف او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو

في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفا

صلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تقهر ونحو ذلك وكذا في قوله

لتحقق السجع في نحو لا تبصر ولا تقصر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا

سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سا شكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط في

بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت فلانا الله نعمته واشكر والدي وقد يقال اشكرت فلانا يريدون نعمته وكلمة الا دساسكر وهو

فرد في الجار او جعل ايادي بدل اشكر عمرا في اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت بها في الكنا

يه عن نزول الشر وامتحان الدهر زلت النعل به اي انقلبت عليه اذ ترتب البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر عليها ما

ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقه قول الاخر اذا افتقر المرء لم يفتقر وان ايسر المرء ايسر صاحبه اي خلتي اي

فقري من حيث يخفى مكانها فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه

٢٢

لما باد بالرمل يعني من حسن ابتهم جعله كالدملج اللازم ... بالاصلاح حرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الاصلين باللام
مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلّت ومدّت ومنّت وانشقّت ونحو ذلك فهي كلها من الأ
بيات والأبيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالتاء واللام والثاني التزام الحركة فقط كما وقد يكون الأقرب بدون التزام حرف
وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد وإلا فما يبكيه منها وإنها لأوسع مما
كان فيه وأرغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فإن قلت قد ذكر المص في الإيضاح أن ذلك قد يكون في غير الفاصلتين أيضاً كقول الحريري
ما اشتار العسل من اختار الكسل فإنه بلا التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك
قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها افلا يدخل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي
او ما في معناه أعم من أن يكون ذلك من حروف القافية والفاصلة او غيرهما لأن جميع ما في البيت الحرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الر
وي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظا
ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بأن يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما
لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا
لكان المناسب ان يقول في البيت او في القفرة وقوله في الإيضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار
الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلام القفر والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في القرب اللفظية من
المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على
سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها
كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله
بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون

ويجيء الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي باذ
ن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين
اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة وعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما
ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى بكلام تكون كل كلماته متصلة الحروف كقوله فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد
الموصل كقول الوطواط وادرك ان زرت دار ودود درا وزرا وزكا وودا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او
القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والاخرى غير منقوط ومثل الحذف وهو ان
يتكلف الكاتب والشاعر فيلتزم في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل
الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او القرينة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم
وقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول الحريري صفراء لا تترك الاحزان احسنها
لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات
وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان
يرى في كلام خفاء دلالة فيأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع المذكور في باب الاطناب فلا و
جه في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء
مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة و

فصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما توهم بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى

مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول فيه قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فيندرج ثلثة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبيوتا اخاك ان كان يعقل ويركب حد السيف يتحمل امورا تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام فمن لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم

قطعت الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمى هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه
بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار
من راقب الناس اى حاذرهم في الاصل رقبه ورقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات
الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذي لم يبال بالقتل والولوع بالقتل وقول سلم الخاسر باعجام الخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه في تجارته في الاصل سمى
سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا النصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وكقول ...
... خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر
القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن
نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب في ظهورهم وان كان الثاني دونه اى دون
من الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اى الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد ا
ستشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل ...
... وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه ...
... بخيل قال الشيخ عبد القاهر في اسرار البلاغة في هذا البيت ...
... لا يكون فاذا جعل سببا ...
... وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني
لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي والمراد ههنا

لقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه ...
... قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير ...
... واعترض عليه بانا سلمنا ...
... فلان يسخو بهلاكه وان يبخل ...
وعلى هذا كان يبخل الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو بالعدم ...
المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا تظهر عليه قرينة ...
يذهب اليه ... قرر هذا البيت قال ابن جني اى تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا
سخاؤه الذي افاده لبخل به على اهل الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل فاسد وغرض ابي الطيب
ان سخاءه ...
... فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بابقائه
الى الشاعر ... مصراع ابي تمام بخل بمثل المرثي ولو شرط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت
كما سبق الى بعض الاوهام ... ماخوذا ... من مصراع ابي تمام ...
الاسم الواحد ... ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام ... البيت وان كان ا
لثاني مثلا اى مثل الاول فابعد اى فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب ... اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
في الطريق الى اهلاكها ... لم يجد ... الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة ا
لاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال ...



وهو فاعل وجددنا أضيف إلى الضمير أي ودوي جددنا فقد أخذ المعنى كله مع بعض الألفاظ كالمنية والفراق و
لو جلان وبدرنا النفوس للأرواح وكذا قول القاضي الأرجاني لم يبكني الأحداث فراقكم إلا سرير أي مودعي
هو ذلك الدر الذي أودعتم في مسمعي ألقيته من مدمعي وقول جار الله في مرثية أستاذه وقائلة ما هذه الدرر
التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي قد حشا بها أبو مضر أذني تساقط من عيني وقو
لم يبقه الجود من الذم اغاعه على تقدير الذي يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية وإلا فهو يوهم
حينئذ كقول أبي تمام مقيم الظن عندك والأماني وإن قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الآفاق إلا ومن جدوا
ك راحلتي وزادي وقول أبي الطيب وإني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الأول من النوع الظاهر من الأخذ والسرقة شرع في القسم الثاني منه و
هو أن يؤخذ المعنى وحده فقال وإن أخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وإن أخذ اللفظ كله أي أخذ المعنى وحده إلماما
مأخوذ من ألم إذا قصده وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فكأن اللفظ بمنزلة الجلد
فكأنه كشط جلد المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر وهو ثلاثة أقسام كذلك أي مثل ما يسمى إغارة ومسخا يعني أن الثاني إما أبلغ
من الأول أو دونه أو مثله أولها أي أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول كقول أبي تمام هو الصنع إن
يعجل أي الإحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية أعني قوله إن يعجل فخير وإن يرث أي يبطؤ فللريث في بعض المواطن
أنفع وكقول أبي الطيب في الخير بطؤ سيبك أي تأخر عطائك عني أسرع السحب في المسير الجهام أي السحاب الذي لا ماء
فيه وقول أبي تمام أي أن تأخر عطائك عني يدل على كثرته كما أن السحاب إذا أسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي
فبيت أبي الطيب أبلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها أي ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون
الأول كقول البحتري إذا تألق أي لمع في الندي أي في المجلس الخاص بأشراف الناس كلام المصقول المنقح خلت لسانه من

من عضبه أي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول أبي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في
طعن خرصانها خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح أسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني أن ألسنتهم مضاء أ
سنة رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق جعلت أسنة على رماحهم عند الطعن فصارت ألسنتهم في النفاذ كأ
لسنهم فبيت أبي الطيب دون بيت البحتري لأنه فوقه لما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة
التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام كإثبات الأظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية وثالثها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول كقول الأعرابي أبي زياد ولم يك أكثر الفتيان مالا و
روي وما إن كان أكثرهم سواما السائمة والسوام والسائمة الإبل الراعية ولكن كان أرحبهم ذراعا في الأساس
فلان رحب الباع والذراع وأرحبهما أي أسخى وقول أشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس بأوسعهم في الغنى ف و
سعيهم للملك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه أي إحسانه أوسع وكقول
الآخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها إلا عليك فإنه مذموم وقول أبي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر
حازما فأصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الأخذ والسرقة وأما غير الظاهر فمنه أن تتشابه المعنيان
أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من أرب أي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار أي
لا يمنعك من الحاجة كونهم في صورة الرجال لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول أبي الطيب في سيف الدولة
يذكر خضوع بني كلاب في قبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير أبي
الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحد
البيتين نسيبا والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو غير ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال
في إخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب أو المديح أو غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه أي من غير الظاهر أن

بنقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري سلبوا ثيابهم وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لأن الدماء لما أشرقت
صارت بمنزلة ثياب لهم وقول أبي الطيب يبس النجيع عليه وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لأن الدم اليابس
صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف ومنها أي من غير الظاهر أن يكون المعنى الثاني يشتمل على معنى الأول كقول جرير
إذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لأنهم يقومون مقام الناس كلهم وقول أبي نواس ليس على الله بمستنكر أن
يجمع العالم في واحد فالأول يختص ببعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروي أنه لما بلغ هارون الرشيد كثرة
أفضال الفضل البرمكي وفرط إحسانه في زمانه غار عليه غيرة أفضت به إلى النكبة لهم والأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات
قولا لهارون إمام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد أنت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله
فأمر هارون بإطلاقه ومنها أي من غير الظاهر القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص أجد الملامة
في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول أبي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع إلى القيد الذي
هو الحال أعني قوله وأحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وأنت محدث هذا إذا جعلت الواو للحال وأما على تجويز نصب المضارع
بعد الواو كما هو رأي البعض وعلى تقدير الجملة أو أنا أحب وإذا جعلناها للعطف فالانكار راجع إلى الجمع بين الأمرين
أعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون إلا أحدا إن الملامة فيه من أعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا للمحبوب
فهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص والأحسن في هذا النوع أن يبين السبب كما في هذين البيتين إلا أن يكون ظاهرا كما في
قول أبي تمام ونغمة معتف جدواه أحلى على أذنيه من نغم السماع وقول أبي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبهم بسؤال فإن أبا تمام إن الممدوح يستلذ نغمة السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه
إن سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة في الحرج وحلالة عادته أن يعطي بغير سؤال ومنها أي من غير
الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه وترى الطير على آثارنا رأي عين ثقة أن ستمار حالا أي واثقة

واثقة على أن المصدر بمعنى الصفة أو مفعول له الذي يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا أو مفعول له واعلم
أنها ستمار أي ستطعم من لحوم من يقتل منهم من القتلى وقول أبي تمام وقد ظللت أي ألقيت عليه الظل عقبان أعلامه ضحى بعقبان
طير في الدماء نواهل من نقل الاداري ونقيض عطش أقامت مع الرايات أي الأعلام ثقة أنها ستطعم
لحوم قتلاه حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل يعني أن الرايات الممدوح الذي مع كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطير
النواهل في دماء القتلى لأنه إذا خرج للغزو سائر العقبان فوق الرايات لأكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فإن أبا
تمام لم يلم بشيء من معنى الأفوه رأي عين وفي معنى قوله ثقة أن ستمار يعني أن أبا تمام أخذ بعض معنى بيت الأفوه لأنه لا
أن الأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش حتى أنها تعاين بحيث كانت مخيلة لا متوهمة رأي عين وقرب إنما يكون لأجل توقع
الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود أعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الأعادي ثم قال ثقة أن ستمار فجعل الطير واثقة
بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا يؤكد المقصود وأما أبو تمام فلم يلم بشيء مما أفاده قوله رأي عين وقوله ثقة أن
ستمار لا يقال إن قول أبي تمام ظللت إلمام بمعنى قوله رأي عين لأن وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لأنا نقول
هذا ممنوع إذ قد يقع ظل الطير على الرايات وهو في جو السماء بحيث لا يرى أصلا لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفوه زيادات محسنة
لبعض المعنى الذي أخذه من الأفوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها
مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول أعني قوله إلا أنها لم تقاتل لأن
تم حسن ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لأن إقامتها مع الرايات
حتى كأنها من الجيش مظنة أنها تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو في الكلام السابق بعد وقوع ظلها
على الرايات ويحتمل أن يكون إقامتها حسن الاستدراك بعد الزيادات تم حسن معنى بيت الأول أعني شاعر
يطيور على آثارهم وما ذكرناه أو تعد هو الموافق لما في الإيضاح وعلة التعويل وأكثر هذه الأنواع المذكورة ونحوها مقبولة

نحوها منقولة بل معنى اي في هذه الانواع ما يخرجه من التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه
الانواع اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن
الاخذ والسرقة وادخل في الابداع والتصرف وهذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا
او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول
حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز
ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير
قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب
بك هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم و
كان الفرزدق حاضرا فامره سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير اليه بسيف غير صالح للقطع بل مستعمل
فقال الفرزدق بل اضربه بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانت في الاسلام ذلك السيف لا ظالم او ابن ظالم ثم
ضرب به الرومي فنبا السيف وضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة
الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليد
ين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر
اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن
ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فاخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا
نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذلك سيفي

وهل ضربة الرومي جاعلة لكم
ابا عن كليب او اخا مثل دارم

سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل
قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة النقص
الى الغير ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام
على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه ووجه الاتصال ان في كل منها اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس
فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني
على وجه لا يكون فيه اشعار بانه منه كما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي عليه السلام
كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل للاقتباس في الكلام باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقدير
ين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل
قول الاخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل و
الثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فانه قول شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما
روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت من القبح
نقيض حسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل
قول ابن عباد قال الحبيب ان رقيبي سيء الخلق فداره قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره فلذا دعني
جنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي احيطت بها فحقيقة
لا طائل معناه ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احد
هما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله

أي قول ابن الرومي لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد
غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن
واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في حجام
الوجه دخل الحمام فحلق رأسه جرد الحجام من قد بدا والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد
أوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كالتقفية كقوله أي قول بعض المغاربة عند وفاة
بعض أصحابه قد كان أي وقع ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعونا وفي القرآن إنا لله وإنا إليه راجعون وأما التضمين
فهو أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان أو ما فوقه أو مصراعا أو ما دونه مع التنبيه عليه أي على أنه من شعر الغير إن لم يكن ذلك
مشهورا عند البلغاء وإن كان مشهورا فلا احتياج إلى التنبيه وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة وذلك قال الإمكان قول من شعر الغير
من شعر آخر كان أحسن إنشادا ولما أنشده الشاعر شعره تنبيها في قصيدته الأخرى لكنه لم يلتفت إليه لندرته في أشعار العرب
أما تضمين البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي إذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت
بيتا بحالي يليق فبالله أبلغ ما أرتجي وبالله أدفع ما لا أطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة
فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت أنتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن
الوليد الأنصاري ولم ينبه عليه فيه على أنه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا احتياج إليه وقول ابن العميد كأنه كان مطويا على
إحن ولم يكن في قديم الدهر أنشدني إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لأبي
تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على أنه من شعر آخر كقوله أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع على أني سأنشد عند
يوم بيعي أضاعوني وأي فتى أضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب
إلى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن أبي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت وا

هذا تنبيه الغلام على أن المصراع الثاني منقول من الغير ابو بكر

والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدا
ن أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلى أي فتى أي كاملا من الفتيان
أضاعوا وفيه تنديم وأما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آ
س عذاره الساري العجول توقفا هلا وقوف ساعة من باس المصراع الأخير لأبي تمام واعلم أن تضمين ما دون
البيت ضربان أحدهما أن يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا أمس
في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى وأذى والآن أقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنس أن الكرام إذا
أشار إلى بيت أبي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لأن المعنى لا يتم بدونه وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل
بنكتة أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الأول كالتورية وهي أن يذكر
لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله أي قول صاحب التحبير إذا الوهم أبدى أي أظهر لي لماها
أي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من قدها ومدامعي مجر عوالينا و
مجرى السوابق انتصب مجر على أنه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود إلى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا
ومجرى السوابق مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للذكر أو لمجر والمجرى و
فالظرف جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز أن يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى
أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا
الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لأنه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق
ثغرها الشبيه بالبرق وعنى بمجر العوالي شبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل
السوابق فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى

و او يسقط منه الشعر

الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
الطريق في العقبة ليدخل في المقصد وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا مقداره و
فيه تهكم وليس له وصف بالرشد والاتيان هو على طريق التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة و
تضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر قد اودع شعره شيئا من شعر الاخر هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب
ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان
كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة
وجيفة آخره يفخر جملة اي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة
وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن
اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد
معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى
فاكتبوه وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع
ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط
كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول
بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن

يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده
من جهة فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من
توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه
وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم
يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما
التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو هنا خطأ محض
نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط
مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل من القصة
او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة او الشعر والمثل والتلميح قسمان لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين
اما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم
الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها
صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخراهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحوم الطير على الماء دار وحوم غيره تقاذف
به والدجنة الظلمة ونضا صبغها اي ازال ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من جانب الخدر الدجنة الظلمة الطوي الضم المجزع ذو لونين وقوله
احلام نائم استفهام اي اهذا احلام نائم واستوى ب اشارة الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس
اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم و
يدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع ا

لعمرو مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي تحترق والنار تلتظي أرق من رقة القلب وأحفى منك
من حفي عليه تلطف وتشفق في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره أرق ومع الرمضاء حال من
الضمير في أرق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار أشار إلى البيت المشهور المستجير أي المستغيث بعمرو
عند كربته الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن
مرة ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها البسيلة وهي أم جساس بجار لها من جرم بن زبان وكان
ثم وكليب قد حمى أرض العالية فلم يكن يرعاها إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في إبل جساس ناقة
الجرمي ترعى في حمى كليب فرماها فأخل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا
فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس أيتها الحرة اهدئي فوالله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله
منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه عمرو
فطعنه ودق صلبه فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فأجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت وتشب الحرب بين تغلب
وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر وبهذا قيل أشأم من البسوس والتلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون
ذلك خرط القتاد أشار إلى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للأمر الشاق وقال
كليب إذ سمع قول جساس لأعقرن فحلا ظن أنه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط أن تمر يدك على القتادة
من أعلاها إلى أسفلها حتى يتناثر شوكها وأما في النثر فالتلميح إلى القصة والإشارة كقول الحريري فبت بليلة نابغية
وأحزان يعقوبية أشار إلى قول النابغة فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع وإلى قصة
يعقوب عليه السلام والتلميح إلى المثل كقول العتبي فإنا بها من هرة تأكل أولادها أشار إلى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها
ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي أن تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح أحب إلي من البازي فقال النميري إذا كان

وخاصة إذا كان يصيد القطا أشار التميمي إلى قول جرير أنا البازي المطل على نمير أتيح من السماء لها انصبابا
وأشار شريك إلى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت
وروي أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام بأصواتهم وأراد قول الأخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال المحاربي أصلحك الله أضللت البارحة برقعا وكان في
طلبه أراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل في حسن الابتداء و
التخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان أو كاتبا أن يتأنق أي أن يفعل فعل المتأنق في الرياض من
تتبع الآنق والأحسن يقال تأنق في الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه
حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظا بأن تكون في غاية البعد من التنافر والثقل وأحسن سبكا بأن تكون في غاية
البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة و
تكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب
وتلائم وأصح معنى بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والضعف إلى غير ذلك مما يجب المحافظة عليه أن يستعمل
الألفاظ الرقيقة في ذكر الأشواق ووصف أيام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينة الاستعطاف وأمثال ذلك
ذكر أحدها الابتداء لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه
وإلا أعرض عنه ورفضه وإن كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الأحبة والمنازل كقوله أي قول
امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق
واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين أجزاء الدخول فيصير الدخول كالجمع

مثل القدم والالم بفتح الفاء وفتح بعضهم في هذا البيت لما فيه من عدم التناسب [illegible] وقفوا واستوقفوا

وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه

بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول وكالحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه

بطيء الكواكب وقوله اي وحسن الابتداء في وصف الدار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه

جمالها الايام في الاستعارة خلع عليه الايام ثوبه [illegible] وفي ذكر الفراق [illegible] على الممدوح قول ابي الطيب فراق ومن

فارقت غير مذمم وأم ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام و

في الغزل قوله ايضا [illegible] وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به اي يتشاءم

كقوله اي قول ابي مقاتل الضرير مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد

احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي انه ايضا دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان

غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي فقال اعمى يبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه

وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة

الى ما سيق الكلام لاجله ويسمى المبتدا مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة

الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهنئ ا

لصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وقوله في المرثية اي قول ابي الفرج ا

لساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي اي اخذي بالشدة وفتكي اي قتلي

بغتة وقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف

اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء

جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيمة [illegible] عظيم بان علي والانام سليم وكقو

ل ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشا

ر في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما

ونحو للمفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها

التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل

وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب اي وصف للجمال او غيره

كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز

بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع ر

عاية الملائمة وقوله مما شبب الكلام به كان ينبغي ان يقول مما ابتدئ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو كما بينه وهو

ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق [illegible] فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما يظهر

معنى في اللفظ الكلام الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد الابتدا

ء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى

المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم ا

التخلص قليل في كلام بعض المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والد

لالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس قومي وقد اخذت منا السرى

اخذت اي اثرت فينا وتنقصت والسرى مصدر سريت [illegible] سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى

وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية [illegible] ويقل في

الجمع

المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية منسوبة إلى مهرة بن حيدان
أبي قبيلة تنسب إليها الإبل المهرية والقود الطويلة الظهور والأعناق والواحد أقود أي يعود قومي والحال أن مزاولة
السرى ومسايرة المطايا بالخطى كذا ترى فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على
فوقنا يعني أن السرى أخذت منا وأخذت خطى الإبل على ما توهم ومفعول يعود قوله أمطلع الشمس تبغي أن تؤم
بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب نودعهم
والبين فينا كأنه قنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل مما شبب الكلام به أي ما ابتدأ به وبين ذكر إلا
ما لا يلائمه ويسمى ذلك الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء
والضاد المعجمتين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد قال في الأساس ناقة مخضرمة جدع نصف أذنها ومنه
المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وإن كان مذهب العرب
والمخضرمين لكن الشعراء الإسلاميين أيضاً قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وإن كان الأكثر فيهم التخلص كقوله
أي قول أبي تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله أن في الشيب خيراً جاورته الأبرار في الخلد
شيباً جمع أشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقاً
من أبي سعيد غريباً ومنه أي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في أنه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله أما بعد فإني قد فعلت
كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من حمد الله والثناء على الرسول إلى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه
التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله بل أتي بلفظ أما بعد أي مهما
يكن من شيء بعد حمد الله فإني فعلت كذا وكذا قصداً إلى ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو أي قولهم بعد حمد الله أما
بعد فصل الخطاب قال ابن الأثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم

المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه و
بين ذكر الله بقوله أما بعد ومنه أي من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة هذا
وإن للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لأن الواو بعده للحال ولفظ هذا إما خبر مبتدأ محذوف
أي الأمر هذا أو مبتدأ محذوف الخبر أي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء وأراد
أن يذكر عقيبه الجنة وأهلها هذا ذكر وإن للمتقين لحسن مآب قال ابن الأثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي
هو أحسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن
موقعاً من التخلص ومنه أي من الاقتضاب القريب من التخلص قول الكاتب عند إرادة الانتقال من حديث إلى حديث آخر
هذا باب فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ أيضاً في كلام المتأخرين من الكتّاب
وثالثها أي ثالث المواضع التي ينبغي أن يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ أن يختم كلامه شعراً كان أو خطبة أو
رسالة بأحسن خاتمة لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فإن كان مختاراً حسناً تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما
وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الأطعمة التفهة وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما
أنساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله أي قول أبي نواس في الخصيب بن عبد الحميد وإني جدير أي خليق إذ بلغتك بالمنى
أي جدير بالفوز بالأماني وأنت بما أملت منك جدير فإن تولني أي تعطني منك الجميل فأهله أي فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل
وإلا فإني عاذر وشكور أي عاذر لإمساكك وشكور لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السابقة وأحسنه أي أحسن الانتهاء
ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق إلى ما وراءه كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله و
هذا دعاء للبرية شامل لأن بقاءك سبب لنظام البرية في أمن ونعمة وصلاح حال وقد كثرت عناية [illegible] بهذه الأنواع و
المتأخرون يجتهدون في رعايتها ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن

الوجوه وكلها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور وجملها ومقاطعها ثبت في البلاغة والتفنن وانواع الا
شارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية
ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا تبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء
آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء
عليه واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الافهام حيث افتتح بعض السور بذكر
الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان
شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل في ذكر الاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
وان كل كلام في مقام لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله ويظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا
لعلام الغيوب وهذا آخر ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمنا من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال و
تفاقم الاهوال والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا
لكن الله جلت حكمته وفقنا للاتمام حتى كتب الفوز بسنا المرام وتيسر الفراغ من تسويد البياض في اليوم الا
ربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بهراة حماها الله عن الآفات وكان الافتتاح
في يوم الاثنين من رمضان المعظم في سنة اثنتين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله عن البليات
والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلاة على نبيه خير البرية وعلى آله واصحابه ذ
وي النفوس الزكية والحمد لله رب العالمين فتمت تسويد النسخة الموسومة بالمطول على يد الحقير

جمع مصقع

احقر الانام ... بن ابراهيم ابن كاملا الملا ... بن ... حفظهم بحق
نبيهم الافضل تم في يوم الاربعاء في شهر ذو الحجة في قرية ... في مدرسة
ملا عبد الكريم ابن ملا محمد غفر الله لهما الملك الصمد في سنة ١٢٢٧ في
وقت الاستواء في آخر يوم في حالة وجع الجوع ... ناظره الكاتبه
ولابويه ولجميع المسلمين والمسلمات
اين كتاب مطول تمام را سود روز چهارشنبه تمام را
اين كتاب شرف نام ... بود شهر ذو الحجة تمام
تم في سنة الف ومائتين وسبع وعشرين
من الهجرة النبوية المصطفوية
في سنة ١٢٢٧

حروف المهموسه فحثه شخص سكت

والرخوة ما عدا الحروف الشديده المجموع في قوله
اجد قطن بكت وما عدا الحروف
التي بين الرخوة والشديدة المجموعة
في قوله لن عمر والمجهورة ما عدا المهموسه